جامــعة وهران

كلية العلوم الإقتصادية،علوم التسيير،والعلوم التجارية

المدرسة الدكتورالية Ecole Doctorale

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد

تخصص

ماليــة دوليــة

الموضــوع

ترشيد السياسات التجارية من أجل الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"

من إعداد الطالبــة:

شيخي حفيظة

تحت إشراف:

أ.د بن بوزيان محمد

أعضاء للجنة المناقشة:

السيد:أ.د.دربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي –جامعة وهران –	رئيسا
السيد:أ.د.بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي –جامعة تلمسان–	مقررا
السيد:د.بوثلجة عبد الناصر	أستاذ محاضر "أ" –جامعة تلمسان–	مناقشا
السيد:د.فقيه عبد الحميد	أستاذ محاضر"أ" –جامعة وهران–	مناقشا

السنة الجامعية:2011-2012

كلمة شكر

قبل كل شيء أشكر الله عز وجل وأحمده الذي وفقني في إنجاز

هذا العمل المتواضع وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل أولا

وقبل كل شيء إلى الأستاذ المؤطر

"بن بوزيان محمد" الذي كان له الفضل في الإشراف على

هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه لتذليل الصعاب

وإلى كل من مد لي يد المساعدة في إتمام هذا العمل من

أساتذة وعمال المكتبة المركزية لجامعة تلمسان ومكتبة

الكلية.

وأخص بالذكر رفيق دربي زوجي "حاجي محمد براهيم".

وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة إمتنان.

شكرا للجميع.

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم علمنا يا معلم إبراهيم وفهمنا يا مفهم سليمان.

أولا وقبل كل شيء أهدي هذا العمل المتواضع إلى من

كان دعاؤها مصباحا ينير لي دروب الحياة،ورضائها

عني يزيدني قوة وعزيمة إلى أمي الغالية حفظها **الله**.

إلى من كان سببا في وجودي أبي العزيز.

إلى من شد أزري وقوى ساعدي وعوضني فقر الدنيا بماله وفقر الآخرة بنصائحه زوجي ورفيق دربي جزاه **الله** عني أفضل الجزاء.

إلى كل أفراد عائلتي.

إلى الذين وقفوا بجانبي وترقبوا بشغف وشوق كبيرين إتمامي لهذا العمل ووصولي إلى أعلى المراتب.

إلى أساتذتي الكرام من الإبتدائي إلى قسم ما بعد التدرج.

إلى كل الصديقات والزميلات

إلى كل رافعا للواء العلم ساطعا أمام ظلمات الجهل.

الشكر المسبق للجنة المناقشة الموقرة.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

مقدمــة :

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم الركائز التي ينبني عليها إقتصاد دولة كونه يتيح لها المجال للحصول على العملة الصعبة من خلال عمليات التبادل مع العالم الخارجي،فالتجارة الخارجية هي عبارة عن جسر للتعامل مع دول العالم بما فيها الدول النامية التي أدركت الدور الفعال الذي تلعبه التجارة الخارجية في تقويم الإقتصاد الوطني.

ففي الوقت الذي أثبتت فيه تجربة الدول المنغلقة على العالم الخارجي فشلها من مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع والخدمات الناقصة نسبيا في إنتاجها من جهة وتدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى هذا ما جعلها تعيد النظر في سياستها الإقتصادية بالإنفتاح على العالم الخارجي وفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأجنبية لتتمكن من تدبير حاجياتها الناقصة وتصدير الفائض من ناتجها المحلي لتتمكن في الأخير من إيجاد موقع مناسب لها في ظل العولمة،لجأت الدول على إختلاف نظمها الإقتصادية (إشتراكية–رأسمالية)إلى إتباع مجموعة من السياسات التجارية بهدف ترشيد تجارتها الخارجية إستيرادا أو تصديرا إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع والخدمات عبر حدودها بالشكل الذي يمكنها بلوغ أهدافها علما أن تنمية الإقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن هو هدفها الرئيسي.

بعد وصول الأسلوب الإشتراكي للتسيير حدوده (فشله) من خلال التجارب الدولية بسبب كثرة مشاكله ونتائجه السلبية سواء من الناحية الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية أصبح من أهم إهتمامات الدول التي إتبعته خاصة الدول النامية التحول من الإقتصاد الموجه الذي تسيره الخطة العامة للدولة إلى إقتصاد تسيره آليات السوق الحرة ففتحت أبوابها على العالم الخارجي برفع القيود التعريفية وغير التعريفية على تجارتها الخارجية علما أنها تمثل موردا ماليا داخليا هاما لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة.

بالتالي فإن آثار النظام التجاري العالمي ليس مقتصرا على الدول الأعضاء به بل يشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات متفاوتة ومن أجل الإستفادة من المزايا الخاصة بالأعضاء فإن العديد من الدول إنطلقت في تحضير نفسها للإنفتاح على الإقتصاد العالمي وخاصة النامية منها ما دامت الآثار السلبية موجودة فعلا.

ولمسايرة هذا التطور أصبح من إهتمامات الجزائر تسوية أوضاعها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لكون الإنفتاح قد يتيح لها فرصا أفضل لإنعاش إقتصادها وتطويره مما لو بقيت خارج هذه المنظمة.

ففي إطار سياسة إقتصاد السوق والعولمة تسعى الجزائر إلى التأقلم مع النظام الدولي الجديد والذي يظهر من خلال رغبتها في الدخول الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة يتجلى هذا من خلال المفاوضات الجادة التي كانت تتمحور حول إجراءات إصلاحية لتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الإستثمارات والتصريحات الرسمية من قبل المسؤولين وهذا لأن إنتماء الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض على الإقتصاد الوطني البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية وعلمية في نفس الوقت.

وبإعتبار أن إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي أصبح ضرورة ملحة أملتها التطورات العالمية فإن مواكبة هذه التطورات شرط لا مناص منه لإنجاح هذا الإندماج والإستفادة من المكاسب التي يوفرها على الرغم من تعاظم ضغوط التنافس.

إقبال الجزائر على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يخلو من الخطورة ذلك لأن الإقتصاد الجزائري ما زالت تطبعه الهشاشة التي من أبرزها تشكيل المحروقات لنسبة 98% من إيرادات الدولة وعلى الرغم من التوصل لتحقيق التوازنات الماكروإقتصادية كتخفيض معدل التضخم وإرتفاع إحتياطات الصرف،إلا أن هذه الخطوة تبقى كلفتها أثقل بكثير من فوائده خاصة على المدى القصير وتبقى أيضا كتحد يواجه الإقتصاد الوطني.

أنتجت الأزمة المالية والإقتصادية العالمية عدة تحديات إتجاه التجارة الخارجية فبعد أزمة الغذاء والغلاء في الأسعار التي إستمرت خلال عام2007 وحتى الربع الأخير من عام 2008 بدلت الأزمة المالية العالمية والإنكماش الإقتصادي الأخير أحوال التجارة العالمية فتراجع أسعار النفط من 148 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2009 قد أدى بالدول المصدرة للبترول بخفض حجم إنتاجها بهدف الحفاظ على إستقرار الأسعار،في ظل تداعيات هذه الأزمة وآثارها على التجارة العالمية تبنت بعض الدول المتقدمة سياسات حمائية كما أن منظمة التجارة العالمية سارعت في وضع آلية لمراقبة حركة التجارة الدولية ومكافحة الإجراءات الحمائية بطريقة شفافة.

ويعتبر الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات الأخرى جزء من الإقتصاد العالمي نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول ومما لا شك فيه هو أن الإقتصاد الجزائري قد تأثر بالأزمة الإقتصادية العالمية بما فيه قطاع التجارة الخارجية فقد شهدت الصادرات تراجعا كبيرا مقارنة بسنة 2008.

من خلال ما سبق يمكننا سياق الإشكالية التالية :

كيف يمكن للجزائر القيام بترشيد تجارتها الخارجية إستجابة لمتطلبات الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي بالإستفادة من التطورات التي يعرفها النظام التجاري الدولي وذلك بعد تخطيها أهم الرهانات الواجبة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

الهدف من الدراسة :

محاولة تقديم دراسة تحليلية جادة لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر وأهم التطورات التي عرفها الميزان التجاري الجزائري في ظل التحولات الراهنة،تهدف أيضا الدراسة إلى إكمال الدراسات السابقة عن ملف الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة وتفتح هذه المحاولة آفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا البحث في محاولة الربط بين المعرفة النظرية المكتسبة وتحليل المكاسب الحقيقية من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا على الإقتصاد الوطني الذي لم يبلغ بعد مرحلة المرونة والنضج الإقتصاديين.

فرضيات الدراسة :

1/ خصوصية الإقتصاد الجزائري،قطاعاته الإنتاجية من جهة ومن جهة أخرى عدم بلوغه المرونة اللازمة إستجابة للتأقلم والتصدي لأي ظرف طارئ سيحدث (طبيعة صادراتها).

2/ الدوافع والضغوطات (صندوق النقد الدولي) هي السبب في التسرع لإتخاذ قرار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك لمواكبة سيرورة الإنفتاح على العالم الخارجي.

3/ إمكانية الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة بأقل تكلفة إقتصادية ممكنة أو عدم الإنضمام وتحمل نتائج التراكمات الداخلية والدولية الحتمية.

منهجية الدراسة :

من أجل الإلمام بهذا الموضوع والإحاطة به قدر الإمكان كان منهج البحث قائم على جمع ما توفر من مراجع ومصادر باللغة العربية ولغات أجنبية من كتب ودوريات ومقالات صحفية ونشرات إقتصادية عبر مختلف الوسائل.

منهج البحث :

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة تم:

- المزج بين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

- الإعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول الذي يعرض الجوانب النظرية للتنظيم التجاري الدولي.

- المزج بين المنهج الوصفي والتحليلي في الفصل الثاني والفصل الثالث وهذا تماشيا مع العناصر التي تم التطرق لها.

- الإعتماد على المنهج التاريخي لما يحوي البحث من وقائع إقتصادية.

خطة البحث وهيكله :

بغية الإجابة على إشكالية البحث وإنطلاقا من الفرضيات التي تم صياغتها قسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية للتجارة الدولية حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول تطرق إلى تطور العلاقات الإقتصادية الدولية بما فيها التجارة الدولية من خلال تعريفها،خصائصها ومختلف النظريات المفسرة لها أما المبحث الثاني فقد تناول السياسات التجارية من سياسة حمائية إلى تحرير أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه إلى المنظمة العالمية للتجارة ،نشأتها ومبادئها وأهدافها... وكذا مختلف الآثار الناجمة عن الإنضمام إليها.

أما الفصل الثاني فقد قمنا فيه بعرض آفاق وتحديات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة إذ تناول المبحث الأول تطور التجارة الخارجية الجزائرية والمبحث الثاني مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة أما المبحث الثالث فشرح خطوات وشروط إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان ترشيد قطاع التجارة الخارجية للإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي وذلك بتحليل الميزان التجاري بمعرفة طبيعة كل من الصادرات والواردات والتوصيات اللازمة لبلوغ الجزائر ركب الدول المتقدمة.

الفصل الأول:أبعاد التنظيم التجاري الدولي.

النظام التجاري الدولي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير وإستيراد السلع والخدمات وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير والعمل من خلاله على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الإعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الإقتصاد الدولي.

و يظهر أن مستقبل العلاقات بين الدول إنما يخضع تأثرا وتأثيرا بمدى تطور علاقاتها التجارية الدولية التي قد تشكل مظهرا من مظاهر التكامل والوحدة بين الدول المنشئة لتلك العلاقات،ومما لا شك فيه أن الدول التي لا تتفاعل مع الميكانيزمات الجديدة في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا وإقتصاديا عن العالم وتفقد تدريجيا مكانتها المعهودة.

المبحث الأول:تطور العلاقات الإقتصادية الدولية.

ثمة إرتباط وثيق بين تطور إقتصاد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين وتطور العلاقات الإقتصادية الدولية التي تشكل التجارة الدولية جزءا أساسيا مكونا لها وقد إكتسبت هذه العلاقات في نهاية القرن العشرين سمات جديدة تجلت في تكون الأشكال الدولية للإنتاج وكذلك النظامين التجاري والمالي المعولمين.

وعليه فإن أجزاء النظام التجاري العالمي المختلفة تنخرط بصفة متفاوتة سواء من الناحية الكمية أو النوعية في إطار العلاقات الإقتصادية الدولية إذ أن أهمية أي دولة على الصعيد الدولي ترتبط بطاقتها الإقتصادية.

المطلب الأول:التجارة الدولية.

تعد التجارة الدولية العمود الفقري للإقتصاد العالمي و أهم رابط بين الدول و تحتل مكانة بارزة في ظل الأحداث و التغيرات السريعة في عالم يتميز بالتعقيد و التشابك في العلاقات والإتجاه المطرد نحو تدويل الحياة الإقتصادية بإعتبار أن الحدود الوطنية لم تعد كافية لنمو قوى الإنتاجية وبالتالي الإنغلاق سوف لن يمكنها من بلوغ أهدافها و تحقيق نموها وتعزيز تنافسيتها،فأصبحت الحاجة متزايدة للإنفتاح على العالم الخارجي و التفاعل في خضم الأحداث و التعقيدات و المساهمة في التبادل الدولي تماشيا مع الدور المتزايد للمؤسسات الدولية خاصة المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية التي تسعى للتحرير الكامل للتجارة بين الدول.

الفرع الأول:ماهية التجارة الدولية.

التجارة الدولية هي الجزء المكون الرئيسي للعلاقات الإقتصادية الدولية والشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات هذا ما أعطاها عدة تعاريف وفوارق بينها وبين التجارة الداخلية نذكرها فيما يلي:

1/.تعريفات:

*التجارة الدولية (بالإنجليزية: International trade) هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة،وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.

*التجارة الخارجية (بالإنجليزية: Foreign Trade) هي حركة السلع والخدمات وإنتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الإنتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى[1].

* تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الإقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة للتوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل وتوطن الصناعة[2].

*هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والإستيراد حيث يتم إنتقال السلع والخدمات والموارد من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية ومالية محددة[3].

*يمكن تعريفها بأنها ذلك الكل الذي يحتوي دول العالم أجزاءه المختلفة كأعضاء تتعامل وتتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي آلية السوق ولقد أخذ هذا التبادل والتفاعل شكل التبادل الدولي[4].

*كما تعرف التجارة الدولية بأنها كل تبادل أو حركة للممتلكات، الخدمات أو القيم التي تخص إقتصاد دولتين على الأقل[5].

*التجارة الدولية هي الحلقة المركزية في المنظومة المعقدة للعلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة،حولها تتمحور عمليا جميع أشكال التقسيم الدولي للعمل،وهي تربط جميع بلدان العالم في منظومة

[1]- http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9

[2] - حسين عمر ، المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد ، دار الكتاب الحديث ، سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية ، الطبعة 3 ، ص 11.

[3] - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري ، دار الحامد للطباعة والنشر ، الطبعة 1 ، 2004، ص 9.

[4] - عبد الخالق عبد الرحمان مظهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية ، دار الكتب القانونية ، مصر ، 2002 ، ص 116.

[5] - نداء محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة المجتمع العربي ، عمان ، 2008 ، ص 55.

إقتصادية دولية موحدة وهي تمثل مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة ويحتسب حجمها من خلال جمع أحجام الصادرات في العالم.

*المفهوم العام للتجارة الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في إنتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال،تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات إقتصادية مختلفة أيضا[1].

* يمكن تعريف التجارة الدولية ببساطة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات بين الدول،وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي،كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية و النقدية التي تتكون من مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة،ويمكن أن يمارس التجارة الدولية الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون وكذلك الحكومات ومختلف الشركات العالمية وبالتالي فإن العلاقات التي تنشأ بين العناصر التي يتكون منها النشاط الإقتصادي لمختلف بلدان العالم وكذلك العلاقات بين هذه البلدان،فضلا عن حركة عناصر الإنتاج (قوة العمل ورأس المال)على المستوى الدولي والعلاقات النقدية والإئتمانية الدولية،والتعاون الإنتاجي و التكنولوجي.

وما يمكن قوله هو أن العلاقات الإقتصادية الدولية تمارس بالدرجة الأولى من خلال مشاركة عناصر(قوى) فاعلة مختلفة في التقسيم الدولي للعمل،هذه العناصر الفاعلة في العلاقات الإقتصادية الدولية وبالتالي في التجارة الدولية تتمثل في:

*على المستوى الإقتصادي الكلي:البلدان المختلفة،الإتحادات التكاملية بين البلدان،المدن الكبرى والأقاليم في عدد من البلدان .

*على المستوى الإقتصادي الجزئي:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الأشخاص الذين يقومون بالعمليات الإقتصادية الخارجية .

*على المستوى الإقتصادي الكلي والجزئي:الشركات التجارية والمالية والصناعية العالمية وكذلك المؤسسات الإستثمارية العالمية .....إلخ .

*على المستوى الدولي:المنظمات الدولية والمؤسسات والشركات متعددة الجنسيات .

ولو أخذنا التجارة الدولية ضمن العلاقات الإقتصادية الدولية فسنستنتج أن مصطلح التجارة الدولية بالمعنى الضيق يعني حصرا التجارة الخارجية للبلدان التي تشمل الصادرات والواردات من سلع وخدمات،أما

[1] - رشاد العصار ، حسام داوود ، عليان شريف ، مصطفى سليمان ، التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الطبعة 1 ، 2000، ص 12.

بالمعنى الواسع فيشمل هذا المصطلح الصادرات والواردات من سلع وخدمات أيضا الهجرة الدولية وحركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي .

وتشمل الصادرات والواردات من خدمات مايلي:

*خدمات نقل الملكية الفكرية وتجارة براءات الإختراع وكل ما هو مرتبط بنقل التكنولوجيا.

*خدمات النقل الجوي التي تقدمها شركات الطيران المدني وكذا خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية بما فيها خدمات التأمين البحري التي تقدمها شركات التأمين.

*خدمات السفر لاسيما الخدمات السياحية العالمية.

2/.الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية:

هناك العديد من الإختلافات بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية،بعضها إختلافات شكلية وبعضها إختلافات حقيقية جذرية تشكل هوة بين طبيعة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي ومنها[1] :

*إختلاف الوحدات السياسية:تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة ،في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها التجارية .

*إختلاف الوحدات النقدية والمصرفية:إن وحدة التعامل النقدي تختلف بخلاف التجارة الداخلية والخارجية،فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية آلية يقبلها الجميع،أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة وعددها يساوي عدد دول العالم ولابد من الإتفاق على العملات التي بمقتضاها تتم عمليات التصدير والإستيراد مما ينجر عنها عمليات الصرف الأجنبي.

بالإضافة إلى إختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الإختلاف في النظام المصرفي سواء بالنسبة لعملة إصدار النقود أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الإئتمان،ولعل إختلاف شروط منح الإئتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الداخلي والخارجي.

*الإختلاف في السياسات الإقتصادية والتوجهات الوطنية:فالنظم القانونية والتشريعات الإقتصادية والضرائبية والإجتماعية وغيرها تختلف وتتباين من دولة لأخرى ويترتب على ذلك أن الدولة قد تفرض نظاما خاصا للتعامل مع الخارج يختلف عن النظام المتبع في الداخل،فهناك الرسوم الجمركية ونظام الحصص والرقابة على النقد الأجنبي ...وغير ذلك من القيود التي تفرض على المعاملات الخارجية ،بينما لا توجد مثل

[1] - د. سهيل حسين الفتلاوي ، منظمة التجارة العالمية ، دار الثقافة ، عمان ، 2009 ، ص 25.

هذه الأنظمة في المبادلات التي تجري في الداخل بين شخص وآخر أو بين منطقة وأخرى داخل الدولة الواحدة .

*الإختلاف في طبيعة الأسواق:يعتبر الإختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة من العوامل التي تأثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي ويتمثل ذلك في الإختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كإختلاف أذواقهم وطبائعهم وبيئتهم مما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات.

*الإختلاف في الموارد الطبيعية :تختلف الدول فيما بينها من حيث وفرة أنواع الموارد الطبيعية المتاحة ومن تم تميل هذه الدول إلى التخصص في إنتاج تلك السلع التي تعتمد على الموارد المتوفرة ثم تبادلها بسلع أخرى حيث تكون هذه الموارد نادرة في دول أخرى.

*الإختلاف في إنتقال عوامل الإنتاج:إن عوامل الإنتاج ورأس المال والموارد الطبيعية تنتقل من نشاط إلى آخر حسب العائد الذي يدره كل نشاط من شأنه أن يحقق التوازن في السوق ويجعل أسعار السلع متناسبة مع إحتياجات المستهلكين من جهة ومع ندرة عوامل الإنتاج من جهة أخرى،ومن ثم لا نتوقع أن تنشأ داخل البلد الواحد إختلافات في أسعار السلع لا تبررها حاجات المستهلكين أو ندرة عوامل الإنتاج،أما إذا إنتقلنا من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي فإننا نلاحظ أن عوامل الإنتاج تتسم بالجمود النسبي من حيث قابليتها للتنقل وينشأ عن هذا الجمود وجود إختلاف في أسعار السلع المختلفة بل وإختلاف في أسعار السلعة الواحدة من دولة إلى أخرى،يتجلى هذا الإختلاف بصفة أساسية في عدم قابلية عوامل الإنتاج للتنقل من دولة إلى أخرى بنفس السهولة و اليسر التي تنتقل به من منطقة إلى أخرى داخل حدود الدولة الواحدة .

الفرع الثاني:تطور التجارة الدولية.

لقد وجدت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدان منذ القدم وبالتحديد قبل نشوء الإقتصاد الدولي الذي أصبح فرعا خاصا من علم الإقتصاد ويرجع الفضل في تطوره إلى بعض الإقتصاديين أمثال:آدم سميث،دافيد ريكاردو ،ألفريد مارشال،جون ميرنارد كينز ،سامولسون،هانسن...وكثيرين غيرهم.

1/.لمحة تاريخية.

ظلت التجارة نشاطا شائعا منذ العصر الحجري فمن مقايضة الحبوب بفراء الحيوانات إلى ظهور العملات النقدية والسندات في العصور الوسطى وقد تزايدت المعاملات التجارية طوال التاريخ مع تحسن وسائل النقل وتسببت الثورة الصناعية في إعطاء دفعة جديدة للتطورات التجارية حيث أن التجارة العالمية تضاعفت 460 مرة في الفترة ما بين 1720إلى1971أي بنسبة2,7%سنويا،وقد تضاعفت أكثر أهمية التجارة

الدولية بحلول القرون الأخيرة سواء إقتصاديا أو سياسيا أو حتى إجتماعيا، وقد عبر المجتمع الدولي عن هذه الأهمية من خلال إطلاق إتفاقية الجات(GATT) ثم منظمة التجارة العالمية(OMC)التي يراد لها أن تنظم العمل التجاري العالمي على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة.

ومن بين الأسباب التي أدت بتزايد التجارة الدولية الإكتشافات الغير مسبوقة التي حدثت في مجالات النقل، الإتصالات،وتقنية المعلومات ....إلخ .

ويلاحظ أن الإقتصاد العالمي قد إجتاز طريقا طويلا ومعقدا في تكونه وتطوره فيرى البعض أن ظهوره يعود إلى الحقبة الرومانية فيما يرد آخرون ظهور الإقتصاد العالمي إلى زمن الإكتشافات الجغرافية العالمية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر مما أدى إلى تسريع وتيرة التجارة العالمية بالأحجار الكريمة والعبيد و....إلخ ومع التطورات الحاصلة آنذاك شهدت التجارة الدولية تطورا يقترن دائما والعلاقات الإقتصادية الدولية وذلك بإتساع شبكات الطرق التي تربط بين الدول والأقاليم ،بناء الموانئ،إنشاء الممرات المائية،تحسين الملاحة ...بالإضافة إلى التطور الكبير لشبكات السكك الحديدية عبر القارات الخمس.

2/.مراحل تطور التجارة الدولية:

يمكن القول أن التجارة الدولية مرت بعدة مراحل نذكرها فيمايلي:

*المرحلة الأولى (1488-1763):ظهرت هذه المرحلة أثناء الإكتشافات الجغرافية وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين كذلك فتح الطريق التجاري نحو الهند كل هذا لعب دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات[1].

*المرحلة الثانية (1763-1883): في الجزء الثاني من القرن 18 كانت إنجلترا مركز الإقتصاد العالمي إذ شهد إنتاجها وفرة مما فتح لها مجالا لتصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات مما سمح بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة التي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ.

*المرحلة الثالثة(1883-1980):مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات ظهرت هذه المرحلة إذ تميزت بسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

*المرحلة الرابعة (1980إلى يومنا هذا):تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات المتعددة الجنسيات أيضا بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي ،ظهور ما يسمى بالعولمة والتي تدل على إندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج،بالإضافة إلى زيادة أنواع السلع التي يتم تصديرها وأيضا ما يترتب من آثار سلبية على البيئة.

[1] - فؤاد محمد الصقار ، جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة 3 ، 1997 ، ص 12 – 19.

الفرع الثالث:التجارة الدولية في إطار الإقتصاد العالمي.

يعتبرالإقتصاد الدولي فرعا خاصا من علم الإقتصاد لأن العلاقات الإقتصادية الدولية تختلف عن العلاقات الإقتصادية المحلية وتحتاج إلى أدوات تحليل مختلفة نوعا ما عن تلك التي تستخدم في تحليل الإقتصاد المحلي ومن تم فإن الإقتصاد الدولي يتعلق بدراسة الموضوعات الثلاث الآتي ذكرها:

*التجارة الدولية:تختص بدراسة إنتقال السلع والخدمات بين الدول أي أنها تركز على أسباب قيام التجارة الدولية والمنافع المتولدة عنها.

*السياسات التجارية الدولية:هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في إطار علاقاتها التجارية الدولية قصد تحقيق أهداف معينة،أهمها تنمية الاقتصاد الوطني إلى أقصى حد ممكن لأن التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها اليوم لقياس درجة التطور الاقتصادي لأي دولة، هذا بجانب أهداف أخرى تسعى جاهدة إلى بلوغها من: تشغيل كامل للموارد الاقتصادية،استقرار عام في الأسعار الداخلية والخارجية –سعر الصرف– محاربة البطالة والتضخم،إضافة إلى التوازن في ميزان مدفوعاتها حتى تتمكن في الأخير من تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي.

*المالية الدولية:تختص بدراسة الآثار المالية للعلاقات الإقتصادية فيما يخص إنتقال رؤوس الأموال،وأسعار الصرف وأوضاع ميزان المدفوعات .

1/.أسباب قيام التجارة الدولية(الخارجية):

يرجع تفسير قيام التجارة الخارجية إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما إختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي كاملة ولفترة طويلة من الزمن،وذلك لأن إتباعها يدفع الدولة أن تنتج إحتياجاتها برغم أن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك ،ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى وإذ أن الدول ليس بإمكانها أن تنتج ما تحتاجه من السلع وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والإقتصادية لأن تنتجها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها أو تستطيع إنتاجها ولكن بكلفة ونفقة يصبح عندها الإستيراد من الخارج مفضلا،ومن هنا يبدو أن أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة ترتبط إرتباطا وثيقا بظاهرة التجارة الدولية .

وبإختصار يمكن القول أنه ليس لكل دولة نفس الإمكانات التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات والحقيقة أن عالمنا اليوم عالم غاية في التنوع،فبعض الدول غنية بالموارد التي تعمل بها والبعض الآخر فقير في موارده،يضاف إلى ذلك أن بعض الدول فقيرة في شيء وغنية في أشياء أخرى،وكذلك إن الإختلاف

البيئي يؤدي إلى الإختلاف في تكاليف إنتاج العديد من السلع في دولة عن أخرى وذلك بشكل ملحوظ وعليه وجود إختلافات أخرى في تكاليف الإنتاج بين الدول هو السبب الأساسي في قيام التجارة الخارجية.

2/.أهمية التجارة الدولية(الخارجية):

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة،وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجالات الإستهلاك والإستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام[1].

بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية التجارة الخارجية من خلال إعتبارها مؤشرا جوهريا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي وإنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري،وعليه فقد أصبحت التجارة الخارجية عاملا أساسيا في الإستراتيجية الإقتصادية فالدولة قد تستخدم سلطتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية والإقتصادية أو تنفيذ أهدافها الإقتصادية كحماية للصناعات الناشئة من المنافسة الإحتكارية وإبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي وبالتالي فإن لها خاصية مزدوجة فهي من ناحية تستجيب للظروف والعوامل الخارجية ومن ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الإقتصاد الوطني.

المطلب الثاني:خصائص التجارة الدولية.

تخضع التجارة الدولية في تقدمها للنشاط الإقتصادي وهذا ما يجعلها موضوعا ليس ثابتا جامدا بل موضوعا ديناميكيا متغير مرتبط بالتغيرات الإقتصادية التي لا ترتبط بتطور الإنتاج ومستويات المعيشة فحسب بل وترتبط كذلك بالمؤثرات الدولية والنظم الإقتصادية المختلفة،ومن هذا المنطلق كانت هناك صعوبة في وضع قواعد ثابتة فما ينطبق على الدول الإشتراكية سابقا لا يصلح للدول الليبرالية وما يحدث في زمن السلم لا يصلح في وقت الحرب بل ما يتلاءم مع دولة ما في وقت ما قد لا يصلح لها نفسها في وقت آخر.

الفرع الأول:خصائص التجارة الأوروبية.

تشترك معظم دول أوروبا في أسواقها فالسوق المشتركة هي وحدة اقتصادية بين عدد من الدول تعمل مجتمعة على إنعاش النمو الصناعي وزيادة العمالة وتوفير السلع والخدمات،وتشجع الأسواق المشتركة التجارة بين الدول الأعضاء بإزالة الحواجز الجمركية والتجارية والحواجز الأخرى.

ومن أشهر الأسواق المشتركة الاتحاد الأوروبي (UE) الذي كان يعرف بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) حتى عام1994م،حيث تكونت هذه المجموعة من دول غربي أوروبا والتي أطلق عليها

[1] - خالد محمد السواعي ، التجارة والتنمية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة 1 ، 2006 ، ص 38.

السوق الأوروبية المشتركة عام 1957م،ويضم الاتحاد الأوروبي في عضويته كلاً من بلجيكا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واليونان وإيرلندا وإيطاليا ولوكسمبرج وفنلندا والنمسا والسويد وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

كما قامت سوق أوروبية مشتركة أخرى لدول غربي أوروبا باسم إتحاد التجارة الحرة الأوروبي (إفتا) عام 1960م وتضم عضويتها الآن كلاً من لختنشتاين وأيسلندا والنرويج وسويسرا.

كما أسست دول شرقي أوروبا مجلس المساعدات الاقتصادية المشتركة (الكوميكون)سنة1949م من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفييتي (سابقًا) بالإضافة إلى دولتين آسيويتين هما منغوليا وفيتنام ودولة من أمريكا الشمالية هي كوبا،ولكن تم إلغاء المجلس بعد انهيار الحكم الشيوعي في دول أوروبية كثيرة عام 1991م.

وعليه تتاجر الدول الأوروبية الأعضاء في أسواقها الأوروبية المشتركة بصفة رئيسية فيما بينها لكنها تتاجر أيضًا مع دول أوروبية أخرى خارج أسواقها المشتركة، ومن الشركاء الآخرين في التجارة الأوروبية الولايات المتحدة واليابان، ومن صادراتها الرئيسية الكيميائيات والملابس والمنسوجات والآلات والعربات بأنواعها،ومستوى المعيشة في الكثير من الدول الأوروبية مرتفع مما يجعل الناس قادرين على شراء كميات كبيرة من السلع الإستهلاكية فأصبحت تجارة التجزئة مصدر رزق للكثير من الأوروبيين،كما أنها تستورد المواد الخام كالبترول من الشرق الأوسط.

الفرع الثاني:بلدان آسيا.

يمكننا القول أن التكتل الإقتصادي الآسيوي لازال في طور التكوين أي أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الإتجاه وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الإقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية أو أكثر الإقتصاديات ديناميكية الصاعدة والناهضة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة وفقا لتصنيف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بالإضافة إلى العملاق النائم وهو الصين حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10 % سنويا نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة،ونجحت عن طريق الهندسة العكسية والإقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالمي، ومن هذا نجد أن التجارة الآسيوية نمت بوتائر أسرع من أي منطقة أخرى في العالم فيلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي3.1%من إجمالي الصادرات العالمية عام1987 وحوالي11.3% من إجمالي صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5.2%من إجمالي الصادرات في العالم وحوالي16.8%من إجمالي

صادرات الدول النامية في1994 بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات GATTمما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

الفرع الثالث:التجارة الخارجية للبلدان النامية.

بعكس الدول المتطورة إقتصاديا نجد الدول النامية والمتخلفة التي لم تتطور تجارتها كثيرا ولم تنمو نموا يتناسب مع نمو أعداد السكان كما لا يتناسب حجم تجارتها مع حجم إمكاناتها الطبيعية والبشرية،وهذا الأمر يدل دلالة واضحة على مدى إعتماد تجارة الدول النامية على الدول المتطورة إقتصاديا ،ولذا قد تكون فرص زيادة التجارة الدولية للدول النامية عاملا في تطورها الإقتصادي.

1/.مشاكل التجارة للدول النامية:

يمكن إجمال العوامل الأساسية التي تؤدي إلى وجود كثير من المشاكل التجارية للدول النامية والمتخلفة كالآتي:

*الإعتماد على الحرف الأولية.

*سوء إستغلال موارد الثروة.

*عدم تناسب السكان.

*محدودية الإنتاج وشبه إنعدام تصدير السلع المنتجة وإقتصار الصادرات على الخدمات.

*نقص التبادل التجاري بين الدول النامية بعضها ببعض.

وقد إستفادت بعض الدول النامية من العولمة الإقتصادية مثل الدول الصناعية الجديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي تحولت إلى التوجه التصديري وحققت معدلات نمو مرتفعة وإنتاج سلع قادرة على المنافسة كما نجحت ليس فقط في رفع معدلات نمو الصادرات وإنما نجحت أيضا في مكافحة الفقر ورفع النمو والخدمات الصحية والتعليم وتطوير البنية الأساسية وبالتالي فإن الدول النامية التي حققت نجاحا في السوق العالمية وتحسين تنافسيتها حققت بالفعل نجاحا في مجالات التنمية ،بينما فشلت بعض الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط بصفة خاصة لإنعزالها وضعف قدراتها على الإندماج في الإقتصاد العالمي.

2/.أهمية ودور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية:

تعد التجارة الخارجية مهمة جدا للدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الإقتصادية إذ أن مشكلة الدول النامية هي في قدرتها على توسيع تجارتها حتى تتمكن أن تكسب من توسع نشاطاتها التي ترعاها كما أنها تستطيع أن تستورد على مدى واسع ما تحتاجه من سلع مختلفة وتدفع أثمانها من خلال التوسع في الصادرات،ولكن تلك الدول تواجه بعض الصعوبات الكبيرة في تحقيق تلك الأهداف أو النشاطات.

وعليه يمكن القول أنه على الرغم من أن التجارة الدولية يمكنها أن توفر منافع للمستهلكين المحليين والمنتجين المحليين إلا أن بعض الإقتصاديين يصرون على أن نظام المتاجرة الدولية الحالي يعيق التنمية الإقتصادية في الدول النامية وهم يعتقدون أن نظرية التجارة الدولية التقليدية غير ملائمة للدول النامية، كما أن هناك علاقة وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الإقتصادية فالتنمية الإقتصادية وما ينتج عنها من إرتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والإتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت فالتنمية الإقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج [1].

المطلب الثالث:نظريات التجارة الدولية.

ظهرت مدارس الفكر الإقتصادي تزامنا مع دخول أوربا حقبة الثورة الصناعية وكان الذهب يقوم بدور النقود أو القاعدة النقدية في ممارسة السياسات الداخلية والخارجية للدول الإستعمارية،هذه الظروف ساهمت في تكون النظريات الإقتصادية التي عللت فوائد التجارة والتوسع الخارجي والحروب الإستعمارية،وأول من جاء بهذه النظريات هم المفكرين الإقتصاديين الميركنتيليين مثل:أستافورد(1571-1612)،توماس مان(1571-1641)،أنطوان دي مونكرتيان (1576-1621)الذي كان أول من إستخدم مصطلح الإقتصاد السياسي...وغيرهم.

وفقا لأفكار الميركنتيلية يقوم النظام الإقتصادي على ثلاثة أجزاء مترابطة فيما بينها:القطاع الإنتاجي، الزراعي،والمستعمرات الإقتصادية ،وقد وضعوا عاملين للثروة ومعيارين مباشرين لها ووسيلة للحسابات والتبادل هما الذهب والفضة وإعتبروهما ثروة حقيقية للدول،وقد قامت المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية في فكر التجاريين(الميركنتيلين) والتي توصي بتدخل الدولة لتقليص الإستيراد والعمل على:

*فرض رقابة حكومية صارمة على التجارة الخارجية من خلال فرض التعريفات والحصص وغيرهما من الأدوات.

*منع إستيراد المواد الأولية في حال توفرها في البلاد.

*في حال عدم توفر بديل للمواد الأولية في الداخل يسمح بإستيرادها من دون رسوم.

*إستخدام وسائل السياسات التجارية مثل منح الإعانات التصديرية أو فرض الرسوم الجمركية على الواردات.

[1] - محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر ، الأردن ، 2010 ، ص

*فرض الإحتكار على التجارة الخارجية.

*منع المستعمرات التابعة للدولة من ممارسة أي تجارة مع أي دولة أخرى.

كان لهذا الفكر الفضل في تطوير مفهوم الميزان التجاري في سياق إهتمامهم بالسبل التي تكفل للدولة الحصول على المعادن النفيسة(الذهب والفضة)لذا كان على الدولة أن تسعى لزيادة صادراتها إلى أقصى حد ممكن وتقليص وارداتها حتى يتحقق فائض في الميزان التجاري يقدر حجمه بتدفق المعدن النفيس إلى الدولة،لكن القيود التي فرضت على الإستيراد والتدخل المفرط للدولة في الإقتصاد شكل إعاقة جدية لتطور الإقتصاد الوطني ولتنظيم ونمو العلاقات الإقتصادية الدولية ومع تطور الرأسمالية طرحت أفكار التجارة الحرة التي نظر أصحابها نظرة مغايرة إلى دور التجارة الخارجية في العلاقات الإقتصادية الدولية ولسياسات الدولة في المجال التجاري وظهرت مدارس أخرى أبرزها المدرسة الكلاسيكية،النيوكلاسيكية والمعاصرة.

الفرع الأول:الفكر الكلاسيكي.

قبل مناقشة النظرية التقليدية لابد من إعطاء الفرضيات التي قامت عليها النظرية حيث الغرض منها تبسيط التحليل وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

*التجارة تتم بين دولتين في صورة مقايضة ولا تنصب إلا على سلعتين فقط كما أنها لا تشمل السلع غير المنظورة.

*القيمة التبادلية لكل سلعة تتحدد بما بذل فيها من ساعات عمل وهذه الفرضية تقوم على نظرية العمل في تحديد القيمة التي أخذ بها الكلاسيك.

*كمية الموارد المتاحة معطاة ولا تتأثر بالتبادل الدولي كما أن هناك تشغيلا كاملا لها وذلك حتى ينحصر أثر التبادل في إعادة تخصيص الموارد.

*ثبات تكلفة العمل حتى مع إختلاف حجم الإنتاج ،عدم وجود نفقات النقل أو التأمين أو الرسوم الجمركية أثناء تبادل السلع بين الدولتين.

*سيادة قانون المنافسة الكاملة داخليا وخارجيا.

وقد جاءت هذه المدرسة بفكر مغاير للمدرسة الميركنتيلية ومن أهم نظرياتها:

1/.نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث (1723-1790).

حسب آدم سميث الوظيفة الأساسية للتجارة الخارجية هي التي تسمح بتصريف الفائض الذي يوجد في قطاع معين فإذا لم نتمكن من تصريفه فليس هناك أي صلاحية لوجوده وفي نفس الوقت يجب أن تسمح

التجارة الخارجية لكل بلد من تغطية العجز الذي يمكن أن يقع فيه أي نشاط من أنشطة الإقتصاد الوطني وبالتالي لابد من توسيع السوق الداخلية لأنه الطريق الوحيد لتطوير وزيادة الثروة الوطنية وتقسيم العمل في التجارة الداخلية والخارجية معا بإعتباره هو الذي يحكم الدولة الإنتاجية ويوجهها التوجيه الإقتصادي الصحيح ويجعل الدولة تتخصص في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الملائمة.

نموذج السوق عند سميث يقوم على المنافسة الكاملة حيث توجد الحرية الإقتصادية،وقد حلله على مستويين:

*مستوى الفرد:يزاول كل فرد نشاطه الإقتصادي بحيث يشغل رأسماله من أجل الحصول على أكبر ربح أي تحقيق مصلحته الشخصية وبالتالي أهداف الصالح العام ومن ثم يرى سميث أن المنافسة بين الأفراد من أجل تحسين نوع العمل ومستوى الأجر وكذلك رؤوس الأموال هي من الأمور التي يجب إزالة أي عائق يقف في طريقها بما أن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تحقيق تراكم رأس المال.

*مستوى النظام (الدولة): فعلى الدولة أن توجه الأفراد إلى النشاطات الإقتصادية التي تدر الصالح العام أكبر فائدة ممكنة وأن تزيل أي قيود أو عوائق تمنع دخول السلع ورؤوس الأموال إليها.

وقد تضمنت كتاباته إستثناءات عديدة فيما يخص حرية السوق أهمها تلك المتعلقة بحق الدولة في فرض رسوم جمركية على بعض السلع المستوردة من الخارج المنافسة للسلع المثيلة لها والمنتجة في الوطن وسبب هذا طبعا هو حماية الصناعة الناشئة.

أما فيما يخص عناصر الإنتاج فسميث أعطى لها الحرية المطلقة في التنقل بين الفروع الإنتاجية المختلفة وذلك تبعا للحرية الإقتصادية التي نادى بها حيث يمكننا ملاحظة مرونة هذه العناصر في الإنتقال عند دراستنا للتجارة الخارجية على إختلاف التكاليف المطلقة أي إنتقال عناصر الإنتاج وطنيا ودوليا.

تعني عبارة التكاليف المطلقة أقل تكلفة تنفق على سلعة واحدة ينتجها بلدين معا ولا تختلف هذه التكلفة عن التكلفة العادية إلا من حيث مقدارها،ولتوضيح نظرية التكاليف المطلقة أعطي المثال التالي:

نفرض أن لدينا بلدين إنجلترا والبرتغال ينتجان:النسيج والخمر وأن تكلفة هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كما يلي:

	الخمر	النسيج
البرتغال	2 س ع	8 س ع
إنجلترا	3 س ع	5 س ع

يبدو لنا من هذا المثال أن تكلفة النسيج في إنجلترا أقل من البرتغال في هذه الحالة يقال أن إنجلترا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج النسيج ومن جهة أخرى فإن تكلفة الخمر في البرتغال أقل من تكلفته في إنجلترا فالبرتغال يتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الخمر. إذا حسب قول سميث"إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا" فإختلاف التكاليف المطلقة يشكل عند سميث أساسا للتخصص وتقسيم العمل الدولي،ولهذا فهذا الإختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة متى قامت فإنها تتيح للطرفين الحصول على منافع أكبر من ذي قبل ومعنى ذلك أن كل دولة فتحت أبوابها للتجارة الخارجية وإتبعت سبيل التخصص وتقسيم العمل الدولي وقد ربحت من وراء هذا التبادل كمية عمل لم تكن تتحقق لها من قبل كما أنه يمكن لها أن تستخدم هذه الكمية في المزيد من الإنتاج الذي يؤدي بها إلى الإزدهار والنمو[1].

لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو:ماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلا السلعتين بنفقات أقل من نظيره في البلد الآخر؟أي إذا كان بلد واحد له ميزة مطلقة في كلا السلعتين هل يكون هناك تبادل بين الدولتين وهل هذه التجارة تكون مربحة للطرفين؟

2/.نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو (1770-1840).

لقد أجاب على هذه الأسئلة السابقة دافيد ريكاردو باللجوء إلى نظرية التكاليف النسبية بعد أكثر من أربعين سنة من عرض نظرية التكاليف المطلقة،وقد إنطلق من مبدأ الثروة الصناعية وما تتطلبه لتحقيق الفائض الصناعي فإن الأمر يدعو إلى إمتصاص الفائض الصناعي نتيجة وجود الفائض الزراعي عند آدم سميث فإن المشكل عند دافيد ريكاردو هو تواجد القطاع الزراعي نفسه رغم أهمية هذا الأخير إلا أنه يحوز في داخله على كمية من عناصر الإنتاج كقوة العمل ورأس المال التي هي ضرورية أيضا لتوجيه الصناعة،كما أنه أوضح أن التبادل التجاري بين دولتين لسلعة ما فيه فائدة لكليهما حتى ولو كان لإحداهما ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين معا، فالتخصص الدولي وقيام التجارة بين الدولتين لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة في إنتاج السلعة وإنما مقارنة الميزة النسبية لكلا البلدين في إنتاج السلعتين معا إحداهما بالنسبة للأخرى[2] .

أما عن عوامل الإنتاج فحسب ريكاردو فإنها تتلقى صعوبة في إنتقالها دوليا بينما تجد سهولة في إنتقالها محليا وسبب ذلك يرجع إلى الظروف المختلفة التي توجد على الصعيد الدولي،فبالنسبة لعنصر العمل إن الإختلافات في اللغة ونمط الحياة والنفور الطبيعي من الهجرة وعوامل سياسية أخرى كلها تؤدي إلى

[1].أحمد بديع بليح ، الاقتصاد الدولي ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1994 ، ص 254

[2].جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ص 25.

صعوبة الهجرة ،أما بالنسبة لرأس المال فبعكس سميث الذي يعلل إمكانيات حدوث إنتقال رأس المال بين إنجلترا والبرتغال فإن ريكاردو يسارع بتحليل مخاوف الإستثمار في الخارج الذي يرجعه إلى الجهل بالقوانين والمؤسسات الأجنبية وخشية الإضطرابات السياسية والتأميم والشك في الإستثمار بالبلدان البعيدة كلها عوامل لا تشجع على إنتقال رأس المال (رأس المال جبان).

ولتوضيح ذلك قدم ريكاردو مثالا عدديا لشرح نظريته فإفترض وجود دولتين هما:إنجلترا والبرتغال تنتجان سلعتين:الخمر والنسيج ،ونفقات إنتاج الوحدة من كل سلعة مقدرة بساعات عمل.

	الخمر	النسيج	المجموع
البرتغال	80 س ع	90 س ع	170 س ع
إنجلترا	120س ع	100 س ع	220 س ع
المجموع	200 س ع	190 س ع	390 س ع

يظهر لنا هذا المثال ثلاث حالات:

*الحالة الأولى:حالة كل بلد يقوم بالإنتاج لنفسه أي أن إنجلترا سوف يكلفها إنتاج السلعتين 220 ساعة والبرتغال سوف يكلفها إنتاج السلعتين 170ساعة عمل،وبالتالي تكون التكلفة العمالية 390ساعة عمل.

*الحالة الثانية:ما دام البرتغال له ميزة في كلتا السلعتين نفرض بأنه يكون المنتج الوحيد فبالتالي تقوم إنجلترا بالإستيراد من البرتغال فتكون التكلفة العمالية 170× 2=340 ساعة عمل.

*الحالة الثالثة:نفرض أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلعة التي يمتاز بها عن الآخر، وبالتالي ينتج البرتغال وحدتين من الخمر يحتفظ بواحدة ويصدرالأخرى فتكون التكلفة 160ساعة عمل(80×2) وتقوم إنجلترا بإنتاج وحدتين من النسيج تحتفظ بواحدة وتصدر الأخرى فتكون التكلفة 200 ساعة عمل (2×100)،وبهذا تكون التكلفة العمالية في هذه الحالة تساوي 360 ساعة عمل (200+160)، فالبرتغال قد إقتصدت 10 ساعة عمل وإنجلترا قد إستفادت من 20 ساعة عمل.

وهذا ما عبر عليه ريكاردو في نظريته ونأتي بالشرح المفصل لهذا المثال حسبه:إذا كان البرتغال ينتج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل من تكلفة إنتاجهما المطلقة في إنجلترا والتكلفة النسبية لإنتاج الخمر في البرتغال أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النسيج والتكلفة النسبية لإنتاج النسيج في إنجلترا أقل من التكلفة النسبية لإنتاج الخمر،فعليه يكون من مصلحة البرتغال وفق هذا المثال أن تتخصص في إنتاج الخمر وأن

تعتمد على إنجلترا في تزويدها بالنسيج كما أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج وتعتمد على البرتغال في تزويدها بالخمر.

ويمكن توضيح ذلك بطريقتين:

*مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في إحدى الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاجهما في الدولة الأخرى ويتم ذلك كالآتي:

– في البرتغال:تكلفة إنتاج الخمر/تكلفة إنتاج النسيج =90/80=0.89 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تعادل تكلفة إنتاج 0.89 وحدة من النسيج.

– في إنجلترا:تكلفة إنتاج الخمر /تكلفة إنتاج النسيج =100/120=1.2 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمر تعادل تكلفة إنتاج 1.2 وحدة من النسيج.

وعليه تكون تكلفة إنتاج الخمر بالنسبة إلى النسيج في البرتغال أقل منها في إنجلترا (0.89 <1.2) ومن تم يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمر لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفة إنتاجه النسبية في إنجلترا،وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج النسيج لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل من تكلفته النسبية في البرتغال(100/120=0.83<80/90=1.12).

*مقارنة التكلفة النسبية لإنتاج إحدى السلعتين في الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى فيهما ويتم ذلك كالآلي:

–التكلفة النسبية لإنتاج الخمر في الدولتين: تكلفة إنتاج الخمر في البرتغال/تكلفة إنتاج الخمر في إنجلترا =80 س ع/120 س ع= 0.67 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من الخمر في البرتغال تعادل تكلفة 0.67 من وحدة واحدة منها في إنجلترا.

–التكلفة النسبية لإنتاج النسيج في الدولتين:تكلفة إنتاج النسيج في البرتغال/تكلفة إنتاج النسيج في إنجلترا =90 س ع/100 س ع=0.9 أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج في البرتغال تعادل تكلفة إنتاج 0.9 من وحدة واحدة منها في إنجلترا.

وبمقارنة النسبتين يتضح أنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج الخمر لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل إذا ما قورنت بالنسيج (0.67 < 0.9).

وبذات الطريقة يمكن توضيح أنه من مصلحة إنجلترا أن تتخصص في إنتاج الخمر لأنها تنتجه بتكلفة نسبية أقل إذا ما قورنت بالخمر (90/100=1.11< 80/120=1.5).

وحاصل ما تقدم أنه لا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النسيج رغم أنها تنتجه بتكلفة أقل من تكلفة إنتاجه المطلقة في إنجلترا لأن التكلفة النسبية لها أكبر من التكلفة النسبية للخمر فالعبرة إذا هي بالتكلفة النسبية وليس بالتكلفة المطلقة فالإختلاف في التكلفة النسبية هو الذي يعد شرطا ضروريا وليس كافيا ليس فقط لقيام التبادل بين دولتين وإنما لإستفادة كلاهما من هذا التبادل،ومع أن ريكاردو لم يبين القوى التي يتوقف عليها تحديد كمية النسيج التي سيتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من الخمر عندما تقوم التجارة بين الدولتين إلا أنه إفترض وجود منطقة سيكون من المفيد لكلا الدولتين أن يتم تبادل السلعتين داخلها،وهذه المنطقة تقع ما بين 0.89 و1.2 وحدة من النسيج مقابل وحدة واحدة من الخمر أي بين نسبتي التبادل اللتين كانتا سائدتين في الدولتين قبل قيام التجارة بينهما،ولكن إذا تساوت التكلفة النسبية لإنتاج السلعتين في الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وقيام التجارة بينهما.

رغم أن النتائج التي توصلت إليها نظرية التكاليف النسبية لازالت موضع التقدير خاصة لدفاعها عن مبدأ حرية التجارة ودعمها لمبدأ التخصص،إلا أنها وجهت لها عدة إنتقادات من بينها:

*تعتبر هذه النظرية ذات طابع إستاتيكي وذلك بإفتراضها أن كل بلد يتمتع بكمية ثابتة من عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى أن مقدرته الإنتاجية تبقى ثابتة مع الزمن وبالتالي يكون تخصصه الذي تفرضه النظرية أبديا لا يلحقه تعديل مع التطور،إضافة إلى ذلك فإن قانون الميزة النسبية ليس ظاهرة عفوية للتبادل الحر فقد إستعملها ريكاردو ليمنح للتجارة الدولية معناها الحقيقي المتمثل في أن بعض البلدان تتخصص في إنتاج السلع المعيشية و البعض الآخر تكرس جهودها لإنتاج سلع صناعية.

* تفترض النظرية أن حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج هي الحالة الطبيعية للإقتصاد بإعتبار أن قوى السوق قادرة على إصلاح أي خلل في التوازن الإقتصادي لكن الأحداث العالمية خاصة الأزمة الكبرى لعام 1929 أثبتت خطأ إفتراض التوظيف الكامل.

* تعتبر النظرية أن تكلفة الإنتاج تتمثل في كمية العمل المبذول في إنتاج السلع إلا أن العمل ليس عنصر الإنتاج الوحيد الداخل في إنتاج السلع كما أنه لا يعتبر عامل إنتاج متجانسا ،بالإضافة إلى هذا فإن النظرية تهمل إستعمال الأسعار النقدية والتي تعتبر أداة من أدوات الحساب الإقتصادي بحكم أن الكلاسيك يعتبرون النقود حيادية (حيادية النقود).

3/.نظرية الطلب المتبادل أو القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

إذا كان ريكاردو قد أوضح الحد الأعلى والحد الأدنى لمنطقة التبادل فإنه لم يحدد الكيفية التي تتحدد بها نسبة التبادل الدولي ولا الكيفية التي تتوزع بها فوائد تقسيم العمل بين الدولتين وهذا ما تناوله جون

ستيوارت ميل،وقد أوضح أنه بين هذين الحدين(الأدنى–الأعلى)يوجد معدل فريد هو الذي يحقق التعادل بين قيمة صادرات البلد وقيمة وارداته،وبما أن صادرات البلد الأول هي واردات البلد الثاني وواردات البلد الأول هي صادرات البلد الثاني فإن معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة صادرات وواردات البلد الآخر أوأي معدل آخر غير هذا المعدل(الفريد) يؤدي إلى الإختلال بين قيمة الصادرات والواردات بحيث يقع أحد البلدين في فائض ويقع الآخر في عجز[1].

وقد أوضح ستيوارت ميل أن توزيع النفع من التجارة الدولية يتوقف على عاملين أساسيين:

*الطلب:أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الآخر فيتوقف معدل التبادل الدولي على شدة طلب إنجلترا على النسيج والخمر بالنسبة إلى شدة طلب البرتغال على السلعتين،ويطلق على هذا القانون **الطلب المتبادل**،فكلما زاد طلب إنجلترا على الخمر البرتغالي كلما مالت نسبة التبادل لصالح البرتغال على معظم الربح من التجارة الخارجية وقد تكون قيمة السلع التي تطلبها إحدى الدولتين من الأخرى أكبر من قيمة السلع التي تطلبها الثانية من الأولى ويرجع ذلك إلى حجم السوق،وقد إستخلص جون ستيوارت ميل من هذه القاعدة أن النفع الأكبر من التجارة يؤول إلى الدول الفقيرة ويؤول النفع الأقل إلى الدول الغنية .

*مرونة الطلب:أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الدولة الأخرى ،تميل نسبة التبادل إلى الإتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدولة الأخرى قليل المرونة أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر والعكس في حالة السلع التي طلبها مرنا،ولا يمكن أن نتصور هذا الوضع إلا إذا فرضنا توفر المنافسة الحرة وعدم وجود إتفاق بين المنتجين ولعل السبب في ذلك أنه كلما إزدادت مرونة طلب دولة على سلع دولة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات نتيجة إنخفاض سعر السلعة وطالما أن التجارة الدولية (في ظل الفرضيتين السابقتين)تعمل على خفض سعر السلع سواء أكان هذا التخفيض في تكلفة الإنتاج عن طريق الإستفادة من الإنتاج الكبير أو إدخال التحسينات التي تؤدي إلى وفورات في تكلفة النقل فإن طلب الدولة المرن على سلعة الدولة الأخرى يزداد بإنخفاض السعر ويزداد بنسبة قد تكون كبيرة ويؤدي إلى إختلال في ميزان المدفوعات للدولة المستوردة وهذا يؤدي إلى خروج الذهب من الأولى إلى الثانية وإلى حصول الأخيرة على معظم الربح من التجارة الدولية.

فحسب جون ستيوارت ميل إن البلدان المتقدمة إقتصاديا هي التي تحصل على الربح القليل من التبادل لأن طلبها كبير على المواد الأولية،"إن قيمة تبادل السلع الصناعية مقارنة بالمنتجات الفلاحية والموارد الطبيعية وبقياس تطور السكان والصناعة تتجه بالتأكيد إلى الإنخفاض"،هذا التنبؤ المتفائل بالنسبة للدول النامية والموجود عند الكلاسيك لم يتحقق على أرض الواقع بل حدث عكس ذلك.

[1] - صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، 1983 ، ص 288.

إن تحليل جون ستيوارت ميل مكننا من إستخلاص نتيجتين هامتين:

-إن الربح من التبادل الدولي نادرا ما يكون متساويا بين الأطراف الداخلة في التبادل وحالات التوزيع اللامتكافئ للربح هي الأكثر شيوعا.

-إن البلدان التي بها أفضلية مقارنة في إنتاج منتجات ذات الطلب الدولي الكبير لها أكبر الحظوظ في إكتساب أرباح مرتفعة من التبادل،بالمقابل فهي تستورد كمية قليلة من المواد الأولية.

4/.نظرية تكلفة الفرصة البديلة[1] :

حاول الإقتصادي الألماني غ.هابرلر (G.Haberler) إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة ومستخدما ما يسمى تكلفة الفرصة البديلة ،إذ أن العمل ليس هو العنصر الوحيد للإنتاج فهناك أيضا الأرض ورأس المال كما أن العمل ليس متجانسا حيث توجد مستويات مختلفة منه (ماهر،متوسط،يدوي ...إلخ)،فضلا عن ذلك من الصعب فنيا قياس كل عوامل الإنتاج كميا بوحدات العمل،من هنا إعتبر هابرلر أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.

و ليوضح هابرلر نظريته حاول الإجابة على الأسئلة الكلاسيكية التالية:

*في ظل أي ظروف يكون التبادل الدولي ممكنا بين دولتين تنتجان سلعتين؟

*ما هي شروط التبادل بينهما؟

*ما هي الميزة التي ستحصل عليها كل دولة من التجارة الدولية؟

و لتسهيل تحليله يعالج هابرلر وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية في كل دولة على حدى ثم يلي ذلك بوضع التوازن بعد بدء التجارة بينهما،ورغم هذا أخفق "هابرلر" في تفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية بين الدول وأن تحليل نظرية التجارة الخارجية على شكل وحدات مادية هو تحليل ناقص ومحدود لأنه إعتمد على أسلوب المقايضة وفي الأساس المبادلات التجارية بين الدول تتم على أساس النقود أي على أساس الأثمان وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص.

الفرع الثاني : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.

[1] - محمود يونس ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص 42.

حسب النظرية التقليدية في التجارة الدولية فإن التبادل الدولي يقوم عندما تختلف التكاليف النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة سواء تمثلت التكاليف في العمل وحده أو عناصر الإنتاج مجتمعة لكن هذه النظرية لا توضح أسباب إختلاف التكاليف النسبية بين هذه البلدان وهذا ما فسره الإقتصاديين السويديين "هكشر و أولين ".

1/.نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (هيكشر –أولين) [1]:

بمحاولة إرجاع الإختلاف في النفقات النسبية إلى الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج تصبح نظرية هكشروأولين مجرد إمتداد لنظرية النفقات النسبية الريكاردية وهكذا يلتزم كل من هيكشر– أولين بمعظم الفرضيات الكلاسيكية السابقة لريكاردو مسقطين فرضيتين أساسيتين:

*قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل المبذول في إنتاجها – نظرية القيمة في العمل–.

*أساس مبادلة السلع فيما بينها قائم على نظام المقايضة.

إضافة إلى الفرضيات:

*التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد وعليه دوال الإنتاج بالنسبة لأية سلعة إذن واحدة في البلد الواحد و قد تكون كذلك بين البلاد المختلفة و قد لا تكون.

*السلع المختلفة تتفاوت من حيث كثافة إستخدامها لعناصر الإنتاج.

*أذواق المستهلكين معطى بحيث لن يترتب على التجارة الدولية أي تغير في الأذواق.

*نمط توزيع الدخل معطى و معروف في البلاد المختلفة.

وبإدخال نظرية الثمن وتحليل التوازن على التجارة الخارجية الذي أضاع شيء من الواقعية على تحليل العلاقات التجارية الخارجية التي كان يفتقدها التحليل الكلاسيكي في ظل نظرية العمل في تحديد القيمة،أخذت نظرية هكشر–أولين فكرة أساسها بسيط جدا تقوم الدول بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تستخدم عامل إنتاجي الذي يتوفر بكثرة على إقليمها وتستورد السلع التي تستخدم عوامل الإنتاج (الأرض،العمل و رأسمال) التي يقل أو يندر وجودها على إقليمها.

قامت التجارة الدولية على أساس إختلاف نسب التوافر أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول و يخلص هيكشر–أولين إلى أن متطلبات مبدأ قيام التجارة الخارجية في إختلاف الندرات النسبية لعوامل الإنتاج

[1] - حازم البدوي ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، 1986 ، ص 49.

ما بين السلع المختلفة أي في إختلاف الأثمان النسبية لعوامل الإنتاج في الدول أطراف المبادلة وهناك أيضا إمكانية قيام التجارة بينهما في حالة تساوي البلدين تماما في وفرة عوامل الإنتاج طالما أنه من الممكن وجود إختلاف في حالات الطلب من بلد إلى آخر وهذا راجع إلى إختلاف صورة توزيع الدخل القومي و أذواق المستهلكين في كلتا البلدين،عليه تعد نظرية تساوي نسب أو أثمان عناصر الإنتاج من أهم أركان نظرية هيكشر وأولين التي تتلخص فيما يلي:

كل بلد سيتخصص في إنتاج السلعة الكثيفة في إستخدام عنصر الإنتاج الأكثر وفرة لديها وتستورد السلعة الكثيفة في إستخدام عنصر الإنتاج النادر لديها،عندها يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضا وثمن العنصر النادر مرتفعا،فقيام التجارة الدولية يزايد الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة و يقلل الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة، بهذا تكون الدلالة من نظرية التساوي بين عناصر الإنتاج واضحة إذ يترتب عن قيام التجارة الدولية إرتفاع ثمن العنصر الوفير و إنخفاض ثمن العنصر النادر ويتساوى ثمن العنصر الإنتاجي الواحد داخل الدول المختلفة،فتعد التجارة الدولية عامل للقضاء على اللامساواة في الدخول بين الدول المختلفة لكن إستقرار الإقتصاد العالمي يوضح عكس ذلك تماما إذ يشير إلى وجود فجوة كبيرة في الدخول بين دول العالم المختلفة آخذة في التزايد مع مرور الوقت خاصة وأن العالم المعاصر ينقسم إنقساما واضحا إلى دول متخلفة و أخرى متقدمة.

2/. لغز ليونتييف[1]:

في ضوء نظرية نسب عناصر الإنتاج تقوم دولة ما وفيرة رأس المال بتصدير السلع كثيفة رأس المال وإستيراد السلع كثيفة العمل،إلا أن اللإقتصادي الأمريكي ليونتييف قد لاحظ في دراسة هيكل الصادرات والواردات الأمريكي إرتفاع الكثافة الرأسمالية في الواردات الأمريكية وإرتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية هيكشر–أولين وقد عرف هذا بإسم لغز ليونتييف.

لقد ظهرت تفسيرات عديدة لنتائج دراسة ليونتييف السابقة وفيما يلي بعض من هذه التفسيرات:

*فعالية عنصر العمل وكفاءته:حاول ليونتييف تفسير التناقض إستنادا إلى أن كفاءة وإنتاجيه العامل الأمريكي تفوق كفاءة وإنتاجيه العامل الأجنبي بمقدار ثلاثة أمثال فربما تكون الولايات المتحدة دولة وفيرة العمل وهذا إذا قمنا بمضاعفة القوة العاملة الأمريكية بثلاثة أمثالها ومقارنة الرقم الذي تم الحصول عليه

[1] - محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي.

بمقدار رأس المال المتاح لأمريكا،ولكن من الصعب قبول هذا التبرير إذ أن نتائج الدراسات الإحصائية حقا تشير إلى إرتفاع كفاءة العامل الأمريكي عن غيره ولكن بنسب تتراوح بين 20-25% وليس300%،ولماذا لا تقوم أيضا بمضاعفة رأس المال الأمريكي بنفس المضاعف (ثلاثة أمثال) حيث تشير الدراسات أيضا إلى إرتفاع كفاءة رأس المال الأمريكي عن نظيره الأجنبي،بالتالي لن تتأثر الوفرة النسبية في الولايات المتحدة ويظل اللغز موجودا.

* تحيز الطلب:في ضوء هبات عوامل الإنتاج تتواجد ميزة نسبية لكل دولة في إنتاج السلع التي تستخدم عامل الإنتاج الأوفر بكثافة وبالتالي تتخصص في إنتاج وتصدير هذه السلع ولكن ظروف الطلب قد تغير مسار الأمور،فإذا كانت الدولة الغنية في رأس المال تفضل إستهلاك المزيد من السلع كثيفة رأس المال فإنه لا يبقي فائض للتصديرولذا فإنها قد تصدر السلع كثيفة العمل ويطلق على هذه الحالة مصطلح إنعكاس أو تحيز الطلب.

*إنعكاس كثافة العوامل:يشير إنعكاس كثافة عوامل الإنتاج إلى الموقف الذي تكون فيه سلعة كثيفة العمل في دولة وفيرة العمل وتكون سلعة كثيفة رأس المال في دولة وفيرة رأس المال ويتوقف الأمر على سهولة إحلال عنصر إنتاجي محل آخر في الإنتاج، وعندما ينخفض السعر النسبي لعنصر إنتاجي معين يتم إستخدام هذا العنصر الإنتاجي بكثافة أعلى مما كانت عليه وبالتالي قد تتحول السلعة من سلعة كثيفة العمل إلى سلعة كثيفة رأس المال أو العكس،وكانت أول دراسة تطبيقية في هذا الخصوص هي التي قام بها منهاس Minhas عام 1962 وقد إنتهى إلى إمكانية حدوث إنعكاس في كثافة العوامل إلا أن ليونتييف قام في عام 1964 بتفنيد دراسة منهاس وأشار إلى أنه بتصحيح أحد المصادر الهامة للتحيز في دراسة منهاس تنخفض إمكانية حدوث الإنعكاس.

*هيكل الحماية:حاول تريفز Travis في دراسته عام1971 تفسير لغز ليونتييف من خلال سياسة التعريفة الجمركية الأمريكية والتي لوحظ تشددها في مواجهة الواردات كثيفة العمل، فقد كانت أكثر الصناعات إحتياجا للحماية في الولايات المتحدة هي الصناعات كثيفة العمل الأمر الذي حد من تدفق الواردات كثيفة العمل إلى أمريكا،أما الصناعات كثيفة رأس المال فهي صناعات قوية لا تحتاج إلى حماية ومن ثم لم تتحيز السياسة التجارية الأمريكية ضدها الأمر الذي أدى إلى تدفقها بشكل أسهل من الصناعات كثيفة العمل، كما أن الواردات الأمريكية في دراسة ليونتييف كانت في معظمها نفط خام ولب الورق ونحاس ورصاص خام...الخ والسبب في إستيرادها ببساطة هو عدم إستطاعة أمريكا إنتاجها وتتصف هذه المنتجات بأنها أكثر كثافة رأسمالية من كثير من المنتجات الأخرى.

*رأس المال البشري:ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة بصفة خاصة على الإستثمار في رأس المال البشري كتفسير لتدفقات التجارة من ناحية وتبرير للغز ليونتييف من ناحية أخرى،فالدول كالأفراد تستثمر للمستقبل ليس فقط بتراكم رأس المال العيني في شكل عدد وآلات وإنشاءات ومخزون وغير ذلك ولكن أيضا بالإنفاق على التعليم والتدريب أي الإستثمار في البشر الذي يترتب عنه إرتفاع في مستوى إنتاجية ومهارة العاملين وقدرتهم على إنتاج ما لا يستطيع غيرهم من العمال العادية إنتاجه من سلع عالية التعقيد،فالعامل في مصانع الطائرات والأقمار الصناعية والإلكترونيات يحتاج إلى تعليم وتدريب ورعاية صحية ونفسية تختلف عن العامل في مصنع للأحذية أو المنسوجات أو الآثاث وعليه يمكن تقسيم عنصر العمل إلى مجموعتين متمايزتين بحسب مستوى المهارة فالمجموعة الأولى تضم العمل بالمفهوم التقليدي أو العمل غير الماهر وتضم المجموعة الثانية العمل الماهر (رأس المال البشري) وبالتالي يمكن الإشارة إلى بعض المنتجات بإعتبارها كثيفة المهارة، ومن الطبيعي أن يحصل العمل الماهر على أجور أعلى كثيرا مما يحصل عليه العمل غير الماهر بحيث يمكن إعتبار نسبة كبيرة من إجمالي الأجر على أنها عائد على رأس المال البشري أكثر من كونها مدفوعات نظير خدمات العمل العادية.

*أثر البحوث والتطوير:يرتبط هذا التفسير إلى حد كبير برأس المال البشري حيث يتم الربط بين الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وكفاءة أداء الصادرات،لقد أشار كل من جروبر Gruber وكيسينج Keesing إلى وجود رأس مال المعرفة الذي ينتج عن البحوث والتطوير ويؤدي إلى زيادة في قيمة الإنتاج المشتق من مقدار معين من المواد الخام والموارد البشرية، دراساته.ويترتب عنه أيضا وجود فجوة تكنولوجية تجعل الدولة تتمتع بميزة نسبية مؤقتة في سلعة معينة خلال المرحلة الأولى من دورة حياتها.

نستطيع أن نلحظ دور رأس مال المعرفة ورأس المال البشري في تحديد نمط التجارة الأمريكية وهي أمور لم يأخذها ليونتييف في دراساته.

الفرع الثالث:الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية.

أدت التغيرات الجوهرية الجارية في الإقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور عدد من العوامل التي تندرج دائما في سياق النظرية الكلاسيكية للميزات النسبية ، هذه العوامل الجديدة لا تنفي النظرية الكلاسيكية بقدر ما تعكس الحقائق الجديدة في العلاقات الإقتصادية الدولية.

1/. نموذج الفجوة التكنولوجية: Technological Gap Model [1]

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية فإن قدرا كبيرا من التجارة الدولية مبني على إدخال منتجات جديدة أو طرائق إنتاج مستحدثة ويعطي هذا الأمر للدولة صاحبة الإبتكارات ميزة نسبية إحتكارية مؤقتة في السوق العالمي وتزول هذه الأخيرة بشيوع التكنولوجيا الجديدة وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلع مقلدة.

يشير"بوزنر"إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الإنتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

*فترة إبطاء رد الفعل: يطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب وهي تشير إلى الفجوة الزمنية بين بداية إستهلاك هذه السلعة في الدولة موطن الإبتكار وإستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

*فترة إبطاء التقليد:تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

يختلف المدى الزمني للفترتين حيث تكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية في هذه السلعة .

وفي معظم الأحوال لن تقف الدولة التي فقدت الميزة الإحتكارية ساكنة نتيجة تقليد مبتكراتها ولكن تبحث عن إبتكار آخر أو تحديث جديد وهو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها،بالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الإبتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من المصنوعات،كما تلعب الفروق في مستويات الأجور بين الدول المختلفة دورها في تحديد طول فترة التقليد حيث يعتقد بوجود علاقة عكسية بين إتساع الفرق في مستويات الأجور وطول فترة التقليد.

2/.نظرية دورة حياة المنتج[2](Vernon) :

تعتبر المناهج التكنولوجية تفسيرا لنمط التجارة الخارجية للسلع التي تتغير بتغير التكنولوجيا المستعملة في إنتاج المنتجات فإبتكار طرق جديدة لسلعة بأقل تكلفة أو تجديد شكل سلعة ما كانت موجودة من قبل لتتلائم مع ذوق المستهلك و كذا تحسين نوعيتها أو إختراع سلعة جديدة لم تكن موجودة من قبل.

[1] - اشرف أحمد العدلي ، التجارة الدولية ، مؤسسة رؤية ، مصر ، 2006 ، ص 98.
[2] - محمود يونس ، الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص 84.

بهذا يمكن للدولة صاحبة هذا التغيير أن تكسب سلعتها مزايا تمكنها من طرحها في الأسواق الدولية لكن بإحتكار تجارة تلك السلعة ما دامت تملك ميزات نسبية و يطرح – فرنون – ثلاثة مراحل لتطوير و شروط وإمكان إنتاج المنتج وفق نموذجه وهي[1]:

*المرحلة الأولى:مرحلة الإنتاج الجديد.

حيث من المفروض أن تتم هذه المرحلة في دولة صناعية ذات مستوى دخل فردي مرتفع وتكنولوجيا عالية لأن هذا الإنتاج الجديد يصاحب عدم التكافؤ لذا يفضل تسويقه محليا أو في الأسواق القريبة وعليه فإن التغطية لكلفة إنتاجه في المراحل الأولى تكون طويلة نسبيا.

*المرحلة الثانية:مرحلة الإنتشار في دول العالم.

في هذه المرحلة يرتفع الطلب على المنتج في الدول الصناعية الكبرى الأخرى لتنتقل تقنيات وفنون إنتاجه في هذه الدول فتصبح مصنعة لهذا المنتج و يمكن للدولة صاحبة هذا التجديد أن تصبح هي المستوردة لذلك المنتج.

*المرحلة الثالثة:المرحلة النمطية الشديدة.

عندما يصبح المنتج أكثر نمطية في أسواق الدول الكبرى الصناعية ويصير معروفا بالكامل عندها تدخل إعتبارات التكاليف فيلجأ إلى إقامة مشروعات في بعض الدول النامية نظرا لإنخفاض مستويات الأجور بها رغم إرتفاع تكاليف أخرى كالطاقة وقطع الغيار والصيانة، ومن هنا دورة المنتج قد بلغت مرحلتها النهائية وبالتالي فالدولة التي كانت مصدرا إحتكاريا لذلك المنتج أصبحت مستوردة له.

من خلال ما عرض في هذه المراحل يظهر أنه بإمكان دول العالم وحتى الدول الأقل تقدما أن تستفيد من التكنولوجيا الموجودة في دول العالم المتطور بفعل منتوج ما ولو أنه أصبح قديما نوعا ما بفعل الزمن.

3/.نظرية ليندر[2]:

يرى ليندر أنه من الخطأ علميا إفتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساسا بين نوعين من الدول فهناك دول تتميز إقتصاداتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد ودول أخرى تكون إقتصاداتها على درجة عالية من الجمود وعدم القدرة على إعادة

[1] - مصطفى رشدي ، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1999 ، ص 160.
[2] - مجدي محمود شهاب ،عادل أحمد حشيش: أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،2003،ص 127.

تخصيص الموارد،بناءا على ذلك فإن قيام التجارة الدولية لن يكون له نفس النتائج على هذين النوعين من البلاد.

فالتبادل قد يكون مفيدا للبلد الذي يتمتع إقتصاده بالقدرة على إعادة تخصيص موارده بين الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير،لكنه من ناحية أخرى قد يجر على البلد الذي لا يتمتع إقتصاده بتلك القدرة ضررا أكثر مما يجلبه من نفع،حيث يصبح من العسير إصدار حكم قاطع حول الأثر الصافي للتجارة الدولية على دول العالم مجتمعة.

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الدولية بين نوعين من السلع:المنتجات الأولية والسلع الصناعية،بالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندرأن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية(نفس تفسير هيكشر وأولين) أما فيما يتعلق بالسلع المصنوعة فيرى ليندر أن الأمر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة وهناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج لابد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة،لابد أن يكون إنتاجه منها موجها لهذا الطلب المحلي على الأقل في المراحل الأولى.

والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود طلب محلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.

وفحوى نظرية ليندر عن أثر قيام التجارة على إقتصادات البلاد المختلفة كما يلي :

يترتب على قيام التجارة إرتفاع متوسط الدخل في قطاع التصدير و إنخفاض متوسط الدخل في قطاع منافسة الواردات لأن قيام التجارة يزيد من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الأول ويقلل من الطلب على عناصر الإنتاج الموظفة في القطاع الثاني ويؤدي إرتفاع متوسط دخل الفرد في قطاع التصدير إلى تزايد السكان وتراكم رأس المال في هذا القطاع.

كما يؤدي إنخفاض متوسط دخل الفرد في قطاع منافسة الواردات إلى تناقص السكان وتقلص رأس المال في هذا القطاع وتستمر هذه العملية حتى يختفي قطاع منافسة الواردات كلية ويستقر الإقتصاد القومي عند وضع توازني جديد.

حسب ليندر نطاق التجارة الفعلية هي محصلة ما سماه بالقوى الخالقة للتجارة والقوى المعوقة للتجارة، فيما يخص القوى الخالقة للتجارة فهي تتمثل فيما يلي:

*عنصر المنافسة الإحتكارية:تعتمد على تميز المنتجات وهي بذلك تخلق فرصة لترويج المنتجات بين البلدان المختلفة خصوصا التي يتقارب متوسط الدخل فيها.

*التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية و وفرات النطاق:كل هذه العوامل تلعب دورا هاما في إختلاف الأسعار النسبية للسلع من بلد لآخر وبالتالي فإن إعتبارها من قوى خلق التجارة ما هو إلا طريقة أخرى للقول بأن إختلاف دوال الإنتاج بين البلدان يؤدي إلى قيام التجارة بينها بالفعل.

*الاختلاف في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة:فحيث تزداد الفوارق بين البلدين من حيث متوسط الدخل فيها تزداد الفروق بين درجة تمثيل الطلب على المنتجات المحتملة وهذه الفروق تؤدي من خلال تأثيرها على دوال الإنتاج إلى خلق التجارة .

*إختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين:عندما نلاحظ مدى الطلب المتداخل نجد أنه طلب ممثل لكلا البلدين يمثل صادرات وواردات كل منهما بحيث إذا كانت نسب عناصر الإنتاج تجعل بعض السلع أرخص في أحد البلدين عنه في الآخر فإن هذا الإختلاف في نسب العناصر يؤدي إلى تحويل الصادرات المحتملة إلى فعلية ويعتبر بذلك من قوى خلق التجارة .

أما القوى المعوقة للتجارة نجملها فيما يلي:

*عامل المسافة:يجعل من الصعب على المنظمين أن يكونوا على علم بطبيعة حاجات الأسواق البعيدة وبالتالي يحد مجال التجارة.

*نفقات النقل:هي وإن كانت تتوقف على المسافة إلا أن العلاقة بينهما ليست على وتيرة واحدة فقد تكون نفقات النقل لمسافة قصيرة أكبر من نفقات النقل لمسافة أطول وواضح أنه كلما إرتفعت نفقات النقل كلما قل نطاق التجارة الفعلية.

*القيود المفروضة على التجارة:مثل الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الإستيراد وخلافه.

تعتبر نظرية ليندر تطويرا للأدب الإقتصادي في هذا المجال رغم ما قد يوجه لها من إنتقادات وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها:

*أدخلت النظرية في إعتبارها جانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي وهو إعتبار أهملته نظرية نسب العناصر باللجوء إلى فروض غير واقعية.

*أكدت الفارق الجوهري بين الهيكل الإقتصادي للدول المتخلفة و المتقدمة.

*إلتزمت المنهج الديناميكي في التحليل مما مكنها إلقاء الضوء على العلاقة الجدلية بين التجارة الدولية وكمية ونوع الموارد أي أن النظرية بهذا المعنى تدرس العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الإقتصادي ،بذلك تذهب إلى مدى أبعد من نظرية نسب العناصر التي تهتم فقط بأثر التجارة الدولية على تخصيص كمية معطاة من الموارد.

*تقدم لنا تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في دخول الأفراد بين دول العالم وهي تحقق بذلك الإنسجام بين النظرية والواقع كما أنها تفتح باب الجدل في موضوع النظام الإقتصادي العالمي الجديد وطبيعة بعض التغيرات التي لابد أن تحدث لتحقيقه.

*تلقي النظرية ظلالا من الشك على مذهب حرية التجارة مؤكدة أن وضع حرية التجارة ليس بالضرورة أفضل من وضع عدم حرية التجارة.

4/.الديناميكية العامة للتبادل الدولي عند جونسن [1]:

حاول جونسن عام1968 دمج نظريات فرنون وليندر لإعطاء تحليل مزدوج فركز على العوامل المفسرة لهياكل التبادل التي أخذها هيكشير وأولين كالمنافسة الإحتكارية مثلا كما إعتبر أن سمات التحليل الحديث للنمو كعملية معممة لتراكم رأس المال الذي يضم في نظره المعدلات الإنتاجية والموارد الطبيعية والمعرفة الإنتاجية إضافة إلى المؤهلات الإنسانية كما يعتبر أن السياسة الحمائية التي تتخذها الدول هي نتيجة علاقات هذه الدول فيما بينها والتي تنتج عنها قيود على التبادل نظرا لإرتفاع تكاليف النقل، حماية على الثروات والحماية ضد المنافسين في الأسواق وأما بالنسبة لنظريته حول العمل فيختصر على المتاح للإنسان من الوقت مما يسمح لإدخال تفسير جديد على التفسير الأصلي للمزايا النسبية ومن خلال هذه التحليل إستطاع أن يربط بين التطورات المعاصرة وبين الميزة النسبية التي تعد أساسا لقيمة العمل.

5/.نظرية المنافسة غير الكاملة والمبادلات فيما بين الفروع(Krugman):

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين:

الأولى تتناول البحث في تنافس إحتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات السلع المختلفة أما الثانية فتحلل التنافس الإحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين و المشترين وتباين السلع أيضا) و التبادل الدولي لسلع متباينة.

[1] - محمد حشماوي ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 1993 ، ص 50.

تأتي التجارة فيما بين الفروع حسب النظرية الأولى كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما ففي الإقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد بينما نجد في الإقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منهما إلى بلد معين تقومان بإنتاج نفس السلعة و هذان السوقان المكتفيان ذاتيا يشكلان عندما يفتح المجال للمبادلة سوقا واحدة، يتحول هكذا النموذج إلى نموذج إحتكار ثنائي حيث أن كلا المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي ويتحقق التوازن عندما تضمن كل مؤسسة لنفسها نصف السوق في البلد الشريك وتكون التجارة في هذه الظروف متصالبة تماما وقائمة على التبادل بين الفروع.

أما النظرية الثانية القائمة على المنافسة الإحتكارية فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر وكأنها تبادل لسلع متشابهة و لكن غير متماثلة،هذه الإختلافات بين سلع متقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع الطلب على الإختلاف مما سيؤدي إلى قيام التبادل ومن الإقتصاديين من قدموا أمثال وGrubel Lloyd تفسيرات أخرى للتبادل فيما بين الفروع حيث يعتقدون وجوب التمييز بين المحددات وفقا لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهرعلى شكل سلع متماثلة ومتجانسة أو كسلع مختلفة أو كسلع تكنولوجية أو قابلة للإنقسام،فالحالة الأولى تخص تبادل سلع متجانسة وظيفيا رغم إمكانية إختلافها من حيث عناصر ثلاثة (مكان إنتاجها، فترة إستعمالها، التغليف...)وتخص الحالة الثانية تبادل سلع مختلفة وظيفيا (سلع بديلة) و تتعلق الحالة الثالثة بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للإنقسام وتكون التجارة فيما بين الفروع حينئذ ناتجة عن الإختراع والفجوة التكنولوجية مما يتطلب تحليلا نيوتكنولوجيا.

المبحث الثاني:السياسات التجارية والتجارة الدولية.

من الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما تباينت النظم الإقتصادية،السياسية والإجتماعية وتفاوتت درجات التقدم التكنولوجي بين مختلف دول العالم لا تستطيع هذه الأخيرة أن تعيش في عزلة إقتصادية فهي أمام خيارين إما الإنغلاق على نفسها إقتصاديا مكتفية بما على إقليمها من موارد أو الإنفتاح على العالم الخارجي لتتمكن من تنمية مواردها الإقتصادية إلى أقصى حد ممكن و مهما كان ميل أية دولة لإتباع الخيار الأول فهي لا تستطيع الذهاب بعيدا بعزلتها لأن الدول كالأفراد ليس في مقدورها إنتاج كل ما تحتاجه من السلع و الخدمات وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والإقتصادية لإنتاجها ثم تبادلها بمنتجات الدول الأخرى التي لا تستطيع بدورها إنتاجها في الداخل وإن أنتجتها ستكون تكلفتها مرتفعة جدا عندها يكون الإستيراد من الخارج هو الحل الأمثل من هنا تبرز أهمية التخصص بإعتباره العصب الذي تقوم عليه التجارة الخارجية ومن هنا يمكن وضع عدة تعريفات لسياسة التجارة الخارجية نذكرها فيما يلي:

*هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة.

*هي مجموع الإجراءات الرامية إلى تطوير وضبط العلاقات الإقتصادية الخارجية للدولة كالرسوم الجمركية والإعانات ونظام الحصص وغيرها.

*هي مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[1].

*هي إختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات وإتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[2].

مما سبق يمكن القول بشكل عام أن المهمة الرئيسية للسياسة الخارجية ينبغي أن تتمثل في خلق الظروف التجارية الخارجية الملائمة لتوسيع قاعدة الإقتصاد الوطني وهذا ما تصبو إليه في الواقع غالبية البلدان [3].

[1] - سامي عفيفي ، حاتم : التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1993 ، ص 36.
[2] - رشاد العصار ، عليان الشريف ، حسام داود ومصطفى سلمان، مرجع سابق ، ص 12.
[3] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

المطلب الأول:حماية التجارة الخارجية.

تعني سياسة الحماية التجارية إستخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى في إتجاه مبادلاتها وذلك بتبنيها لمجموعة من القوانين والتشريعات و إتخاذ الإجراءات وتنفيذها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية[1].

الفرع الأول:الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية

يستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج أهمها:

* إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد الواردات وإنخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقرا من تحويل إنفاقه من السلع الأجنبية إلى البدائل المحلية.

* يلزم الدولة الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة[2].

* حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل من الوجهتين التسويقية والإئتمانية.

* تحديد تعريفة جمركية مثلى لدخول السلع والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة[3].

* مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم وذلك بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم[4].

الفرع الثاني:أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية.

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

1/.الأدوات السعرية:يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات والواردات وأهمها:

*الرسوم الجمركية:هي ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[5]،تنقسم إلى:

[1] - السيد عبد المولى ، الوجيز في التشريعات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص 219.
[2] - محمد عبد العزيز عجيمة ، الاقتصاد الدولي ، دون دار نشر ، 2000 ، ص 119.
[3] - د. محمد الفيومي ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1990 ، ص 580.
[4] - سمير عيد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، سلسلة اقتصاديات وإدارة الأعمال القرن 21 ، ك1996/1.
[5] - عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء ، عمان ، 1999.

-الرسوم النوعية:تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن،حجم....إلخ).

-الرسوم القيمية:تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات وهي عادة ما تكون نسبة مئوية.

-الرسوم المركبة:تتكون من كل الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

*نظام الإعانات:يعرف على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية[1]وتسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين والمصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

*نظام الإغراق:يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية[2]، و نميز له ثلاثة أنواع هي:

-الإغراق العارض:يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

-الإغراق قصير الأجل:يأتي قصد تحقيق هدف معين كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

-الإغراق الدائم:يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج بإحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على إمتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة إحتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على إستيراد نفس السلعة من الخارج[3].

2/.الأدوات الكمية:تنحصر أهمها في:

*نظام الحصص:يدور هذا النظام حول قيام الدولة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) وقيمي (مبالغ).

*المنع (الحظر):يعرف على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية[4] ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما،و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

-حظر كلي:هو منع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج أي إعتمادها سياسة الإكتفاء الذاتي بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

[1] - محمد والي عبد الهادي ، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، [د.ت].
[2] - أحمد عبد الخالق ، تحرير التجارة العالمية في دول العالم المتنامي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 121.
[3] - شيحة مصطفى رشدي ، اتفاقية التجارة االعالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ،
[4] - نيفين حسين شمت ، التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، 2010 ، ص 85.

-حظر جزئي:هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

*تراخيص الإستيراد:يتمثل في عدم السماح بإستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

3/.الأدوات التجارية: تتمثل في:

*المعاهدات التجارية:هي إتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية والإقتصادية وهي أمور ذات طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطيها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

*الإتفاقات التجارية:هي إتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل.

*إتفاقات الدفع:تكون عادة ملحقة بالإتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والإلتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل وتحديد العمليات الداخلية في التبادل...إلخ.

الفرع الثالث:مشاكل إعتماد السياسة الحمائية.

المنافسة الأكثر أهمية التي تجري داخل أي بلد لا تكون بين شركات محلية وشركات أجنبية بل بين شركات محلية تتنافس على اليد العاملة القليلة ورؤوس الأموال النادرة في الدولة نفسها والحواجز الجمركية والإعانات الحكومية المحلية قد تزيد من الإنتاج والوظائف والأرباح في صناعات محلية معينة لكنها تحقق ذلك عن طريق إلحاق الضرر بالشركات المحلية الأخرى التي لا تستفيد من الإعانات أو الحماية .

إذا كانت مصادر الأرباح من الصناعات الحائزة على المعونات والحماية هي الأسعار المحلية الأعلى بدلا من الإنتاجية الأعلى عندئذ تمثل تلك الأرباح خسارة في الدخل لجهة أخرى في نفس البلد وهذا لا يمثل كسبا في الدخل الوطني.

من الملاحظ أيضا أن الدول الآسيوية الشرقية التي دمرتها الحروب عمدت إلى إستخدام السياسات الحمائية لفترات قصيرة لإعادة إحياء إقتصاداتها إلا أنه ينبغي ألا تسيئ البلدان النامية اليوم تفسير التاريخ حيث أن إقتصاد اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان لم يحقق توسعا سريعا مستديما إلا عندما فتحت أسواقها أمام الإستيراد فبعد الحرب العالمية الثانية إنتشلت آسيا الشرقية نفسها من الفقر المدقع إلى الإزدهار المدهش وعند إستعادة أحداث الماضي والتأمل فيها يتم تصوير اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان أحيانا وكأنها أفضل ملصق دعائي على

تشجيع النمو عبر السياسة الحمائية وقد تبنت جميع هذه الدول بالفعل وبدرجات متفاوتة سياسات حمائية خلال العقد الأول من فترة نموها بعد الحرب.

المطلب الثاني:حرية التجارية الخارجية.

يدعو أصحاب مبدأ تحرير التجارة إلى عدم تدخل الدولة في تجارتها مع الدول الأخرى بحيث تكون التجارة الدولية حرة خالية من القيود والعوائق التي تفيد تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أوالواردات .

الفرع الأول:تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية.

تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول والحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص والوسائل الأخرى ومن هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات[1].

الفرع الثاني:الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية.

تتمثل مجمل الحجج في[2]:

*تتيح حرية التجارة لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها فيها ميزة نسبية وإستيراد السلع التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا.

*تشجع حرية التجارة التقدم الفني من خلال المنافسة التي تتم بين دول مختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل وتحسين وسائل الإنتاج.

*تؤدي حرية التجارة إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات الإحتكارية التي تظهر في غياب المنافسة وتتحكم في الأسعار بما يضر بالمستهلك في السوق المحلية.

*تحفز حرية التجارة كل دولة على التوسع في إنتاج السلع المكثفة للعنصر الوفير والحد من إنتاج السلع المكثفة للعنصر النادر.

[1] - Combe Emmanuel: organisation mondial du commerce, Armand Colin, Paris, 1999, p 51-78.

[2] - خليل الشحمراني ، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار النفائس ، لبنان ، 2003 ، ص 122.

*تساعد حرية التجارة إستخدام كل بلد لموارده الإنتاجية إستخداما كاملا والقضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة.

الفرع الثالث:أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.

تنتهج معظم دول العالم اليوم سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع أوالخدمات حيث نجد أن معظم الإتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

1/.التكامل الإقتصادي:يأخذ أشكالا عدة منها:

*منطقة التجارة الحرة: هي إتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها مع إحتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.

*الإتحادات الجمركية: يقصد بالإتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث تعمل الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة من حيث عقد المعاهدات والإتفاقات التجارية وتوحد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج.

*الإتحادات الإقتصادية:هو تنظيم يتعدى تحريرالمبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل إقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الإقتصادية والمالية ويحقق في المستقبل وحدة إقتصادية تضم شتى الأقاليم.

*السوق المشتركة:تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام1958.

2/.التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية:الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في إتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

3/.تحديد التعامل في الصرف الأجنبي:تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من إحتكار التعامل في النقد الأجنبي.

المطلب الثالث:العلاقة بين الحماية وتحرير التجارة الدولية.

بالرغم من أن نشاطات التجارة الخارجية تخضع للسياسات التجارية التي تحكمها إلا أنها تتأثر كذلك بالعديد من العوامل كما قد تواجه جملة من المخاطر تحد من توسعها.

الفرع الأول:جدلية العلاقة بين نزعتي حماية وتحرير التجارة الدولية.

من النادر عموما وجود أشكال صافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للدول في الممارسة العملية ففي الواقع تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة التجارية أو تلك بل حتى أكثر الدول دعوة وحماسة لتحرير التجارة الخارجية والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها نراها أحيانا تستخدم أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية [1] .

ويمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحرية والحماية في السياسات التجارية المختلفة رغم غلبة الإتجاه لتحرير التجارة اليوم في ظروف العولمة المتزايدة وقيام منظمة التجارة العالمية التي ترفع لواء الحرية وتفرضه شرطا رئيسيا للإنضمام إليها وكذلك سيطرة الشركات العالمية الكبرى فوق القومية ومتعددة الجنسيات على جزء هام من التبادلات التي تجري عبر شبكتها الداخلية،الحقيقة لا يوجد دليل تاريخي واحد على أن دولة ما تمكنت يوما من تحقيق إقتصاد صناعي متقدم عبر فتح أسواقها المحلية بالمطلق أمام الواردات من دون فرض نوع من الحماية للمنتجين المحليين.

يبذل دعاة العولمة وتحرير التجارة جهودا لإثبات الفكرة القائلة بأن السعي إلى إتباع سياسة التجارة الحرة كان دائما عنصرا أساسيا من عناصر تطور الدول النامية وهم يقدمون مثالا على ذلك نموذج بلدان جنوب شرق آسيا أو ما سمي"النمور الآسيوية"التي نجحت خلال فترة وجيزة في الإقتراب في مستوى تطورها من مستوى الدول المتقدمة.

[1] - محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 309.

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.

تتأثر التجارة الخارجية بجملة من العوامل تتفاوت في أهميتها بتفاوت الظروف فهي عوامل مترابطة متفاعلة يمكن إرجاع أهمها إلى:

1/.عوامل طبيعية:

*إختلاف الثروات الطبيعية:حيث يكون لدى بعض الدول وفرة فيها دون الأخرى وهذا ما يؤدي إلى تركيز شديد مناظر للتجارة الخارجية فالدول التي أخذ فيها هذا التركيز في مصادر الثروة شكل مواد أولية صناعية أدخلت كثيرا من التنويع على صادراتها،بينما الدول التي أخذ فيها هذا التركيز شكل مواد أولية زراعية وإنتاج غذائي لم تستطع أن تسلك نفس السبيل خاصة وأنها كانت في مرحلة مبكرة من تاريخها خاضعة للإستعمار الأجنبي.

*حجم الدولة:هو المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة والذي يؤثر في التجارة الخارجية لها عن طريق تأثيرها على درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية بالنسبة للدولة بالإضافة إلى ما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير.

* المناخ:له أثر في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ونفقات الإنتاج الزراعي بصفة خاصة من حيث التباين في درجات الحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة من دولة إلى أخرى،إلا أن هذا العامل بدأ يضعف تدريجيا بسبب التقدم العلمي فقد أصبح من الممكن إحداث تغير مصطنع في الظروف المناخية لتتلاءم والظروف الإنتاجية المطلوبة إضافة إلى إحلال بعض المنتجات الصناعية محل المنتجات الزراعية.

2/.عوامل إقتصادية:

*التكاليف والأسعار:بمعنى مدى ما يتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة في التجارة وفي ضوئها تتحدد الأسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم حيث أن إرتفاع تكاليف السلع المنتجة يؤدي إلى زيادة أسعارها فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من الأخرى ذات التكاليف والأسعار المرتفعة أي أن قدرتها على المنافسة تتحدد في النهاية بالسعر كأحد العوامل المؤثرة على الطلب.

*الجودة:يرتبط هذا العامل بالمنافسة في الأسواق العالمية التي تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التي تجعل هناك فروقا في الجودة لنفس السلعة المنتجة في أماكن مختلفة من العالم.

*التخزين:كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجاري في هذا النوع من السلع نظرا للوقت الذي يستغرقه نقل السلع وما يترتب عليه من تلفها إذا كانت خواصها لا تسمح بالبقاء فترة أطول.

*التمويل:أي تبادل بين الدول يعتمد على التمويل فإذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك على مستوى العالم فإن هذا يؤدي إلى زيادة حجم التجارة الخارجية في السلع و الخدمات ،أما إذا لم توجد بنوك أو معاملات مصرفية بين الدول فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجاري.

*الندرة النسبية:بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع إحتياجاتها الخاصة فالتفاوت بين المعروض والمطلوب من مختلف السلع والخدمات يولد حاجة الدولة لإستيراد حاجاتها أو تصدير ما يفيض عن حاجاتها.

*الرواج والكساد الإقتصادي:الرواج الإقتصادي يؤدي إلى إنتعاش الطلب على مختلف منتجات الدول وبالتالي زيادة حجم التجارة الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود كساد إقتصادي.

*نفقات النقل:تؤثر نفقات النقل في حجم التجارة الخارجية حيث أن التقدم العلمي في قطاع النقل وإنخفاض نفقاته بالنسبة لنفقات الإنتاج الإجمالية يمكن أن يؤدي إلى إتساع نطاق التجارة الخارجية بإدخال سلع جديدة في التبادل الدولي كانت نفقات النقل المرتفعة تحول دون تداولها تداولا مربحا.

3/.عوامل أخرى:

*الظروف السياسية:يلعب العامل السياسي دورا كبيرا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول المتعاملة في التجارة الخارجية فعادة ما يكون الميل للتعامل مع الدول المستقرة سياسيا وتجنب مناطق الإضطراب السياسي والحروب التي تهدد فيها مصالح المتعاملين.

*الإجراءات الإدارية:يقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمركية أو بيروقراطية ترتبط بدخول وخروج السلعة وهي تعطل وصول السلعة إلى المستهلك وكلما كانت الإجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجاري بصفة عامة.

*القوانين والتشريعات:يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم إلى تشريعات ولوائح ترسمها أجهزة الدولة تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى العالمي.

*الإضرابات العمالية:تؤدي بطبيعة الحال إلى توقف الإنتاج في الصناعة التي تتعرض له وتتحدد الخسارة في الإنتاج تبعا لطول مدة الإضراب ثم يتحدد الموقف بالنسبة للتجارة الخارجية بمدى أهمية الصناعة التي عانت من أزمة الإضراب وإتصالها بالصادرات أوالواردات.

*إختلاف الأذواق:تنشأ الإختلافات في الأذواق بين أبناء البلدان المختلفة بسبب عوامل عديدة مثل إختلاف العادات والتقاليد الإجتماعية وإختلاف الأديان والعقائد أو إختلاف البيئة الجغرافية أو درجة التقدم العلمي والإتجاهات الثقافية،معرفة الأفراد بتلك الإختلافات ورغبتهم الغريزية في التقليد والمحاكاة كثيرا ما يدفعهم لإستبدال بعض السلع التي إعتادوا عليها بسلع أجنبية فيؤدي ذلك إلى حركة الواردات وبالتالي التأثير في حجم التجارة الخارجية.

الفرع الثالث:مخاطر التجارة الخارجية.

النشاطات الإقتصادية المتزايدة التي تمارس في إطار التجارة الخارجية معرضة للعديد من المخاطر ويمكن تعريف الخطر بأنه خسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أوالقصير،هذه المخاطر لا يكون مصدرها المتعاقدين فقط بل كذلك الظروف الإقتصادية والسياسية للبلدين وفيما يلي أهمها:

1/.خطر عدم التسديد:

هو راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتين:

*خطر العجز البسيط:هو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الإستحقاق وفي هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تسمى"الأجل المشكل للكارثة"وهي عادة ستة أشهر هذه المدة الإضافية تسمح للمشتري بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات أو مشاكل البيروقراطية.

* خطر عدم القدرة على الوفاء:راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكن له تنفيذ إلتزاماته وهذا يكون في حالة الإعتراف قانونيا بإفلاس المشتري.

2/.خطر الصرف:

يعرف بأنه الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية ويترجم خطر الصرف بإحدى الحالتين إما ربح أو خسارة،مخاطر الصرف المقصودة هي بالطبع خسارة سعر الصرف التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

*خطر الصرف بالنسبة للمستورد:المستورد في بعض الأحيان مجبر على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

*خطر الصرف بالنسبة للمصدر:يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كان العقد ينص على أن يتم الدفع بعملة أجنبية فإذا إنخفضت قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر فإن هذا الأخير سيتحصل على قيمة مالية أقل من القيمة التي تم الإتفاق عليها وبالتالي سيتحمل خسارة الصرف.

3/.الخطر الإقتصادي:

هو خطر متعلق بتطور الوضعية الإقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة مثل إرتفاع غير متوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير حيث أن إرتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

4/.الخطر السياسي:

هو بصفة عامة عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ويغطي مجالا واسعا مثل:

*عجز المدين العمومي: في هذه الحالة المشتري هو هيئة دولة تضم معها المؤسسات العمومية وهيئات الدولة والجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى،هذا الخطر يتمثل في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الإستحقاق دون سبب حقيقي.

*خطر الكوارث:تنقسم عادة إلى فئتين الناتجة من أعمال الإنسان(الحروب الأهلية،الثورات...) والناتجة من الكوارث الطبيعية(الفيضانات،الزلازل،البراكين...)وهذه الظواهر نادرة لكن متوقعة.

*قرارات حكومية:يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد ومن بين هذه القرارات:

-نشر قوانين جديدة يمكن أن تغير شروط العقد وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا.

-إلغاء رخص الإستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة.

-رفض التعامل مع بلد معين.

*خطر عدم التحويل:يرتبط هذا النوع من المخاطر بظروف لا دخل للطرفين المتعاقدين فيها ويكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.

المبحث الثالث:المنظمة العالمية للتجارة.

يمكن القول أن النظام الإقتصادي العالمي يتشكل من ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي،يقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث ثلاثة منظمات إقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسة الإقتصادية للنظام العالمي الجديد وقد تعاظم دورها في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى حد بعيد في تحقيق نوع من الإنسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الإقتصاد،بما أننا بصدد دراسة النظام التجاري الدولي فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية في1995 يأتي في ضوء إستكمال النظام الإقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية لتعمل إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الإقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات إقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.

المطلب الأول:الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة "GATT".

الظروف الإقتصادية المتردية التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية أدت إلى تدهور التجارة الدولية عقب إنتهاء الحرب ركزت الجهود الدولية على إصلاح النظام الإقتصادي الدولي بمجالاته الثلاثة النقدي والمالي والتجاري ولذا تم التوقيع على إتفاقية "بريتن وودز"في عام 1944التي بمقتضاها تم إنشاء صندوق النقد الدولي"FMI" ليتولى الإشراف على الجانب النقدي أما الجانب المالي فكان للبنك أما إصلاح الجانب التجاري فتمثل في مساعي الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في إقامة نظام تجاري عالمي جديد يعتمد على الميزة النسبية،من بين تلك المساعي التي إعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية عقد مؤتمر"هافانا" في سنة1947 وهذا للتوصل إلى صيغة لتحرير التجارة الدولية كمشروع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية حيث شاركت في هذا المؤتمر45 دولة و الذي كان يهدف إلى وضع مبادئ وأسس خاصة لمنظمة التجارة الدولية و إتفاقية التجارة الدولية[1].

فيما يخص الجانب الأول المتعلق بميثاق"هافانا" والخاص بمنظمة التجارة الدولية لم يتم المصادقة عليه من طرف دولتين هما ليبيريا وأستراليا و بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت من الدول التي تدعوا وبقوة إلى إنشاء نظام تجاري جديد إلا أن الكونجرس الأمريكي رفض التصديق على ميثاق "هافانا" وهو ما أدى إلى عدم ظهور إتفاقية منظمة التجارة الدولية في تلك الفترة.

[1] - أيمن النحرواي ، لوجستيات التجارة الدولية ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، 2009 ،

أما عن الجانب الثاني من ميثاق "هافانا" الخاص بإتفاقية التجارة الدولية فقد أكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عام1947 على إجراء مفاوضات مباشرة مع أعضاء اللجنة التحضيرية التي تشكلت من المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة والذي كان قد وضع جدول أعماله عام 1946 وبالفعل فقد أجريت مفاوضات ثنائية بين معظم الدول الممثلة في تلك اللجنة وخلال ذلك تم إدماج تنازلات التعريفة المتبادلة الناتجة عن هذه المفاوضات في الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والتي تم توقيعها في 30 أكتوبر 1947 من قبل 23 دولة وقد تضمنت إجراءات و تنظيما مؤقتا فيما يخص العلاقات التجارية بين الدول الموقعة عليها.

مما سبق ذكره يمكن تعريف الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية "GATT" بأنها عبارة عن معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا وواجبات متبادلة بين مجموعة من الدول المهتمة بالتجارة الدولية حيث ينطبق على هذه الدول صفة الأطراف المتعاقدة وقد إعتمدت إتفاقية"GATT" على النظرية الكلاسيكية التي ترى بأن حرية التجارة هي في مصلحة كل الدول شريطة أن يكون هناك مزايا تحصل عليها الدولة العضو وإلتزامات مطالبة بها.

الفرع الأول:أهداف ومبادئ "GATT".

تعتبر إتفاقية "GATT "بمثابة إطار قانوني لتسيير المعاملات التجارية الدولية بين الأطراف المتعاقدة وقد إعتمدت على عدة مبادئ لتحقيق مجموعة من الأهداف.

1/.الأهداف: من الأهداف التي تميزت بها "GATT " ما يلي[1] :

*العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتعاقدة والسعي نحو ضمان التوظيف الكامل بها.

*رفع مستويات الدخل الوطني الحقيقي وتنشيط الطلب الفعال بين الأطراف المتعاقدة.

*الإستغلال الكامل للموارد الإقتصادية العالمية والتوسع في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية في إطار تنمية منابع الرزق في العالم.

*تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية وما يرتبط بها من زيادة الإستثمارات العالمية.

*تسهيل عملية الوصول إلى الأسواق ومصادر الموارد الأولية لتحقيق التوسع في الإنتاج.

*ضمان زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيود من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.

*إتخاذ مبدأ المفاوضات كإجراء ووسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية.

[1] - أسامة المجذوب ، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2002.

و مما سبق ذكره يمكن تحديد الأدوار التي تسعى من خلالها في مجال التنمية الدولية فيما يلي :

-إتفاقية"GATT " تعتبر منبرا للتفاوض في شأن تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز الجمركية و التجارية.

-هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك السياسة التجارية.

- تعتبر أداة لتفسير هذه القواعد وتسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بإعتبارها محكمة دولية.

- هي أداة تطوير ورسم سياسة تجارية جديدة في إطار التجارة الدولية.

2/.مبادئ"GATT": إنطلاقا من مجموعة الأهداف التي سعت "GATT " إلى تحقيقها هناك مبادئ إتخذتها كأحكام إستندت عليها عند قيامها بتنفيذ مهامها طوال الأعوام السابقة وهذه المبادئ سنحاول سردها فيما يلي[1]:

*مبدأ الدولة الأكثر رعاية "الأولى بالرعاية":

يأخذ مفهوم الدولة الأكثر رعاية على أنه يعني أن أي ميزة أو دعم أو إمتيازأو إعفاء لا يتعلق بالرسوم الجمركية فحسب إنما يمتد أثره على الواردات والصادرات الأخرى وتحويلات المدفوعات من الصادرات والواردات التي يحصل عليها أحد الأطراف المتعاقدين من منتج متجه إلى دولة أخرى،يجب أن يسري بطريقة مباشرة وبدون شرط إلى المنتجات المثيلة والتي يكون إتجاهها نحو أقاليم كل الأعضاء وينطبق هذا الشرط كذلك على تجارة "الترانزيت" ويعتبر هذا المبدأ الرئيسي القاعدة الأساسية التي تحكم نشاط" GATT" المستخدمة في محاولات إلغاء التمييز في معاملة الصادرات والواردات وقد شملت معظم الإتفاقيات التجارية في القرن التاسع عشر شرط الدولة الأكثر رعاية بهدف منع التمييز في مجال الرسوم الجمركية وقد تم توقيف إستخدامه أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وأستبدل بمبدأ آخر في مجال السياسة التجارية ثم عاد بأهمية بالغة داخل"GATT " و قد نصت المادة الأولى من الإتفاقية على ظروف منح كل طرف متعاقد فورا وبلا شروط جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى إتفاق جديد ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في "GATT"في ظروف المنافسة بالأسواق فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها ودون مطالبة باقي الدول الأعضاء ولقد شمل مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية إستثناءات تمثلت فيما يلي:

- مناطق التجارة الحرة والإتحادات الجمركية: نصت إتفاقية "GATT "في المادة 24 الخاصة بالتجمعات الإقليمية هذا الإستثناء حيث يصبح بإمكان الدول منح بعضها البعض مزايا تفضيلية لتجارتها البينية في إطار تجمعات إقليمية كمنطقة التجارة الحرة أو الإتحاد الجمركي دون الإلتزام بمنح هذه المزايا

[1] - سعد حسوم حاسم الحبالي : التكامل الاقتصادي العربي ، العربي والآفاق ، بغداد 1984.

لباقي الأطراف المتعاقدة شريطة أن يكون الهدف من إنشاء هذه التجمعات السابقة الذكر تسهيل التجارة الدولية بين الدول المعنية ودون زيادة القيود والعوائق الجمركية المفروضة على تجارتها مع الأطراف المتعاقدة الأخرى ويعتبر هذا الإستثناء تشجيع للترتيبات المتعلقة بالتكتلات الإقتصادية على تحريرالتجارة الخارجية حيث أن "GATT " لا تتعارض مع قيام الإتحادات أو الأسواق المشتركة إلا أنه تمت التفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية كما يأتي:

- التكتل الإقتصادي للدول المتقدمة: يعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت الترتيبات الإقليمية لتحرير التجارة الخارجية تتم بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم إقتصادي معين.
- التكتل الإقتصادي للدول النامية: يعفى من شرط الدولة الأكثر بالرعاية كافة الترتيبات المتعلقة بالتبادل التجاري حتى ولو كانت غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين ويسري هذا على إتفاقيات التجارة التفضيلية والمناطق الحرة والإتحادات الجمركية.

– العلاقات التجارية التفضيلية التاريخية: تستثنى العلاقات التفضيلية التاريخية من تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية والتي كانت قائمة قبل التعاقد في إتفاقية "GATT "مثل العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وبعض الدول التي كانت قديما مستعمرة لها كما تستثنى أيضا الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العالمية،إضافة إلى نظام التفضيلات التجارية المعمم بين الدول النامية مع بعضها البعض وتخضع ترتيبات هذا النظام إلى شرط الدولة الأكثر رعاية بين الدول النامية سواء كانت هذه التفضيلات تعريفية أم غير تعريفية كذلك ضم الإستثناء من هذا الشرط الأمور المرتبطة بالأمن إذا كانت التدابير اللازمة لحماية مصالح الأمن القومي.

يتميز مبدأ شرط الدولة الأكثر رعاية الذي يعتبر جزءا أساسيا في نظام "GATT "بعدة جوانب إيجابية أهمها:

- هذا المبدأ يعتبر أفضل طريقة لمنع المفاوضات الثنائية في"GATT "من أن تصبح سمة مميزة للتجارة العالمية.
- يضمن مبدأ الدولة الأكثر رعاية قيام جميع الأطراف بالتنازلات التعريفية محل التفاوض موفرا بذلك درجة أكبر من الضمان للتنازلات.
- يعمل على تساوي الحماية التجارية للمنتجات المتماثلة مع حدوثها بطريقة مستقلة عن دولة المنشأ.
- يكفل قيام الحكومات الراغبة في حماية صناعة معينة بوضع قيود تعريفية متساوية لكل الموردين الأجانب في المنتجات المعينة مما يضمن عدم تشويه توزيع الموارد على أساس الميزة النسبية لمصلحة مجموعة أخرى.

*مبدأ التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية :

يعتبر من المبادئ الرئيسية والأساسية التي تقوم عليه "GATT "وقد أخذت المفاوضات التي عقدت بخصوص التخفيض المتبادل للرسوم الجمركية أهمية كبيرة حيث كانت تحث الأطراف المتعاقدة على مثل هذه المفاوضات وقد تطلب هذا المبدأ مفاوضات من طرف كل دولة أو إتحاد جمركي وهذا بإعداد مجموعتين من السلع، تضم الأولى المنتجات التي تريد الدولة العضو التوسع في تصديرها ويطلب من عضو أو أكثر تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها أما الثانية فتشمل السلع التي يمكن أن توافق الدولة العضو على تخفيض رسوماتها الجمركية المفروضة عليها وتكون للدولة رغبة في التوسع في إستيرادها من الخارج،تعتبر هاتان المجموعتان وثيقتين أساسيتين في كل سلسلة مفاوضات "GATT" التي تتخذ شكلا ثنائيا وفقا لإحتياجات كل دولة من الأطراف المتعاقدة،فيما يتعلق بالدول التي كانت تحصل على تفضيل من دول أعضاء أخرى فإن جدول الإمتيازات له جانبين،يحتوي الأول على الرسوم العادية أما الثاني فيضم الرسوم التفضيلية.

قد وصلت الفترة المعتادة لسريان تنازلات التعريفة الجمركية ثلاث سنوات وفي حالات أخرى إختلفت الفترة حيث أصبحت ثابتة عند الموافقة من طرف ثلثي الأطراف و سمح لكل دولة كطرف متعاقد بتعديل أو سحب التنازلات التي منحتها لدولة أخرى في إطار"GATT" عند بداية المفاوضات ومنه كان على الأطراف المتعاقدة العمل على ضمان عدم تخفيض المزايا المتبادلة عن تلك التي حصلوا عليها قبل بداية المفاوضات وفي حالة عدم التوصل إلى إتفاق فإن من حق كل طرف متعاقد مشترك أن يسحب تنازلات مماثلة ،أخذت الدول الراغبة في وقف التنازلات التعويضية الإلتزام بالعمل خلال مدة ستة أشهر إبتداء من تاريخ سحب التنازلات مع إبلاغ باقي الأطراف المتعاقدة بذلك قبل ثلاثين يوما وذلك لأنه لا يسمح بتغيير التعريفات إلا في حالة خاصة خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ بدء سريانها وقد تم تنفيذ هذه القاعدة في الإجتماعات السنوية للأطراف المتعاقدة وكذلك في جولات "GATT"التي عقدت بشأن مفاوضات التعريفة الجمركية،قد ورد على هذا المبدأ مجموعة من الإستثناءات تمثلت فيما يلي :

- العمل على مكافحة سياسة الإغراق و الرسوم التعويضية.
- الرسوم و النفقات الأخرى التي تعادل تكلفة الخدمات المؤداة.
- التكاليف أو النفقات التي توازي الضريبة الداخلية المفروضة على المنتج المماثل.
- الرسوم والنفقات التي تعادل تكلفة الخدمات المؤداة.

*مبدأ إلغاء القيود الكمية:

حين يتطلب الأمر توفير الحماية لمنتج معين في إحدى الدول فإن هذه الحماية يتعين أن تكون من جانب التعريفة الجمركية وليس عن طريق الإجراءات التجارية الأخرى وهذا المبدأ يجعل الحماية واضحة و معروفة مسبقا وقد ورد على هذا المبدأ مجموعة من الإستثناءات هي:

– تقيد الصادرات بصفة مؤقتة حتى يتم التخلص من العجز الموجود في منتج معين.

– يقيد الإستيراد أو التصدير المتعلق بالإنتاج الزراعي وصيد الأسماك في حالة وجود عجز أو فائض في الإنتاج المحلي.

– تحقيق معدل مقبول في إطار زيادة الإحتياجات النقدية التي تكون منخفضة جدا.

و تتم عملية إلغاء هذه القيود بالتدرج مع تحسن وضع ميزان المدفوعات ومع إلتزام الدول التي تفرض قيودا جديدة أو تزيد عن مستوى القيود المفروضة وهذا بإعلام الأعضاء الأخرى قبل وعند قيامها بذلك وتخضع هذه القيود للمناقشة سنويا داخل إتفاقية "GATT" مع الدول التي تضررت من جرائها فإن كان هناك تضارب مع شروطها يؤخذ بمبدأ تعديل المقترحات أما في حالة عدم الإستجابة من طرف الدول المعنية للتوصيات فقد تخول الأطراف المتعاقدة الدول المتضررة الحق في إتخاذ إجراءات مضادة أو إنتقامية.

*مبدأ المفاوضات التجارية:

منذ أن أنشئت الإتفاقية عام 1947 إلى غاية 1994 وهي تقوم بعدة مفاوضات يطلق عليها الجولات كوسيلة لدعم التجارة الدولية وفقا لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة في إطار توسيع دائرة المفاوضات والإبتعاد عن صفة الثنائية في العلاقات التجارية الدولية،هذا المبدأ التشاوري يمكن الأطراف المتعاقدة من اللجوء إلى"GATT" لإجراء تسوية عادلة سواء كانت دولا كبيرة أم دولا صغيرة إذا شعروا بأي إعتداء على حقوقهم طبقا للإتفاقية العامة.

* مبدأ تشجيع المنافسة المشروعة:

لقد تركز عمل "GATT "على موضوعات الدعم والإغراق لذلك تضمنت الإتفاقية العامة قانون مكافحة الإغراق الذي يبين الإجراءات الممكن إتخاذها بشأن الإغراق وعندما تواجه أسواقها المحلية منافسة الأجانب وبطرق مشابهة تعمل "GATT" على الأخذ بسياسة إستخدام الرسوم التي قد يتم اللجوء إليها لمجابهة آثار الدعم المحلي ودعم التصدير وبصفة عامة فإن الدعم لا يمثل مشكلة جوهرية إذ أن إلتزام الدول المتعاقدة بإعلام باقي الدول الأخرى الأعضاء بأي دعم مباشر أو غير مباشر من شأنه زيادة الصادرات أو خفض الواردات ويتفرع هذا الدعم إلى نوعين هما:

– دعم مالي: هذا الدعم قد يسبب أضرارا جسيمة لذا يحق للدولة المتضررة طلب التفاوض حول هذا الدعم لتقليله أو تقيده.

– دعم تصدير: نفرق بين نوعين من هذا الدعم ، دعم السلع المتمثلة في المادة الأولية ودعم السلع الصناعية فيما يخص النوع الثاني فإن الدول المتعاقدة تلتزم بوقف جميع أشكال الدعم الذي قد يؤدي إلى تخفيض سعر الصادرات عن السعر المحلي أما دعم السلع المتمثلة في المواد الأولية فهناك بعض الحالات التي يتم فيها اللجوء إليه وإذا تطلب الأمر ذلك فيكون هناك نصيب للدولة المعنية الإحتفاظ به في التجارة العالمية للسلع المتضررة .

*مبدأ شرط الوقاية:

منحت المادة 18 مجموعة من التسهيلات في إطار مبدأ الوقاية وبالرغم من هذه المزايا التي تتماشى مع العديد من مصالح الدول النامية التي إتجهت إلى التصنيع إلا أنها رفضت الإنضمام إلى الإتفاقية بدون الحصول على حق حماية صناعتها الناشئة ،قد تضمن هذا المبدأ الإستثناءات التالية :

– سحب أو تعديل التعريفة الجمركية إذا كانت مطلوبة لإنشاء صناعة جديدة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

– العمل على تقييد الواردات للحفاظ على توازن ميزان المدفوعات والحصول على العملات الضرورية لشراء السلع وتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية.

– منح المساعدات الحكومية اللازمة إذا تعلق الأمر بتشجيع المشروعات الإستثمارية والتي من شأنها المساعدة على تحسين مستوى معيشة السكان.

هذه الإجراءات التي تدخل في إطار الإستثناءات يجب إبلاغ الجهات بها على أن يتبعها الشروع في مفاوضات مع الدول المتضررة لإتخاذ الإجراءات التعويضية المناسبة،كما تقوم "GATT" مرة كل سنتين بالتأكد من مسايرة القيود الكمية التي تقوم بها الدولة في إطار المادة 18 وبناءا على ذلك تضع توصيتها،في حالة المقابلة بالرفض من قبل الدولة المعنية بوقف القيود فإنه من حق الدول المتضررة إتخاذ إجراءات إنتقامية وهذا بتقديم بلاغ للدولة المتعاقدة ثلاثين يوما قبل الدخول في هذه الإجراءات.

* مبدأ المعاملة التفضيلية"الأونكتاد":

تقرر عام 1965 بناءا على إقتراح الدول النامية وتمثل في إسهام الدول المتقدمة في التنمية الإقتصادية للدول النامية المتعاقدة في الإتفاقية وقد أخذت الدول المتقدمة على عاتقها وبدون إستثناء مبدأ المعاملة بالمثل في تنفيذ القرارات التالية:

– تخفيض وإلغاء القيود على صادرات الدول الأقل نموا.
– وضع هوامش ربح عادلة.
– تخفيض وإلغاء القيود المالية التي قد تعيق نمو السلع الإستهلاكية والتي منشأها الدول الأقل نموا.

ويمكن سرد أهم أشكال التعاون المقدم للدول النامية فيما يلي :

– في مجال التعاون الفني: قدمت مساعدات للدول النامية في كافة مجالات الأعمال التي تمارسها "GATT" كتقديم المعلومات والبيانات القابلة للتفاوض والخاصة بها من خلال الوثائق والمستندات التي تثبت ذلك إلى جانب برامج البعثات الدبلوماسية والندوات الدراسية داخل الدول النامية.

– النظام التفضيلي المعمم: في هذا النظام وجدت صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة تعريفات وإعفاءات مخفضة حيث قام هذا النظام على مبدأين أساسين:

- مبدأ تقاسم الغُنم: يتم فيه الحصول من النظام التفضيلي المعمم على حصص متساوية بقدر الإمكان للدول النامية.
- مبدأ تقاسم الغُرم: يتم فيه تقسيم الأعباء التي سوف تتحملها الدول المتقدمة نتيجة تطبيق هذا النظام بطريقة متساوية.

أما عن المنتجات التي تتمتع بالنظام التفضيلي المعمم فهي المنتجات المصنعة ونصف المصنعة وبعض المنتجات الزراعية المصنعة لكن التطبيق العملي لهذا النظام إستبعد حوالي26 % من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية التي تستوردها الدول التي منحت نظام المعاملة التفضيلية من الدول النامية مما أدى إلى الحد من فاعلية هذا النظام في تنمية صادرات الدول النامية ومن خصائص هذا النظام:

- أنه نظام تطوعي في إطار المزايا التي تمنحها الدول المتقدمة للدول النامية بدون إجبار أوإلزام.
- أنه نظام أحادي الإتجاه بمعنى من طرف واحد وهو من جهة الدول المتقدمة وتستفيد منه الدول النامية بدون مقابل.

إلا أن تغير الظروف الإقتصادية سواء بالنسبة للدول الصناعية أو الدول النامية أدى إلى صعوبات واجهت تطبيق هذين المبدأين.

الفرع الثاني:الطريق إلى الأوروغواي.

إستمرار الجدل بين الدول المتقدمة من جهة والدول المتخلفة من جهة أخرى حول التعريفات الجمركية ورفض إلغائها بإعتبارها وسائل حمائية لإقتصادات بعض الدول أو حتى تخفيضها حسب الظروف الإقتصادية لهذه الدول جعل"GATT " تدخل في مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لمحاولة حل المشاكل العالقة وإيجاد الحلول وقد سميت هذه المفاوضات بالجولات وأعتبرت كل من جولة كينيدي (1964-1967) وجولة طوكيو (1973-1979) طريقا إلى جولة الأوروغواي وقد سبقت هاتين الجولتين في إطار "GATT"عدة جولات هي :

– الجولة الأولي: جولة جنيف 1947 – 1948.

- الجولة الثانية: جولة آنسي (فرنسا) 1949.
- الجولة الثالثة : تركاي (إنجلترا) 1950 – 1951.
- الجولة الرابعة : جولة جنيف 1955– 1956.
- الجولة الخامسة : جولة جنيف (جولة ديلون) 1961.

1/.مفاوضات جنيف جولة كنيدي(1964 – 1967).

شهد العالم خلال النصف الأول من الستينات تطورات إقتصادية كبيرة منها موجة التحرر الكبيرة التي عرفتها الدول المتخلفة إلى جانب ظهور التكتلات الإقتصادية المتمثلة في إنشاء المجموعة الإقتصادية الأوروبية في جانب ومنظمة التجارة الحرة الأوربية في جانب آخر وإنتهاجها سياسة جمركية موحدة وهو يعتبر مواجهة وتحدي للدول غير الأعضاء وبالخصوص للإقتصاد الأمريكي هذا ما أدى بإدارة الرئيس كنيدي إلى ضرورة إنتهاج سياسة تجارية جديدة لمواجهة هذه التكتلات الإقتصادية حيث تبنت إدارة الرئيس كنيدي إقتراح عرض على الكونجرس الأمريكي يعمل على إحلال قانون توسيع التجارة لعام 1962محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل والذي كان ساريا حتى هذا التاريخ وبموجب ذلك القانون أعطيت صلاحيات واسعة لإدارة الرئيس كنيدي للتفاوض لتحرير التجارة العالمية على أسس جديدة تأخذ في الإعتبار المشاكل التي يواجهها الإقتصاد الأمريكي.

وقد إنطلقت المفاوضات متعددة الأطراف لجولة كنيدي رسميا في 04 ماي1964 بجنيف وإنتهت في 16 ماي 1967 وتم التوقيع على البيان الختامي في30 جوان 1967وركزت هذه الدورة على الأهداف التالية:

* التفاوض من أجل تخفيض الرسوم الجمركية.
*العمل على تشجيع و تطوير وسائل نقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق الدولية.
* منح الدول النامية إمتيازات دون المطالبة بالمثل.

سطرت مجموعة من الإجراءات شكلت موضوع المفاوضات ركزت على المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية ومواجهة الحواجز غير الجمركية وشبه التعريفية هذه الإجراءات التي تحدد المحاور و الأهداف لمفاوضات جولة كنيدي تتمثل فيما يلي [1]:

*<u>الإجراءات المتعلقة بالمنتجات الزراعية</u>:

تميزت جولة كنيدي بإتساع رقعة المفاوضات على المنتجات الزراعية بجدية كبيرة وبرز ذلك من خلال محاولة تطبيق تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 50 % الذي لم يلق إستجابة كاملة ولهذا إقترحت لجنة المفاوضات تصنيف المنتجات الزراعية وفق ثلاثة أنواع :

[1] - http://www.wikipedia.org

– المنتجات الأولية تم إدراجها في المفاوضات بإستثناء بعضها كالحبوب والألبان و لحوم البقر والسكر فقد أخذت في الحسبان للتفاوض بشأنها حتى تأخذ طابع الإتفاقيات الدولية.

–المنتجات الإستوائية وقد سمحت اللجنة بالتفاوض الثنائي بشأنها وذلك وفق الإجراءات التقليدية أي سلعة مقابل سلعة ودولة لدولة.

– المنتجات الزراعية الأخرى غير المذكورة في التصنيفات السابقة وقد تم إعتماد صيغة وسطية حيث أقرت الجنة بشأنها أن المفاوضات ليس من الضروري الوصول إلى نتائج نهائية بل يمكن أن تحقق وسائل مكافحة الدعم والحماية المفروضة على المنتجات الزراعية .

*الإجراءات المتعلقة بالمنتجات الصناعية :

فيما يخص الإجراءات المطبقة على السلع الصناعية فإنه تم تحديد وتعريف الضرائب الجمركية للسلع الصناعية بتخفيض مقداره 50 % حيث أعتمد هذا الإقتراح في مفاوضات 06 ماي 1964 وهذا مع وضع مجموعة قواعد إستثنائية مع تقديم المعني قائمة من الإستثناءات وهو مطالب بإثباتات لها.

*الإجراءات المتعلقة بالحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية:

في البداية تم العمل على تحديد الحواجز شبه التعريفية وغير التعريفية والتي يجب أن تكون محل المفاوضات ما بين الأطراف المتعاقدة حيث أنه من بين أهم هذه الحواجز نظام أسعار البيع الأمريكي إلى جانب سياسة مكافحة الإغراق والضرائب المفروضة على السيارات في بعض بلدان أوربا،من جانب الدول النامية فمساهمتها كانت شكلية في جولة كنيدي مع إحترامها لجميع القواعد القانونية الناتجة عن هذه المفاوضات حيث حاولت الإستفادة منها وطالبت ببعض المزايا التفضيلية إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض من بعض الدول المتقدمة.

و ما يلاحظ في جولة كنيدي هي أنها حملت مؤشرات إيجابية فيما يتعلق بالمبادلات التجارية حيث شكلت همزة وصل بين الشرق والغرب وهو ما تؤكده مشاركة بعض دول الكتلة الشرقية التي قدمت عروضا في هذه المفاوضات.

أختتمت جولة كنيدي بعد أربع سنوات من المفاوضات بتاريخ 16 ماي1967 بإعدادها بيانا ختاميا في مؤتمر قمة الدول الخمسة الغنية(الولايات المتحدة الأمريكية،المجموعة الإقتصادية الأوربية،بريطانيا، اليابان والدول الإسكندنافية)حيث تم توقيع الإتفاق النهائي بجنيف يوم30 جوان 1967على بقاء المفاوضات الثنائية مستمرة لإستكمال النتائج المحققة في جولة كنيدي أما بالنسبة للدول المتخلفة فلا يوجد أثر لها ولا للقطاع الزراعي،ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الجولة تعتبر منعطف تاريخي هام في جانب تحرير السياسات التجارية الدولية حيث يمكن حوصلة ما تم التوصل إليه من خلال جولة كنيدي كما يلي:

– إتفاقا يتعلق بتجارة الحبوب.

– إتفاق حول المنتجات الكيماوية.

– إتفاقا يتعلق بمكافحة الإغراق.

– إرساء وتدعيم إستمرارية المفاوضات.

ما يمكن إستخلاصه من دورة كنيدي هو إتخاذها تقنيات حديثة في المباحثات لتخفيض القيود الجمركية بين الدول المتقدمة حيث أغلب النتائج لصالحها وعلى العموم فقد أسفرت نتائج هذه الدورة على العديد من الإتفاقيات أهمها:

*إتفاقية متعلقة بالمنتجات الزراعية:

الإتفاق الحاصل بين الدول المصدرة والمستوردة بشأن المنتجات الزراعية الذي إمتد لمدة ثلاث سنوات تم فيه تثبيت السعر العالمي عند الحدود الدنيا إلى جانب ذلك فقد تضمنت الإتفاقية نصا يتعلق بالحبوب في إطار وضع برنامج للمساعدات الغذائية يقدر بـ 4,5 مليون طن من الحبوب حيث تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 42 % أما المجموعة الإقتصادية الأوروبية مساهمتها قدرت بـ 23 % إضافة إلى11 % لكندا و5% مساهمة يابانية وكذلك شملت على مجموعة من الإتفاقيات حول المواد الأولية حيث تضمنت تخفيضات جمركية على الكثير من المنتجات الزراعية المحمية المطبق عليها التعاريف العادية.

*الإتفاقية المتعلقة بقانون مكافحة الإغراق:

تم الإتفاق على مكافحة الإغراق بإعتباره مخلا بالمنافسة المشروعة ووضع قانون خاص بذلك وهو مفتوح للتوقيع عليه من قبل الأطراف المتعاقدة تنفيذا للمادة السادسة من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهذا الإتفاق تم إبرامه عام 1967 ودخل حيز التنفيذ إبتداءا من1968/01/01 وأعتبرت هذه المادة قاعدة مع توضيح إجراءات ووسائل مكافحة الإغراق.

*الإتفاقية المتعلقة بالمنتجات الكيميائية:

تم الحصول على إجراء سعر البيع الأمريكي للتقييم الجمركي في صناعة المواد الكيميائية الأمريكية عام 1922 كوسيلة حمائية لتجنب البترين الكيميائي المستورد وقد أثارت هذه القضية إهتمام جميع الأطراف المتفاوضة في جولة كنيدي ولهذا أعتبر الإتفاق حول هذا الموضوع الحل الوسيط لمواجهة المشاكل التي يثيرها سعر البيع والذي أخذت المجموعة الأوروبية إتجاهه سلوكا رافضا وبعد المفاوضات تم الإتفاق على تخفيض رسومها الجمركية المتعلقة بتجارة الصناعة الكيميائية حيث إنضمت إلى هذا الإتفاق المملكة المتحدة والذي يتضمن إجراءين،الأول خاص بالمنتجات الكيميائية والملونات والمواد البلاستيكية أما الثاني فيتم فيه تخفيض آخر جديد للضرائب الجمركية بحوالي30 % خاصة بمواد السلع الكيميائية.

*الإتفاقية المتعلقة بقطاع التجارة للمنتجات الصناعية:

تم الإتفاق في دورة كنيدي على إتخاذ قرار يقضي بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية وفي هذا الشأن وصل معدل التخفيض على السلع الصناعية إلى حوالي 35%وهذا بأخذ عامل

التدرج خلال خمس سنوات حيث إختلف متوسط التخفيض حسب الوزن النسبي لكل طرف متعاقد من الصناعة العالمية أو حسب حجم التبادلات.

2/.مفاوضات جنيف"جولة طوكيو" 1973 – 1979:

بدأت دورة طوكيو في ظروف تميزت بقيام أزمة حادة على مستوى النظامين التجاري والنقدي الدوليين حيث ظهر مبدأ الحماية بين الأطراف المتعاقدة بسبب الأزمة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر 1973والتي تميزت بعدم الإستقرار النفطي والركود الإقتصادي والعجز في الميزان التجاري للدول المستوردة للنفط وعليه فإن هذه الجولة ركزت على الميادين التعريفية وغير التعريفية وإصلاح النظام القانوني للإتفاقيات العامة ودامت هذه الجولة من عام1973 إلى1979 حيث شارك فيها حوالي 102دولة وخلال هذه الجولة حدد إعلان طوكيو عددا من مجالات المفاوضات والتي تكون محل نقاش تتمثل فيما يلي:

*إلغاء أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية (الإدارية).

*منح المنتجات الإستوائية معاملة تفضيلية .

*إزالة القيود والعقبات التجارية لإنتاج القطاع الزراعي وهذا في إطار تحرير المبادلات التجارية الدولية لهذا القطاع.

*إلغاء القيود والعوائق التجارية غير التعريفية سواء منها المباشرة أم غير المباشرة كإجراء تكميلي و موضوعي.

*إقحام أكبر ما يمكن إقحامه من الدول للمشاركة في المفاوضات لإنجاحها.

لم تقتصر هذه الجولة منذ الوهلة الأولى في مفاوضاتها على تخفيضات التعريفة الجمركية فحسب بل حاولت أيضا تنظيم موضوعات غير مرئية إلى خريطة التجارة الدولية كالقيود غير الجمركية، الوقاية والوسائل التي تستخدم من طرف واحد كإتفاقيات الصادرات الإختيارية،المنتجات الإستوائية التي تمثل مصالح الدول النامية والزراعة وقطاعات أخرى،كما تميزت هذه الأخير ة بإعتماد شرط الوقاية والذي كان محل مفاوضات حيث يسمح للطرف المتعاقد فرض قيود على الواردات إذا تبين أنه ستنجم عن ذلك أضرار بإنتاجه المحلي أو بالصناعة المحلية خاصة إذا كانت هذه الواردات منافسة للمنتجات المحلية.

إستطاعت جولة طوكيو تحقيق حرية أكبر في التجارة بين الدول الصناعية مقارنة بالجولات السابقة حيث يعتبر ذلك من أهم إنجازات"GATT" وقد توصلت رسميا في12 أفريل 1979 في جنيف إلى العديد من الإتفاقيات التي تهدف إلى تحسين الإطار القانوني للتجارة الدولية وهي كالآتي:

*<u>إتفاق الدعم والرسوم التعويضية</u>:

يخص الدول المتعاقدة والذي تلتزم فيه بعدم الإضرار ببعضها وأن أي إستخدام للدعم ينبغي أن لا يضر بالمصالح التجارية للدول الأخرى وأي إجراءات تعويضية يتم إتخاذها لمواجهة سياسة الدعم يجب أن

لا تعيق حركة التجارة الدولية ويتم تطبيق مثل هذه الإجراءات فقط في حالة ما إذا كانت الواردات المدعمة سوف تؤدي إلى ضرر بالصناعات المحلية.

*الإتفاق المتعلق بالعوائق الفنية للتجارة:

تم الإتفاق على إلتزام الدول الأعضاء بأن أية إجراءات تتخذ في مواجهة السلع المستوردة من أجل ضمان وسلامة صحة المستهلكين أو حماية البيئة من الآثار الجانبية لهذه السلع فإنه لا يتوجب عليها أن تكون عائقا أمام التجارة الدولية كما يجب أن لا تكون تراخيص الإستيراد قيودا في حد ذاتها على الواردات.

*إتفاق حول التثمين (التقييم) الجمركي:

أسفرت في هذا الشأن جولة طوكيو على وضع نظام عادل وموحد لتقييم السلع للأغراض الجمركية وقد سمح هذا الإتفاق للدول المتخلفة الأعضاء فترة 05 سنوات قبل الشروع في تنفيذ الإلتزام بتعديل سياساتها وإجراءاتها الجمركية بشكل يتوافق مع أحكام ونصوص الإتفاقية .

*إتفاق متعلق بسياسة مكافحة الإغراق:

تم التأكيد على هذا الإتفاق في هذه الجولة بقرارات وأحكام مفصلة ودقيقة وتمت مكافحة سياسة الإغراق التي تعمل بها بعض الدول وهذا من خلال بيع منتجاتها في الخارج بأسعار تقل عن أسعار نفس هذه المنتجات في السوق الداخلي وقد تحقق في هذا الإتفاق الجديد تحديد الشروط التي يتم على أساسها قيام الدول بفرض رسوم لمكافحة سياسة الإغراق.

*الإتفاقية المتعلقة بتجارة اللحوم والألبان ومشتقاتها:

تم التوصل في هذه الجولة إلى توسيع نطاق التجارة الدولية في بعض السلع منها اللحوم والألبان ومشتقاتها وزيادة مجالات التعاون الدولي في هذا الخصوص وذلك لكون أن اللحوم تعتبر من السلع الإستراتيجية المتعلقة بإحتياجات الشعوب الأساسية للتغذية وهو ما قام عليه مجلس اللحوم في إطار "GATT"بمراجعة عمل الإتفاقية وتحرير السوق الدولية الخاصة بالألبان ومشتقاتها وقررت تحقيق الإستقرار لهذه السلع الحيوية وذلك من أجل تحاشي وجود فائض أو عجز كبير في العرض قد يؤثر في الأسعار العالمية وعليه وافقت الأطراف المتعاقدة على تقديم الإعانات في مجال الزراعة والثروة السمكية و المنتجات الإستوائية أما في مجال الحبوب فقد كان من الصعب التوصل إلى إتفاق بشأنها وذلك نظرا للمفاوضات التي تمت حولها داخل "الأونكتاد".

*إتفاق في مجال تجارة الطائرات:

أسفرت جولة طوكيو عن توصل الدول الأعضاء إلى إتفاق في مجال تجارة الطائرات المدنية بما في ذلك قطع الغيار أو أجزائها حيث تقرر إلغاء كافة الرسوم الجمركية والتعريفة الجمركية المفروضة عليها وذلك إبتداء من01 جانفي 1980 ويشمل الإتفاق طائرات الركاب وطائرات الهليكوبتر ويكون ملزم لكافة الأطراف المتعاقدة.

يمكن القول أن جولة طوكيو قد نجحت إلى حد كبير في إرساء قواعد للتحكم في إستخدام الدول الأعضاء في"GATT"للعوائق التجارية بخلاف التعريفات الجمركية كما أنها توصلت إلى إطار الإتفاقية التي كانت تهدف إلى تحقيق التوافق بين قواعد"GATT"الموجودة وخط إحتياجات التنمية للدول النامية.

ما يمكن قوله أخيرا وليس آخرا هو أن الدول النامية لم تستفد بدرجة كبيرة من هذه الجولة رغم تلبيتها لبعض الحاجيات لكن يمكن أن تكون هذه الجولة عبارة عن أرضية إنطلاق للجولات القادمة لتحضير نفسها إلى مفاوضات أخرى إنطلاقا مما قامت به الدول المتقدمة من تحايل إزاء الدول النامية.

الفرع الثالث:جولة الأورغواي[1].

عدم تحقيق أي تقدم إيجابي لمعالجة موضوع دعم الصادرات الزراعية التي تنتهجها السوق الأوروبية المشتركة أو إدخال ما يعرف بالموضوعات الجديدة الخاصة بالخدمات والإستثمار الأجنبي المباشر والملكية الفكرية في إطار"GATT "بالإضافة إلى تفاقم المشكلات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسوق الأوروبية المشتركة واليابان والرغبة في فتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الأمريكية كل هذه الأمور دفعت بالإدارة الأمريكية في بداية عام 1985 إلى الدعوة لعقد جولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار "GATT" وقد حدد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لدى "GATT"أهداف الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية في هدفين رئيسيين:

الأول: وضع حلول للمشكلات التي تعرقل تنفيذ برنامج العمل الذي تم إقراره خلال المؤتمر الوزاري لعام 1982ومن تم تعزيز الثقة في النظام التجاري متعدد الأطراف وزيادة فعالية"GATT".

الثاني: التصدي للتيار الموجود داخل الكونغرس الأمريكي والذي ينادي بضرورة أن تفرض الولايات المتحدة الأمريكية مزيدا من القيود الحمائية أمام صادرات الدول الأخرى بما في ذلك الدول النامية وقد عقدت اللجنة التحضيرية العديد من الإجتماعات حيث تمت الموافقة على عقد مؤتمر وزاري جديد يوم 15 سبتمبر 1985 في مدينة بونت ديلاست بالأورغواي للإعلان عن البدء في جولة المفاوضات الجديدة.

تعتبر جولة الأورغواي أهم جولة في إتفاقية "GATT" لما تضمنته من موضوعات وقضايا جديدة وتعتبر الجولة الثامن من مباحثات التجارة متعددة الأطراف في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وقد بدأت في سبتمبر 1986 وتم التوصل إلى إتفاقاتها مبدئيا في نهاية عام 1993 ووقعت عليها دول العالم بمراكش 1994 وقد شارك في هذه الجولة منذ البداية ممثلوا 107 دولة وإنتهت بتصديق 117 دولة عليها ،نتناول فيما يلي مضمون إتفاقيات جولة الأورغواي والملامح العامة للإتفاقيات الناتجة عن هذه الجولة بشيء من البيان.

[1]- د.عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،أساسيات الإقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2003،282 بتصرف.

1/.الإتفاقات المكونة لمضمون جولة الأورغواي:

لإشتمال هذه الجولة على بعض القضايا الجديدة سوف نعرض أهم إتفاقاتها بصورة موجزة للتعرف على مضمونها من خلال البنود الخاصة لكل إتفاقية من هذه الإتفاقات.

*إتفاقية إنشاء منظمة التجارة متعددة الأطراف:

أسفرت النتائج النهائية لجولة مفاوضات التجارة متعددة الأطراف عن إتفاقية أنشأت إطارا مؤسسيا يتجسد في منظمة التجارة العالمية وللوصول إلى تحقيق نتائج جولة الأورغواي فإن العضوية في هذه المنظمة تتطلب قبول كل نتائج الجولة بدون إستثناء.

*إتفاقية الزراعة:

أسفرت المفاوضات حول تجارة السلع الزراعية عن إتفاقية إشتملت على أربعة أجزاء (الإتفاقية الزراعية نفسها،التنازلات والإلتزامات التي تقطعها الدول علة نفسها وصولا إلى الأسواق، الدعم المحلي ودعم الصادرات،إتفاقية الإجراءات الصحية والصحة النباتية)والقرار الوزاري المتعلق بالدول الأقل نموا وواردات الدول النامية الغذائية الصافية.

وبصفة عامة فقد أسفرت المفاوضات عن توفير إطار طويل المدى لإصلاح تجارة السلع الزراعية والسياسات المحلية خلال السنوات القادمة كما تقضي الإتفاقية بأن تخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية في المتوسط بنسبة 36 % وعلى مدى 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و24% وعلى مدى 10 سنوات بالنسبة للدول النامية أما الدول الأقل نموا فلا يطلب منها خفض للرسوم الجمركية.

*إتفاقية إجراءات الصحة وسلامة النبات:

تضع ضوابط لضمان صحة وسلامة الطعام والحيوان والنبات وتعترف الإتفاقية بحق الحكومات في إتخاذ الإجراءات اللازمة وبالقدر الذي يعتبر ضروريا لحماية حياة أو صحة الإنسان والحيوان والنبات وبدون تمييز غير مبرر أو عشوائي بين الأعضاء حيث تسود فيها ظروف مطابقة أو مماثلة.

*إتفاقية المنسوجات والملابس:

تشترط الإتفاقية على أن يقوم كل أعضاء بعمل كل ما هو ضروري في مجال المنسوجات والملابس للإلتزام وضمان التطبيق العادل وعدم التمييز ضد الواردات عند إتخاذ أية إجراءات لأسباب السياسة التجارية العامة.

*إتفاقية الحواجز التجارية الفنية:

تقر الإتفاقية بحق الدول في أن تقيم حماية عند المستويات التي تراها ملائمة لحياة الإنسان والحيوان والنبات أو الصحة أو البيئة وألا تحرم من إتخاذ التدابير الضرورية لتأمين مستويات هذه الحماية وعليه فإن الإتفاقية تحث الدول على إستخدام المواصفات والمقاييس الدولية حيثما كانت ملائمة.

*إتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بإجراءات الإستثمار:

تضمنت إتفاقية جولة الأورغواي موضوعا جديدا هو إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة وتؤكد الإتفاقية على أن بعض هذه الإجراءات تعوق وتشوه التجارة وعليه فقد حضرت هذه الإتفاقية على أي طرف تعاقدي تطبيق أية إجراءات لا تتماشى مع المادة الثالثة(المعاملة الوطنية)والمادة الحادي عشر (حضر القيود الكمية)من إتفاقية"GATT" وتتمثل إجراءات الإستثمار المحظورة المعوقة للتجارة فيما يلي:

– شرط المكون المحلي: يحدد المستوى الأدنى من المواد المحلية المستخدمة في عمليات المصانع المملوكة من قبل الأجانب بنسبة مئوية من قيمة الإنتاج.

– شرط التوازن التجاري: يفرض على المستثمر ألا يستورد أكثر مما يصدر أو أن يستورد بمقدار نسبة معينة مما يصدر أو أن يحافظ على حد أدنى من الفائض التجاري.

– شرط توازن العملات الصعبة : أي إشتراط أن يقوم المستثمر بتصدير نسبة معينة من إنتاجه بالعملات الأجنبية لا تقل قيمتها عن مقدار العملات الأجنبية التي يستخدمها في إستيراد مستلزمات الإنتاج.

– إعادة التصدير:كأن تحدد نسبة مئوية محددة من الإنتاج أو كمية دنيا من قيمة البضائع يجب تصديرها.

*إتفاقية مكافحة الإغراق:

نقحت الإتفاقية المعمول بها حاليا والتي تم التوصل إليها خلال جولة طوكيو بعد أن ظهر إفتقارها إلى الدقة والتفصيل وتوضح المادة السادسة من إتفاقية "GATT" مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التي تستعين بها الدول المتضررة لإثبات وحل المنازعات المتعلقة به على النحو التالي:

– تعريف الإغراق: بصفة عامة هو إنتهاج دولة معينة أو تنظيم إحتكاري معين لسياسة تعمل على التمييز بين السعار السائدة في الداخل والخارج وذلك بخفض أسعار السلعة المصدرة في الأسواق الخارجية عن المستوى الذي تحدده قيمة السلعة في الداخل مضافا إليها نفقات النقل.

– إجراءات إثبات الإغراق وحل المنازعات: يتعين على الدول المتضررة والتي تدعي وجود حالة إغراق لأسواقها من جانب دولة أو دول معينة إقامة الدليل على ذلك وفقا للأحكام الواردة بنصوص إتفاقية "GATT" وتتلخص هذه الأحكام في:

- إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية.
- تقوم الجهات المسؤولة في المنظمة العالمية للتجارة بإجراء تحقيقات في مدة أقصاها عام واحد.
- خلال مراحل التحقيق يلتزم طرفا النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي على وقائع النزاع.
- إذا إنتهى التحقيق بصحة الإغراق وإضراره يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية.

- أجازت الإتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع أن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر.

*إتفاقية تقييم التعريفة الجمركية:

تعطي هذه الإتفاقية إدارات الجمارك الحق في طلب معلومات إضافية من المستوردين في حال الشك في دقة القيمة المعلنة للسلع المستوردة،كما تعطيها الحق في عدم إعتماد بيانات المستورد لتحديد قيمة الجمارك كما تضمنت الإتفاقية فقرات تتعلق بالبلدان النامية وبالحد الأدنى للقيم والإستيراد من قبل الوكلاء والموزعين وأصحاب الإمتياز الوحيدين.

*إتفاقية التفتيش قبل الشحن:

يمارس عادة التفتيش قبل الشحن من جانب شركات خاصة ومتخصصة للتدقيق في تفاصيل الشحن والأسعار الأساسية،الكمية والنوعية للسلع المطلوبة عبر البحار،كما حددت الإتفاقية واجبات ومهام وكلاء وشركات التفتيش وكذلك إلتزامات المصدرين ووضعت نظام مراجعة مستقل يدار بشكل مشترك من قبل هيئة تمثل وكلاء التفتيش قبل الشحن وهيئة تمثل المصدرين لحل النزاعات التي تنشأ بين وكيل التفتيش والمصدر.

*إتفاقية قواعد المنشأ:

تنص على المباشرة في وضع برنامج توافقي يرتكز على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تجعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة وقابلة للتنبؤ وأن يسند هذا العمل من لجنة قواعد المنشأ في"GATT " إلى لجنة فنية تحت إشراف مجلس التعاون الجمركي في بروكسل.

*إتفاقية إجراءات تراخيص الإستيراد:

تهدف الإتفاقية الراهنة إلى تحقيق الإنضباط في إستخدام تراخيص الإستيراد وجعله أكثر وضوحا وقابلا لتنبؤ به ولقد وضعت الإتفاقية قواعد عامة للإهتداء بها عند الترخيص التلقائي أما بالنسبة للتراخيص التي تتطلب موافقة مسبقة فقد نصت الإتفاقية على تقليص الإجراءات الإدارية إلى الحد الأدنى الضروريعلى أن لا تتجاوز مهلة الرد ستين يوما في كل الأحوال.

*إتفاقية الدعم وإجراءات التعويض:

تقدم مفهوما جديدا للدعم وهو الدعم المحدد أو المعين كما أوجدت ثلاث فئات من الدعم:

– الدعم المحظور هو المتعلق بدعم الصادرات أو الواردات سواءا جاء هذا الدعم بناءا على نص قانوني أو على قرار طارئ أو إستثنائي،في حالة ثبوت وجود هذا النوع من الدعم فإنه يخضع لإجراءات تسوية المنازعات التي تقضي بضرورة رفعه فورا وإذا لم يتم ذلك خلال فترة محددة فإن للطرف المتضرر الحق في إتخاذ إجراءات مضادة.

– الدعم المشروط أو المقبول: تشترط الإتفاقية ألا يتسبب أي عضو خلال إستخدامه للدعم في أية نتائج عكسية على مصالح الموقعين الآخرين كالإضرار ببضاعته الوطنية أو تقليل إنتفاعها من قواعد ومبادئ إتفاقية"GATT ".

– الدعم غير الموجب للإقامة الدعوى: يشتمل على أشكال الدعم المحدد أو غير المحدد مثل المساعدة التي توفرها الدول للأبحاث الصناعية أو الصناعات في المناطق الأقل إنتفاعا أو مساعدة المنشآت القائمة للتكيف مع متطلبات حماية البيئة.

*إتفاقية الوقاية والسلامة:

تسمح لعضو "GATT" أن يتخذ الإجراءات لحماية صناعة محلية معينة من زيادة غير متوقعة في الواردات من أي منتج قد يلحق الضرر الجسيم بالصناعة المحلية،كمبدأعام تطبق إجراءات الحماية بغض النظر عن المصدر وبصورة غير تمييزية وتقضي الإتفاقية الراهنة بتشكيل لجنة للإجراءات الحمائية لمراقبة تطبيق بنودها وعلى الأخص تتولى مسؤولية الإشراف على تعهداتها.

*إتفاقية التجارة في الخدمات:

يعرف الجزء الأول من الإتفاقية المجالات المشمولة وهي الخدمات التي يقدمها بلد إلى بلد آخر(السياحة،خدمات مصرفية،مشروعات الإعمار والإستشارات)،ويتضمن الجزء الثاني مبادئ تشتمل على إلتزام الدول الأعضاء بالقيام فورا وبدون شروط بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي طرف على أساس الدولة الأولى بالرعاية معاملة لا تقل عن مثيلاتها التي تقدمها إلى أي طرف آخر،يحوي الجزئ الثالث بنودا حول الدخول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والتي يجب أن تكون إلتزامات وليست تعهدات عامة توضع في جداول وطنية أما الجزء الرابع فقد تضمن وضع الأسس لتحقيق مزيد من التقدم في مجال تحرير الخدمات من خلال جولات التفاوض المقبلة أما الجزء الخامس فيتمثل في بنود مؤسسية بما في ذلك التشاور وتسوية المنازعات وتأسيس مجلس الخدمات.

*إتفاقية التجارة في الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بما في ذلك التجارة في السلع المزيفة:

يوضح الجزء الأول التدابير والمبادئ العامة ولاسيما الإلتزام بالمعاملة الوطنية وذلك بأن يعامل كل طرف مواطني الآخر فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمواطنيه،أما الجزء الثاني فيعالج جميع الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والقواعد التي ينبغي مراعاتها من قبل الأطراف تجاه كل مجال من مجالاتها التالية:حقوق الطبع والعلامة التجارية وعلامات الخدمة والمؤشرات الجغرافية والتصاميم الهندسية وحقوق المعرفة ذات القيمة التجارية،يتناول الجزء الثالث إلتزامات الحكومات الأعضاء بتوفير إجراءات ومعالجات في قوانينها المحلية لضمان وضع حقوق الملكية الفكرية موضع التطبيق الفعلي وعلى حد سواء بالنسبة لأصحاب الحقوق من الأجانب أو المواطنين،وللتأكد من إلتزام

الحكومات بالتقيد بهذه الأحكام فإن الإتفاقية نصت على إنشاء مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

*التفاهم حول القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات:

تؤكد الإتفاقية على أهمية المشاورات لتأمين الحلول وفض المنازعات وفي حالة عدم تسوية المنازعات عن طريق التشاور يتم تكوين هيئة المحلفين،كما يمكن لأطراف النزاع الإتفاق طواعية لإتباع وسائل بديلة لتسوية المنازعات بينهم تشتمل على المساعي الحميدة والتراضي والوساطة أو التحكيم وعلى ذلك يمنع على أي دولة إتخاذ أي إجراء عقابي بناءا على قرار ذاتي بوقوع المخالفة ويعتبر هذا إنجازا مهما للغاية ينطوي على تقوية النظام المتعدد الأطراف وحكم القانون.

*المشتريات الحكومية :

تنص على التشاور بين الأعضاء الحاليين والحكومات المتقدمة بالعروض على أن يتبع ذلك تكوين فرق عمل لفحص عروض الدول المتقدمة بها وكذلك فرص التصدير في الدول المتقدمة بالعروض إلى أسواق الموقعين،تجدر الإشارة إلى أن هذه الإتفاقية تتميز عن المفاوضات الجارية للتوصل إلى إتفاقية جديدة للمشتريات الحكومية بكون أهدافها أكثر طموحا.

*آلية مراجعة السياسة التجارية:

تضمنت قرارا وزاريا يعيد تشكيل إجراءات ومتطلبات الإشعار بصفة عامة وتقضي الإتفاقية أن تراجع الدول المتقدمة سياساتها كل سنتين وأربع سنوات أما الدول النامية فتقوم بهذه المراجعة كل أربع أو ست سنوات بحسب نصيبها ومرتبتها في التجارة العالمية.

*قرار حول تحقيق روابط أقوى في صنع السياسة الإقتصادية العالمية:

يشير القرار إلى أن الإستقرار في أسعار الصرف الذي يقوم بشكل منهجي على أسس مالية وإقتصادية من شأنه أن يساهم في توسيع التجارة ويعزز النمو وعملية التنمية ويصلح إختلالات التوازن الخارجية،كما يوضح بأن الصعوبات التي تنشأ خارج حقل التجارة لا يمكن تصحيحها من خلال إجراءات تتخذ في حقل التجارة وحده على الرغم من وجود الروابط بين الجوانب المختلفة للسياسة الإقتصادية.

2/. الملامح العامة للإتفاقات المنبثقة عن جولة الأورغواي:

بعد أن تعرفنا على الإهتمامات التي وردت ببنود الإتفاقات المنبثقة عن جولة الأورغواي نتطرق الآن لبعض الملامح الأساسية لمفاوضات "GATT" الأخيرة:

*نسبية التطبيق:

منذ إنعقاد الجولات الأولى لإتفاقات "GATT"تم إقرار مبادئ عامة منها أن تتخلص الدول الأعضاء عن سياسات الحصص الكمية للواردات وأن تستعيض عنها بوضع التعريفات الملائمة،مع ذلك كان هناك الكثير من الإستثناءات والقواعد الخاصة التي تسمح للدول بالإستمرار في وضع قيود كمية على

الواردات لفترات معينة ولظروف خاصة(السلع الزراعية،الألياف والمنسوجات)وقد نجحت جولة الأورغواي في إدخال إتفاقية المنسوجات تحت الإطار العام للإتفاقية الأم مع إزالة القيود الكمية والإكتفاء بالتعريفة الجمركية كأداة لتنظيم تدفق الواردات إلى الدول الصناعية مع إلتزام جميع الدول بإجراء تخفيض عام في مستوى التعريفة الجمركية وكذلك حدت إتفاقية الأورغواي من إستخدام الإجراءات الوقائية التي كانت تسمح بتقييد الواردات في حالة حدوث عجز في موازين المدفوعات.

*إختلاف هيكل التعريفة الجمركية:

راعت جولة الأورغواي أوضاع الدول النامية فهي تسمح حسب ظروف كل دولة بإختلاف هيكل التعريفة الجمركية من دولة إلى أخرى،في ظل هذه الجولة وافقت الدول الصناعية على إلغاء القيود الكمية على الواردات مع إحلال هذه القيود بتعريفة جمركية مخفضة وهذا بالفعل تطور إيجابي إلا أن التأثير على الدول النامية سيعتمد على معدل الضريبة القائم على السلع التي تصدرها ونوعية التخفيضات المتوقعة على تلك السلع بالذات في الأسواق المختلفة.

*تقرير إمتيازات خاصة للدول النامية:

قررت هذه الإتفاقية إمتيازات خاصة للدول النامية بصفة عامة وللدول الأقل نموا التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنويا بصفة خاصة فهذه الدول تكاد تكون مستثناة تقريبا من الكثير من متطلبات "GATT" حيث يسمح لها بحماية الصناعة الوليدة وإستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث إضطراب في ميزان مدفوعاتها وعند تعرضها لأزمات أو إختلالات هيكلية كبيرة وكذلك يسمح لها بدعم الصناعة المحلية،لكنها ملتزمة ضمن إطار الأورغواي بتخفيض التعريفة على وارداتها الصناعية بدءا من المستويات العالية لربط التعريفة التي إلتزمت بها هذه الدول أمام "GATT" قبل بدء المفاوضات ويتم تنفيذه خلال مدة أطول من تلك المسموح بها للدول المتقدمة.

*الإهتمام بمجالات جديدة مهمة لتحرير التجارة الدولية:

جاءت دورة الأورغواي مختلفة عن كل الدورات السابقة من حيث إتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها ومن حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن في أي وقت من الأوقات محل مفاوضات متعددة الأطراف،أبرز القضايا الجديدة تجارة الخدمات والملكية الأدبية وسياسات الإستثمار ولم يكن دخول هذه القضايا الجديدة دائرة المفاوضات مسألة سهلة بل لقيت معارضة شديدة من قبل الدول النامية وبعض الدول الصناعية غير أن الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية الكبرى جعلت التصدي لتلك القضايا شرطا لقبولها الدخول في دورة جديدة للمفاوضات التجارية.

كاد يؤدي هذا الخلاف إلى فشل الدورة قبل إبتدائها لولا الوصول إلى صيغة توفيقية قامت على أساس التوازن بين مصالح المجموعات المختلفة من الدول المتفاوضة.

المطلب الثاني:المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر منظمة التجارة العالمية البديل لسكرتارية"GATT " وقد حلت محلها لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي بصورة أكثر شمولا وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية وهذا على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والإستثمار بل حتى الجوانب البيئية المؤثرة على التجارة،بذلك إن منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية الدولية في مجالات معينة شملتها جداول الإلتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء.

الفرع الأول:البنية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية.

أنشئت منظمة التجارة العالمية في 1995 وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا حيث أنها خليفة الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم والمهمة الأساسية لها تتمثل في ضمان إنسياب التجارة بأكبر قدر من اليسر والحرية.

محور النظام والمعروف بالنظام التجاري المتعدد الجوانب هو إتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي وقعتها أغلبية دول العالم التجارية وأقرتها برلماناتها وتعد تلك الإتفاقيات الأسس والقواعد القانونية للتجارة الدولية وهي في أساسها عقود تكفل للدول الأعضاء حقوقا تجارية هامة كما تلزم الحكومات بأن تحافظ على إستمرارية سياساتها التجارية في إطار حدود مقبولة بشكل يحقق مصلحة الجميع،قد تباحثت الحكومات بشأن هذه الإتفاقيات كما وقعتها غير أن الغرض منها في الأساس هو مساعدة منتجي السلع والبضائع ومقدمي الخدمات والمصدرين والمستوردين لإدارة أعمالهم بنجاح مما يقود إلى تحقيق مصلحة ورفاهية شعوب الدول الأعضاء.

1/.الهيكل التنظيمي:

تتألف منظمة التجارة العالمية من المستويات الإدارية التالية[1]:

*المجلس الوزاري:

يرأس المجلس المنظمة ويتكون من وزراء التجارة في الدول الأعضاء وهو المصدر الرئيس لإتخاذ القرارات الهامة في المسائل التي تثيرها إتفاقيات التجارة العالمية ويقوم بتشكيل لجان لتنفيذ المهام بناءا على هذه الإتفاقية والإتفاقيات الخاصة بالتجارة ويرفع تقريرا إلى المجلس العام لإتخاذ الإجراء المناسب وينعقد مرة كل سنتين على الأقل.

[1] - موقع المنظمة العالمية للتجارة : www.wto.org

*المجلس العام:

يضم ممثلي جميع الدول ويلي المجلس الوزاري من حيث الأهمية ويعقد إجتماعاته كلما دعت الحاجة ويقوم بإنشاء أجهزة مساندة مثل مجلس التجارة والبضائع ومجلس تجارة الخدمات وتجتمع هذه المجالس عند الحاجة والعضوية فيها متاحة لممثلي الدول الأعضاء دون إستثناء وينعقد عدة مرات خلال السنة في المقر في جنيف كما ينعقد بصفته هيئة مراجعة السياسات التجارية وهيئة فض المنازعات.

*أمانة المنظمة:

هي هيئة تنفيذية مقرها جنيف ويرأسها مدير عام يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وشروط خدمته وذلك لمدة أربع أعوام ويقوم هذا المدير بتعيين طاقم السكريتارية المتمثل في 601 موظفا نظاميا وليست لها سلطة إتخاذ القرار،تتمثل واجباتها الرئيسة في تزويد الإسناد الفني والمهني للمجالس واللجان المختلفة وتوفير المساعدة الفنية للبلدان النامية،مراقبة وتحليل التطورات في التجارة العالمية،توفير المعلومات للجمهور ووسائل الإعلام،تنظيم المؤتمرات الوزارية،كما توفر الأمانة أيضا بعض أشكال المساعدة القانونية في عملية تسوية النزاعات وتقدم المشورة للحكومات الراغبة في أن تصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

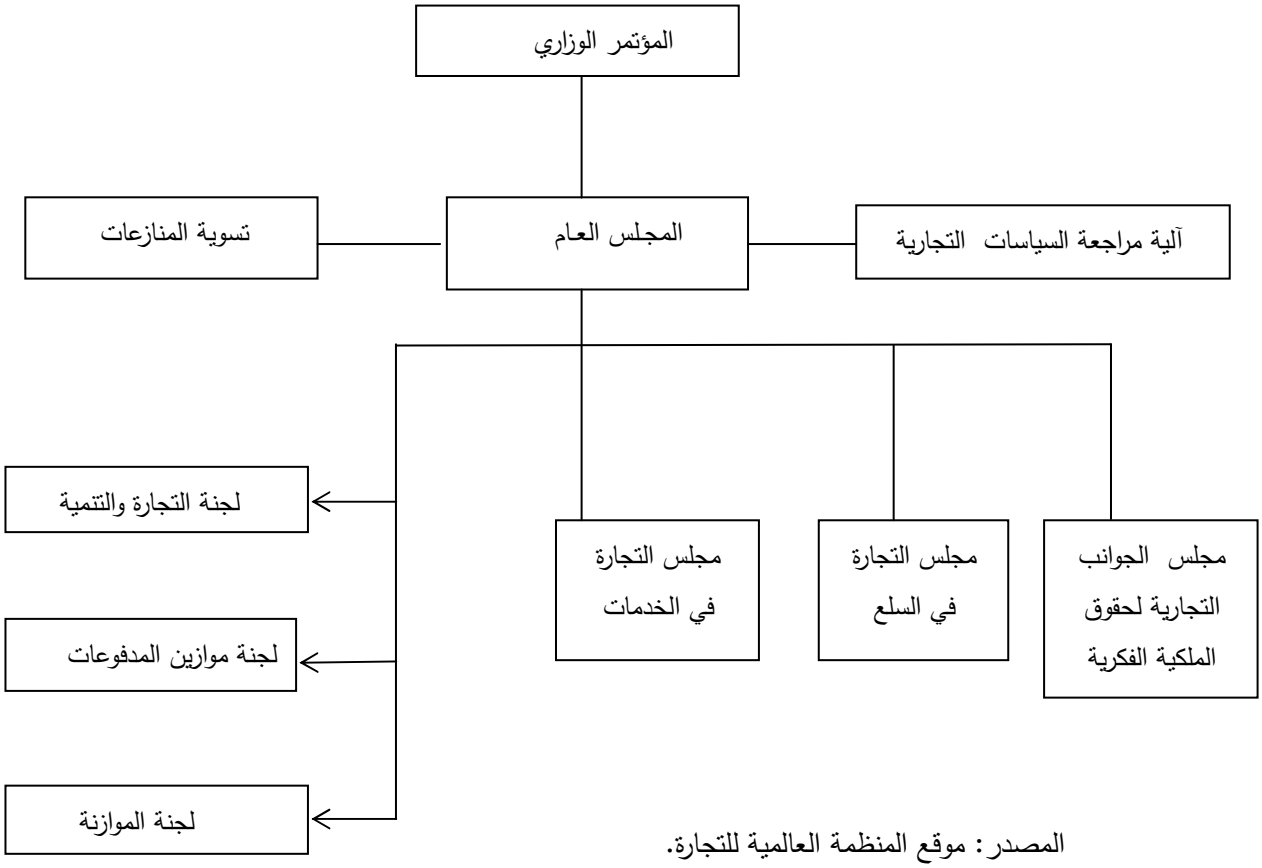

المصدر: موقع المنظمة العالمية للتجارة.

2/.مؤتمرات المنظمة العالمية للتجارة بعد الأورغواي:

*مؤتمر سنغفورة ديسمبر 1996: أهم ما جاء فيه:

– العمل على إستكمال المفاوضات وحل بعض المسائل التي لم يتم الإنتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير تجارة الخدمات.

– إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لإتفاقيات المنظمة.

– وضع عدد من الإجراءات الخاصة بتوفير المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمو.

*مؤتمر جنيف ماي 1998: أهم الموضوعات التي تناوله:

– التأكد من ضرورة إلتزام الأمين العام بتنفيذ الإتفاقية التي أسفرت عنها جولة الأورغواي.

– إعداد برامج المفاوضات المتفق مسبقا على إجرائها في إتفاقات جولة الأورغواي المتعلقة بالزراعة والخدمات.

*مؤتمر سياتل نوفمبر – ديسمبر 1999: يعتبر من أشهر المؤتمرات بسب الفشل الذي لحقه في إصدار بيان أو الإعلان عن مؤتمر يعبر عن إتفاق الأعضاء على برامج عمل موحد يجمع رغبات المشاركين.

*مؤتمر الدوحة نوفمبر 2001: إكتسب مؤتمر الدوحة أهمية من زاويتين:

– الأولى: أنه إنعقد أخيرا بدولة عربية هي قطر بعد أن شككت بعض الأصوات في إمكانية نجاحه و طالبوا بنقله إلى دولة غير عربية و جاء التشكيك الأكبر من جهة الأمن و يعتبر مؤتمر الدوحة أهم حدث عالمي يقع في دولة عربية بعد الهجمات على "نيويورك" و"واشنطن".

– الثانية: إنعقاد هذا المؤتمر أتى في ظل ركود عالمي كبير وفي ظل شعور سائد بأن منظمة التجارة العالمية أثبتت بالتجربة أنها إطار غير صالح للنهوض بالإقتصاد العالمي.

وقد أدى هذا المؤتمر إلى تمهيد الطريق لدورة جديدة من المفاوضات في سبيل الوصول إلى تحديد الأسواق العالمية وإزالة المعوقات أمام حرية التجارة العالمية.

*مؤتمر مونتيري المكسيك 2002: قد دار هذا المؤتمر حول مسائل تمويل البرامج الإستثمارية في ميدان التجارة الدولية.

*مؤتمر كانكون 2003: إنهار المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة في "كانكون" بالمكسيك عندما رفضت مجموعة من البلدان الآسيوية والإفريقية الإستجابة لطلبات الإتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية للتفاوض حول سياسات الإستثمارات الأجنبية والصفقات الحكومية وقد أدى ذلك إلى نشوء كتلة جديدة تقودها البرازيل،الصين والهند تعارض هيمنة القوة الكبرى (أمريكا،أوروبا،اليابان) على المنظمة العالمية للتجارة.

*مؤتمر هونغ كونغ 2005: لم يحقق المؤتمر الوزاري في هونغ كونغ أيضا النجاح المرجو وظلت الخلافات قائمة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية حول العديد من مسائل التجارة الدولية ومن أبرز المسائل التي بقيت عالقة من دون حل السياسة الزراعية والمقاربات الجديدة بشأن نظام التعريفة في التجارة الدولية،غير أن المؤتمر كان بمثابة مرحلة إنتقالية عن طريق وضع إتفاقات شاملة لجولة الدوحة وإتخذ المؤتمر بعد مناقشات عديدة القرارات الهامة التالية :

- ينبغي إلغاء دعم الصادرات الزراعية بحلول عام 2013.
- ينبغي إلغاء دعم القطن في عام 2006.
- يتوجب على البلدان المتقدمة السماح بحرية دخول 97%من السلع من 32 بلدا من البلدان الأقل تطورا في أسواقها.

*المؤتمر الوزاري المصغر في جنيف 2008: شارك في هذا المؤتمر المصغر ممثلو 40 بلدا فقط وبعد مفاوضات مكثفة حصل تقارب مهم من وجهات النظر حول بعض المسائل الأكثر تعقيدا وحساسية في أجندة جولة الدوحة،نجح المجتمعون في تذليل الخلافات بشأن مسائل تقليص الدعم للمنتجين الزراعيين وتخفيض التعرفة على السلع الصناعية وهي مسائل ظلت لفترات طويلة من العقبات العصية على الحل فضلا عن ذلك تم التوصل إلى توافق حول مسألة حساسة تتعلق بتآكل نظام التفضيلات.

3/.أوجه الإختلاف بين المنظمة العالمية للتجارة و "GATT"[1]:

تميزت المنظمة العالمية للتجارة بعدة إختلافات عن الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ويتجلى هذا من حيث العناصر التالية :

*كانت قواعد الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية تطبق بصورة مؤقتة في حين أن قواعد المنظمة العالمية للتجارة تطبق بصورة شاملة ودائمة.

*لم تكن إتفاقية الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية تحتاج لمصادقة المجالس التشريعية للدول الأعضاء في حين أن إتفاقية المنظمة العالمية تنص على وجوب ذلك مما يعطيها قانونا قويا.

*لم تكن للإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية شخصية معنوية ولم يكن أطرافها دول أعضاء بل فرقاء متعاقدين على أساس أنها مجرد نص قانوني في حين أن الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة يطلق عليها أعضاء على أساس أنها منظمة متكاملة لها شخصيتها المعنوية.

*إقتصرت مفاوضات الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية على التعامل في السلع بينما تغطي مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة السلع والخدمات والملكية الفردية.

[1] - مقدّم عبيرات ، التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أكروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 220 – 230.

*نظام تسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو جهاز دائم يعمل بشكل تلقائي وبصورة أسرع عما كان موجودا في الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية كما توفر إتفاقية المنظمة العالمية للتجارة سبل التنفيذ الفوري لقرار جهاز تسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.

*في المنظمة العالمية للتجارة تم وضع أسس لمقاييس السلع والخدمات(نظام جودة المنتجات والخدمات) وهدفه الإرتقاء بالجودة وضمان الدفاع عن المستهلك وذلك بعد إعتماد أسس منظمة المعايير الدولية المعروفة بإسم إيزو (ISO).

الفرع الثاني:الدول الأعضاء [1].

الدول الأعضاء

تاريخ الإنضمام للمنظمة	الدول الأعضاء
1995/01/01	الإتحاد الأوربي–الأرجنتين–إسبانيا –أستراليا–إنتيجواوباربودا–أندونيسيا–أورجواي–أوغندا–إيرلندا–إيسلندا–إيطاليا–بارجواي–الباربادوس–باكستان–البحرين–البرازيل–البرتغال–بروناي دار السلام–بلجيكا–بليز –بنجلاديش–بيرو –تايلاندا–التشيك–تشيلي–تنزانيا–الجابون–جمهورية السلوفاك–جمهورية كوريا–جنوب إفريقيا–جويانا–الدنمارك–دومينكا–رومانيا–زامبيا–سانت فنسنت والجرينادين–سانتا لوتشيا–سنغافورة–السنغال–سوازيلاند–سورينام–السويد–سويسرا–سيريلانكا–غانا–فرنسا–الفلبين–فنزويلا–فنلاندا–كندا–كوت ديفوار–كوستاريكا–الكويت–كينيا–لكسمبورج–ماكاو الصين–مالطا–ماليزيا–ألمانيا–المغرب–المكسيك–المملكة المتحدة–موريشيوس–ميانمار–ناميبيا–النرويج–النمسا–نيجيريا–نيوزيلاندا–الهند–هندوراس–هنغاريا–هولندا المملكة وجزر الإنتيل–هونج كونج الصين–الولايات المتحدة–اليابان–اليونان.
سنة 1995 بعد المؤتمر التأسيسي	ترينداد وتوباجو- زمبابوي- جاميكا- الدومينيكان- تركيا — تونس–كوبا —كولومبيا —السلفادور–أفريقيا الوسطى–بوتسوانا–توجو–جيبوتي–غينيا بيساو–ليسوتو–مالاوي–المالديف–مالي–موريتانيا- بوركينا فاسو- مصر- بولندا- جوتيمالا- بوروندي–سيراليون —سلوفينيا–قبرص —موزمبيق- ليختشتاين- نيكارجوا- بوليفيا- غينيا- مدغشقر- الكاميرون.
سنة 1996	الإكوادور–الإمارت العربية المتحدة–أنغولا–بلغاريا–بنين–تشاو–غامبيا–اغرينادا–جزر السلمون–رووندا–سانت كيتس ونيفيس–فيجي–قطر–النيجر –نيوغينيا باباو–هايتي.
سنة 1997	بنما–الكونغو–مانغوليا.
سنة 1998	جمهورية قرغيزيا.
سنة 1999	إستونيا –لاتفيا.
سنة 2000	الأردن –ألبانيا–جورجيا–سلطنة عمان–كرواتيا.
سنة 2001	جمهورية الصين الشعبية–ليتوانيا–مالدوفيا.
سنة 2002	الإقليم الجمركي المنفصل للتايوان وبنجو وكمنو وماتسو–الصين تايبيه.
سنة 2003	أرمينيا–جمهورية يوغوسلافيا السابقة.
سنة 2004	كومبوديا–نيبال.

المصدر:من إعداد الطالبة.

[1] - موقع المنظمة العالمية للتجارة ، www.wto.org

أما فيما يخص الدول التي هي في طور الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(المراقبين) فهم كالتالي:

أثيوبيا-أذربيجان-أفغانستان-أندورا-أوزبكستان-أوكرانيا-البهاما-بوتان-البوسنةوالهرسك-تونجا-الجزائر-جمهورية يوغسلافيا الإتحادية-الرأس الأخضر-روسيا الإتحادية-روسيا البيضاء-ساموا-ساوتوم والبرنسيب-السعودية-السودان-سيشل-صربيا وجمهورية الجبل الأسود- طاجيكستان-العراق-غينيا الإتحادية-فيتنام-كازاخستان-الكرسيالبابوي(الفاتيكان)-لبنان-ليبيا-اليمن.

الفرع الثالث:أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

لقد إختارت المنظمة العالمية للتجارة لنفسها مجموعة من الأهداف عن طريق تجسيد مجموعة من المبادئ نذكرها فيما يلي:

1/.مبادئ منظمة التجارة العالمية:

تسعى منظمة التجارة العالمية لإرساء وترسيخ الإلتزام بعدد من المبادئ الأساسية في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف .

*مبدأ عدم التمييز: ينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها دون مطالبة الدول الأعضاء.

*مبدأ المعاملة الوطنية: مضمونه قيام الدول الأعضاء في المنظمة بمعادلة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء وفق ما هو مطبق وسائد على المنتجات الوطنية المماثلة .

*مبدأ الشفافية: يقصد به توفير المعلومات للمستثمرين والمصدرين والمستوردين،يتعين على الدولة أن تقوم بنشر جميع المعلومات وتوفيرها لكل من يطلبها وإنشاء مراكز إستعلام يمكنها توفير الإستفسارات الضرورية التي يرغب المصدرين والمستوردين أو المستثمرين الحصول عليها وتزويد المنظمة بالسياسات الإقتصادية القائمة وإبلاغها بأي تعديلات تطرأ على هذه السياسات والإجراءات.

*مبدأ المفاوضات التجارية: يقصد به إعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات.

*مبدأ حماية الصناعة الناشئة: تقر المنظمة بأن الدول الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الحادة،لكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموما

وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية.

*مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالإتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها ولكن في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية بمعنى أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيض معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل إلا بمفاوضات جديدة .

*مبدأ إلغاء القيود الكمية: يقصد به إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات والصادرات وتعويضها بفرض رسوم جمركية والجدير بالذكر هنا هو أن الدول عند إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة يتوجب عليها خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الإمتيازات أو الجداول الوطنية .

*مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: يمنح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الإقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية.

2/.مهامها:

لقد تم إنشاء منظمة التجارة العالمية في الأول من يناير 1995 لتقوم بالمهام التالية:

*العمل على تسهيل عمليات تنفيذ وإدارة أعمال المنظمة والإتفاقيات متعددة الأطراف وتوفير الإطار اللازم لذلك.

*توفير مجالا ملائما للتفاوض بين الدول الأعضاء بشأن العلاقات التجارية التي تضمنتها وتناولتها الإتفاقيات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري .

*تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات.

*العمل على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية .

*التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات التابعة بشأن وضع السياسات الإقتصادية .

3/.أهدافها :

يمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول محور رئيسي هو تحرير التجارة العالمية ولذلك نجدها تسعى إلى تحقيق ما يلي:

*تحرير التجارة الدولية وتنظيم آلياتها ووضع قواعد التعامل بهدف إيجاد نظام تجاري دولي أكثر عدلا وإنفتاحا .

*إزالة العوائق التي تحول دون تحرير المبادلات التجارية ومكافحة جميع أشكال وصور الحماية .

*التأكيد على مبدأ عدم التمييز في العلاقات التجارية المتعددة الأطراف وتعزيز التجارة البيئية بين الدول الأعضاء .

*توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة العادلة.

*تشجيع تدفق الإستثمارات وإيجاد فرص عمل جديدة .

*تحقيق أكبر قدر من الشفافية في الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالتجارة تحت إشراف المنظمة.

*إتاحة الفرص لإدماج الدول النامية والأقل نموا في النظام التجاري متعدد الأطراف.

4/. شروط وخطوات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية :

تشترط المنظمة العالمية للتجارة عدة شروط على الدول الراغبة في الإنضمام إليها تتمثل في:

*تقديم جدول تنازلات في التعريفة الجمركية: هو عبارة عن جدول يحتوي على تعريفات جمركية تشكل إلتزامات لا يمكن رفعها إلا في حالات خاصة.

*تقديم جدول الإلتزامات في الخدمات: تقدم الدولة جدولا بالإلتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية.

*الإلتزام بإتفاقية منظمة التجارة العالمية: بعد أن يقوم البلد الراغب في الإنضمام بتقديم جدول التنازلات في السلع وجدول الإلتزامات في الخدمات فإنه يوقع على بروتوكول الإنضمام للمنظمة ويشمل هذا الأخير على الموافقة على تطبيقه والإلتزام بسائر إتفاقيات "OMC".

أما لكي تتمكن أي دولة راغبة في الإنضمام إلى المنظمة فعليها تتبع الخطوات التالية :

* تقديم طلب الإنضمام: تقوم الدولة الراغبة في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بتقديم طلب فحواه الرغبة في الإنضمام ليتحصل بعدها على صفة عضو مراقب.

*تحضير المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية: في هذه المرحلة تقدم الدول الراغبة في الإنضمام مذكرة تذكر فيها أهداف نظام تجارتها الخارجية وعلاقتها بأهداف المنظمة مع شرح حالة إقتصادها القومي وسياستها الإقتصادية.

*إجتماعات فريق العمل وجولات الأسئلة والأجوبة: يقوم فريق العمل المشكل من طرف المنظمة بمراجعة المذكرة الخاصة بنظام التجارة الخارجية للدول المعنية وذلك بهدف التأكد من مطابقة قوانينها مع متطلبات المنظمة عند الإنضمام كما يقوم بتقديم أسئلة مكتوبة للدولة المعنية كما يتلقى في المقابل إجابات مكتوبة متعلقة بالمذكرة المقدمة.

*المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف: في هذه المرحلة تبدأ المفاوضات المتعلقة بالدخول إلى أسواق السلع والخدمات وتحديد مستوى الدعم للقطاع الزراعي وعادة ما تتمثل مطالب الدول الأعضاء في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية أو مستوى الدعم الزراعي أو تحرير قطاعات أو أنشطة خدماتية.

*إختتام المفاوضات وتوقيع بروتوكول الإنضمام: يقوم فريق العمل خلال هذه المرحلة بتقديم توصيات للمجلس العام أو المؤتمر الوزاري ويتم إرفاق جدول السلع والخدمات وغيرها مع بروتوكول الإنضمام،تقبل العضوية بموافقة ثلثي الأعضاء لكن العرف جعل هذه الموافقة بالإجماع ويدخل الإتفاق حيز التنفيذ بعد 30 يوما من توقيعه.

ويحق لأي عضو الإنسحاب من المنظمة ويسري هذا الإنسحاب على جميع الإتفاقيات متعددة الأطراف الملحقة ويبدأ مفعول هذا الإنسحاب بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقى فيه المدير العام للمنظمة إخطارا كتابيا بذلك.

المطلب الثالث: آثار الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة[1].

الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الإقتصادي والإنفتاح التجاري في إطار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ترتب عنه العديد من الآثار والإنعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل تبني السياسات الإقتصادية الكفؤة لتأهيل الإقتصاد الوطني وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة الفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدماتية.

[1] - فضل علي مثنى ، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، مكتبة مديولي ، مصر ، 2000 ، ص 80.

الفرع الأول:منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية.

مما لا شك فيه هو أن قيام منظمة التجارة العالمية شكل نقلة نوعية في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية ووضع الأطر المؤسساتية التي تجعل من التحرر الإقتصادي المتسارع لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتقنيات أمرا لا رجوع فيه،إلا أن هذه المنظمة تعرضت لإنتقادات جدية خصوصا من البلدان النامية التي إعتبرتها تخدم بالدرجة الأولى مصالح الأطراف الأقوى (البلدان المتقدمة) في منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية ومن أبرز هذه الإنتقادات ما يلي:

*أنها تعطي الأولوية للمصالح التجارية على مهمات التنمية وتحقيق التحولات البنيوية للإقتصاد هذا ما ينتج عنه التخوف من كون المنظمة تحث على حرية التبادل التجاري .

*رفع الحماية غير أن رفع الحماية في البلدان النامية يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض معدل التصنيع وترك الصناعات الفتية في هذه البلدان دون حماية أمام المنافسة الشرسة من جانب الشركات العابرة للقارات.

*على مستوى الخدمات لا تراع المنظمة إنعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة.

*كما تبرز مخاوف البلدان النامية في أن إصرار المنظمة على تحرير التبادل بأي ثمن يترتب عنه إنخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية خاصة تلك البلدان التي تشكل هذه الرسوم نسبة عالية من مجموع إيرادتها.

*في مجال الإستثمار تشكو البلدان النامية من هيمنة مصالح الدول الكبرى على التشريعات المتعلقة بتحرير الإستثمار الأجنبي.

*تعتبر البلدان النامية أن تحرير الإستثمارات وعولمة الأسواق المالية يقترن بمخاطر جمة وأزمات مالية مكلفة (أزمة المكسيك عام 1994،دول جنوب شرق آسيا 1997 وروسيا 1998 وأخيرا الأزمة المالية العالمية 2008) وتتجلى هذه المخاطر فيما يلي:

- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية.
- مخاطر تعرض المصارف للأزمات.
- المخاطر الناجمة عن أعمال المضاربة المدمرة التي لا قدرة للبلدان النامية على التحكم فيها .
- مخاطر هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

- إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية.

- مخاطر دخول الأموال القذرة (عمليات تبييض الأموال).

الفرع الثاني:الدول العربية وآثار دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.

يمكن تلخيص مجموعة الآثار التي من شأنها أن تلحق بالدول العربية في النقاط التالية:

1/.الآثار السلبية :

*زيادة الأسعار:

من أهم ما تنادي به المنظمة هو إلغاء الدعم وتحرير التجارة بالتالي سوف يؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار المنتجات الزراعية وهو أمر طبيعي نتيجة عدم حصول المزارعين على الدعم الزراعي بالتالي حصولهم على أسعار منخفضة على منتجاتهم بالتالي يؤدي إلى إنخفاض عرض السلع كما أن إنخفاض التعريفة الجمركية يؤدي إلى إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية بالتالي زيادة الطلب عليها وإرتفاع أسعارها عالميا ومن المتوقع أن تتراوح هذه الزيادة بين 10- 25% ولذلك الإرتفاع آثار سلبية على إقتصاديات الدول العربية النامية خصوصا الأقل نموا والتي تعتمد على الإستيراد فيما يتعلق بالمواد الغذائية وحيث أن الدول العربية تعتمد بدرجة كبيرة على تأمين إحتياجاتها من السلع الغذائية من الخارج فإنها بالتالي سوف تتحمل أعباء أكبر في هذا الجانب وهذا ما يؤكده القرار الوزاري للمنظمة والذي إتفق على مجموعة من المبادئ للتغلب على الصعوبات التي سوف تواجه الدول النامية في هذا المجال:

- زيادة المعونات الغذائية مع مراجعة دورية لهذه المعونات.

- تأمين زيادة نسبة السلع الأساسية بشكل منح أو بشروط ميسرة.

- العمل على تحسين البنية الأساسية في القطاع الزراعي مع التدخل لتسهيل التمويل الدولي.

*الآثار المتوقعة على النشاط الإقتصادي والإنتاج والتوظيف:

بشكل عام فإن فتح أسواق الدول العربية لصادرات الدول المتقدمة ينطوي على منافسة شديدة للسلع والخدمات التي تنتجها أو تقدمها الدول النامية نظرا لعدم تكافؤ المقومات الإقتصادية،مثلا قد تستفيد بعض الدول العربية من صناعاتها البتروكيماوية حيث أن هذه الصناعة مازالت في طور النمو فإن القدرة التنافسية مع تقليل فرص التفضيلات التي كانت تحصل عليها في دخول هذه المنتجات إلى الأسواق الأوروبية سوف يضعف أية زيادة مستقبلية في الصادرات العربية من البتروكيماويات بالتالي يجب على الدول العربية

التوظيف الكامل وحسن إستغلال الموارد لإتاحة الإستخدام الأمثل وإتخاذ الإجراءات الوقائية لمواجهة الإغراق والعمل على إيصال السلع المحلية إلى أسواق الدول المتقدمة التي تحاول من خلال الإشتراطات الفنية عرقلة دخول سلع الدول النامية.

*السياسات الدولية والأهداف الوطنية:

إن إتخاذ الكثير من القرارات الوطنية يجب أن ينسجم مع متطلبات التجارة الدولية مثل الإشتراطات وأنواع الدعم بالتالي فإن الإنضمام يعني ربط التعريفات الجمركية للدول الأعضاء بجدول من الإلتزامات لا تستطيع الدول تغييرها إلا بإخطار المنظمة وإعادة التفاوض حولها مع الدول الأعضاء الأخرى بالتالي فإن مجموع هذه الإتفاقيات والإلتزامات والإشتراطات تعتبر من الأمور التي تحد من حرية الدول في رسم سياستها بدون التأكد من أنها لا تتعارض مع إلتزاماتها مع المنظمة.

*المتطلبات الفنية والقانونية والإجرائية:

يندرج ضمن هذه المتطلبات تطبيق الإتفاقيات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وإستخدام العلامات التجارية وحقوق المؤلف والنشر والطباعة والبرمجيات وجميع هذه الأمور ترفع بلا شك فاتورة الحصول على التقنية وحقوق التصنيع وإستخدام البرمجيات بالتالي يرفع ذلك من كلفة البرامج التنموية فإذا أضيف إلى ذلك تواضع القدرات الإدارية وضعف الكوادر الفنية في بعض الدول العربية فإن ذلك سوف يعني تأخر الدول في الإستجابة للمتطلبات الدولية مما يؤدي إلى عدم قدرتها على المنافسة بالتالي الإرتفاع المؤكد في مدخلات الإنتاج وبناءا عليه يجب على الدول العربية إستغلال إتفاقيات العون الفني والإداري والمالي للنهوض بالجوانب المذكورة.

2/.الآثار الإيجابية:

*إمكانيات أوسع في تصدير المنتجات إلى دول العالم المختلفة مما يساعد على زيادة معدلات النمو الإقتصادي مع حماية الحقوق التجارية والإجراءات المتعلقة بسياسات الإغراق وقد يكون للإنفتاح الإقتصادي للدول التي كانت تدور في الفلك السوفياتي (دول أوروبا الشرقية) دور في زيادة نمو الإقتصاد العالمي.

*وجود جهاز لتسوية المنازعات التجارية الأمر الذي يتيح للدول العربية رفع التظلم والمطالبة بحقوق مساوية وتوقيع العقوبات على الدول الأعضاء الذين يخالفون إلتزامات المنظمة.

*وجود الحافز لدى الدول العربية في الإعتماد على قدراتها الذاتية وتطويرها نظرا لتقليص الدعم والمعونات وزيادة الإستثمارات لتحسين الأوضاع الإنتاجية للمزارعين في مختلف المجالات الزراعية والبحثية بالتالي تحسن المستويات المعيشية.

*حافز لدى الشركات الوطنية في القطاع الخاص العربي لتطوير قدراته لمواجهة المنافسة المتوقعة من حيث تحسين الكفاءة والجودة.

*تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية والذي سيكون له مردود إيجابي على التنمية والمشاركة الأجنبية في المشاريع المشتركة.

من ضمن الآثار الإيجابية غير المباشرة هو أن إهتمام الدول العربية نظرا لعضويتها في المنظمة قد زاد في تنفيذ خطط طموحة للإصلاح الإقتصادي وتحرير التجارة والإتجاه نحو التصدير لعاملين،الأول هو المتطلبات التي فرضتها المنظمة الدولية والمنظمات الأخرى أما الثاني فهو الشعور بأهمية تقليل الخسائر التي قد تطرأ نتيجة المنافسة الكبيرة المنتظرة والرغبة في تكثيف الفرص.

الأمور الإيجابية المذكورة أعلاه يمكن أن تتم لصالح الدول العربية ولكن وفق رؤية واضحة إذ أن الكثير من الدول العربية قامت بفتح مجالات إستثمار ولكن لم يتم التدفق المتوقع لهذه الإستثمارات نظرا لغياب عدد من الشروط التي يجب أن تدرسها الدول العربية،كما أن وجود جهاز لتسوية المنازعات لا يعني بالضرورة قدرة الدول النامية متساوية على المضي في قضاياها بشكل سريع وفوري بل إن هناك إجراءات طويلة يجب أن تتخذ من خلال إثبات الضرر بالإضافة إلى الإجراءات الإنتقامية التي قد لا تتوفر لدى الدول النامية لتطبيقها على الدول المتقدمة وغيرها من الأمور كما أن العقاب قد لا يكون مؤثرا وينطبق على هذا إثبات قضايا الإغراق كما أن فتح الأسواق أمام الدول النامية قد لا يكون بالمجال الرحب الذي يمكن أن تنافس فيه الدول العربية أو أن يكون محدودا وقصير الأجل.

من ذلك يتضح أنه يمكن للدول العربية الإستفادة من الإيجابيات المذكورة لو تم التخطيط على إجراء تعديلات داخلية بموجبها يتم تحسين الأوضاع الإقتصادية والإهتمام بتنمية القدرات الإدارية والمالية والبشرية لتواكب التطورات المتسارعة وذلك للتقليل من الآثار السلبية التي هي مؤكدة الوقوع نظرا للمنافسة القوية التي بموجبها تسعى كل دولة في التقدم على طريق جني أكبر قدر من المنافع،بالتالي فإن الدول الصناعية والمتقدمة ستظل في المقدمة لأنها أيضا تقوم ببذل الجهد في تطوير إمكانياتها في الميادين المذكورة،الدول النامية لديها الطاقات والإمكانيات التي تؤهلها بأن تكون في المقدمة نظرا لحجم الأراضي الزراعية والتقدم في المجال التصنيعي والأعداد الهائلة من المزارعين والأيدي العاملة في المجالات المختلفة والدول العربية جزء من هذا المنظور وهي تسعى إلى إستخدام أفضل التقنيات الموجودة لتطوير إمكانياتها ولزيادة الإنتاج ورفع

الكفاءة وليس هذا بمستحيل عليها إذ أن النمور الآسيوية وخلال فترة تاريخية قصيرة وبالتصميم والإرادة وحسن التخطيط إستطاعت أن تنافس العالم بمنتجاتها،كما لا يجب على الدول العربية التنازل عن توفير الدعم لصناعاتها وحماية أسواقها ومنتجاتها في إطار إلتزاماتها خصوصا وأن الكبار لا يتورعون عن تقديم الدعم السخي جدا لمنتجاتهم الزراعية على وجه الخصوص بل أكثر من ذلك فالدول الصناعية المتقدمة دخلت في تكتلات لتحرير التجارة فيما بينها مع تمييز التجارة ضد الدول النامية مبتعدين عن روح وفحوى الإتفاقيات بالتالي فهي تناقض ما تم الإتفاق عليه .

الفرع الثالث:آثار عدم الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إنتقال الآثار السلبية إلى الدول غير الأعضاء في المنظمة [1]:

في قضايا الزراعة تتم المطالبة بإلغاء الدعم الزراعي بالتالي سوف يؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية والمواد الزراعية وعليه فإن للدول الأعضاء في المنظمة حق الحصول على تعويض وليس لغيرها.

في قضايا الملكية الفكرية لا يمكن مثلا للدولة غير العضو في المنظمة الإفلات من الإلتزام بقضايا الملكية الفكرية فيما يتعلق مثلا بالأدوية عند عقدها إتفاقا مع دولة أخرى عضو بالمنظمة بالتالي يؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار الأدوية للدول غير الأعضاء.

من أهداف إتفاقية المنسوجات إلغاء العمل بنظام الحصص في الأول من يناير 2005 بالتالي يمكن للدول الأعضاء أن تصدر بأي كمية تريد إلى الدول الأخرى الأعضاء ولكن في حالة إن كانت الدولة الأخرى ليست عضوا في المنظمة فعندها يمكن للدولة العضو فرض رسوم على دخول السلع من المنسوجات إليها من الدولة غير العضو لأنها في هذه الحالة لا تتمتع بالمعاملة التفضيلية(الدولة الأولى بالرعاية)التي يتم تطبيقها بين الدول الأعضاء بالتالي تضطر الدولة غير العضو أن تدخل في مفاوضات ثنائية مع كل دولة تريد تصدير منسوجاتها إليها وهي عملية شاقة.

[1] - محمد محمود الإمام ، منظمة التجارة الحرة العربية ، التحديات وضرورات التحقيق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص 171.

خاتمة الفصل .

كخلاصة يمكن القول أن النظام الإقتصادي اليوم ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور نظام الأمس ويمكن القول أن النظام الإقتصادي العالمي الجديد الحالي قد مر بثلاثة مراحل أساسية،المرحلة المؤسسة لهذا النظام بدأت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية وتجسدت في نتائج مؤتمر "بروتن وودز" التي أنشأت مكوناته الأساسية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ويلاحظ أن هذه المرحلة تميزت بسيطرة الدول المتقدمة وتجلت العلاقة بينها وبين الدول النامية في تبادل السلع الصناعية مقابل المواد الأولية بأثمان وأسعار غير عادلة حيث كانت في صالح الدول المتقدمة،المرحلة الثانية التي إمتدت من بداية السبعينات إلى نهاية الثمانينات وتميزت بأزمة النظام الرأسمالي نتيجة إنهيار نظام "بروتن وودز" وما نتج عنه من عدم الإستقرار في أسعارالنفط وأسعار الصرف و تأثيراتها على تدفقات التجارة والإستثمارات الدولية.

ولعل التغيرات والتطورات التي حدثت على النظام الإقتصادي العالمي عموما والنظام التجاري على الخصوص فرضت على إقتصادات الدول النامية إيجاد الآليات المناسبة للإستفادة من الفرص التي يقدمها هذا النظام والتقليل من تكاليفه وسلبياته وفي هذه الظروف لا مفر للدول النامية من سلوك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام، أولا العمل على تقليل الخسائر المحتملة وإغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية وثانيا العمل على بناء قوة إقتصادية ذاتية وطنيا وإقليميا بإعادة هيكلة إقتصادياتها لأخذ التنمية مأخذ الجد بعيدا عن أوهام حرية التجارة و رياح الإنفتاح و برامج الإستقرار والتصحيح الهيكلي.

في الأخير نشير إلى أن النظام الإقتصادي العالمي الجديد لا زال يحتاج إلى إصلاح في آلياته وطريقة عمل مؤسساته وإعادة النظر في قواعده سواء في مجال التجارة أو الإستثمار أو غيرها حتى يحظى برضا دول و شعوب العالم النامي والمتقدم على حد سواء كما نشير إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد أثار جدلا كبيرا حول مستقبله بعد فشل مؤتمر "سياتل" وما رافقه من رفض للعولمة وآلياتها ولهذا تحتاج الدول النامية إلى المزيد من التنسيق والتقارب فيما بينها لتدخل المفاوضات القادمة وهي أكثر تناسق و إتحاد لتعظيم المصالح وإستغلال التناقضات في مواقف الدول المتقدمة لتعزيز مكاسبها حيث لازال البحث قائما و مستمرا لإقامة نظاما تجاريا عالميا أكثر عدالة ووضوحا في آلياته وقواعده من خلال منظمة التجارة العالمية.

الفصل الثاني:آفاق وتحديات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

من البديهي حاليا إدراك العلاقة العضوية بين تحرير الإقتصاد والتجارة من جهة والتنمية الإقتصادية من جهة أخرى وإنطلاقا من ذلك أدركت الجزائر أهمية القيام بإصلاحات عميقة في هذه المجالات إمتدت لأكثر من عشر سنوات.

شكلت سنة 1991 المرحلة الأولى ضمن مسار الإصلاحات فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث تم إصدار تشريع خفف من إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بفتح مجال التدخل في عمليات الإستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى بنك الجزائر، إتسم هذا الإنفتاح الجزئي بمحدوديته كونه يستند على صفة الإعتماد التي كانت تحدد نوعية المتدخل في التجارة الخارجية كما أن الجانب المالي كان مقيدا بعدم قابلية التحويل التجاري للعملة الوطنية إذ إقتصرت حينذاك المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخصين في هذا المجال،أما المرحلة الثانية سنة1995 فقد تم إدخال حيز التنفيذ قابلية التحويل التجاري للعملة الجزائرية لكافة المتعاملين الإقتصاديين المقيدين بالسجل التجاري أي المتمتعين بصفة التاجر دون الخضوع لأي نوع من الإعتماد،هذه الخطوات الأولية تعتبر خطوات هامة في تحرير التجارة الخارجية غير أنها لم تكن كافية والسبب هو أن النسق الكلي لاسيما من حيث الإطار التشريعي والتنظيمي المسير للتجارة الخارجية ومن ضمنه التعريفة الجمركية لم يكونا بالمواصفات المعتمدة عالميا لذا تم الشروع في إصلاح التعريفة الجمركية وكذا تأهيل تشريعاتنا،من جانب آخر هذه الإصلاحات تزامنت مع عمليات واسعة لتفكيك الإحتكارات العمومية للنشاطات الإقتصادية والتي تمت بوتيرة سريعة والإستثناء الوحيد الذي شكله إحتكار إنتاج التبغ تم إلغاءه نهائيا سنة2001.

ويكفي أن الإشارة إلى أنه في خلال عشرية من الزمن و بعد أن كانت التجارة الخارجية حكرا على الدولة أصبح القطاع الخاص يتدخل في حوالي ثلثي حجم الإستيراد الكلي للبلد مشكلا بالتالي القطاع المحرك للتجارة الخارجية.

المبحث الأول:تطور التجارة الخارجية الجزائرية.

مما لا شك فيه أن الإقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الإقتصادات الإفريقية بحكم طبيعة الموارد البشرية والثروات المادية التي يتميز بها وحجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها،إضافة إلى مقدار الموارد المالية المتاحة والإمكانات التنافسية الممكنة ومع هذا فإن توالي الإختيارات الإقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية للسياسات الإقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد أفرز أوضاعا إقتصادية جعلت الإقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءاته الإندماجية في الإقتصاد العالمي بحيث تحول الإقتصاد الجزائري إلى إقتصاد مديونية ثم إقتصاد ريعي فإقتصاد تطورت فيه آليات الفساد[1].

المطلب الأول:إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

شهد الإقتصاد الجزائري تطورا مهما منذ إستقلال الجزائر وذلك بحسب إحتياجات السكان الذين ما فتئوا يطالبون بتغيير الإطار المعيشي وقد أجمع المختصون على أن الإقتصاد الجزائري قطع أشواطا كبيرة منذ تحرر الجزائر من قيود الإحتلال الفرنسي الذي رحل عنها مخلفا وراءه إقتصادا منهكا من الصعب إستدراكه وإعادة بنائه غير أنه تم تبني نظام إقتصادي إجتماعي كما جرى توفير إحتياجات السكان الضرورية كإنشاء المدارس والمستشفيات وتوفير الماء والكهرباء وغيرها من الخدمات[2].

يرتبط إختيار الإحتكار بالبعد الإيديولوجي للدولة والمكرس في المواثيق الأساسية لها وفي هذا الإطار يقضي ميثاق طرابلس بضرورة تأميم التجارة الخارجية بإنشاء شركات دولة تتكفل بممارسة وظيفة الإستيراد والتصدير ومن خلال ذلك تضمنت السلطة هدفين متكاملين،من جهة تأسيس رقابة فعلية على المبادلات الخارجية ومن جهة أخرى تأمين التموين المنظم للسوق الوطنية من المنتجات المستوردة،أمام هذا الإصرار المزدوج والمعتمد من قبل السلطة في نزع وظيفة التبادل الخارجي من المؤسسات الخاصة وإلحاقها بالدولة نجد هناك سكوت غير مبرر لدستور 1963 والذي إلتزم الصمت بشأن تحديد موقف الدولة من مسألة تنظيم التجارة الخارجية وقد أثار هذا السكوت إدعاء البعض بوجود صراع بين أجنحة السلطة الناشئة حول جدوى الإحتكار تولد عنه موقفين،الأول حزبي عبر عنه ميثاق طرابلس ويميل صراحة إلى فرض الإحتكار والثاني دستوري،حكومي أو تنفيذي ويتميز بالغموض وإزدواجية الخطاب بحيث يحاول الجمع بين الخطاب الدستوري

[1]- د. صالح صالحي، آثار المنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، العدد 1 ، سنة 2002 ، ص 50.

[2] - د. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص 11.

الذي يتجاهل مبدأ الإحتكار والخطاب العملي أو التنفيذي الذي كرس بالفعل بعض آليات هذا الإحتكار وإن سماها في ذلك الوقت بآليات الرقابة[1].

الفرع الأول:الرقابة على التجارة الخارجية.

لقد إنتهجت الجزائر بعد الإستقلال الإشتراكية حيث إعتبرتها الوسيلة الوحيدة التي لا رجعة فيها وقد تجسد هذا في دستورين1963 و1976 وتأكد في الميثاق الوطني1964و1976[2].

1/.دستور1963:

من جهة لم ينص في أي مادة منه على التجارة الخارجية وكيفية تنظيمها ومن جهة أخرى لم يخول لها هذا الأمر وربما كان هذا لحتمية المرحلة الصعبة كون الجزائر مازالت تحت الضغط الإستعماري،لكن رغم هذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية كبيرة للإستثمار خاصة الإنتاجي منه فبمرور سنة على الإستقلال الوطني صدر القانون رقم277المؤرخ في23جويلية1963 متضمنا قانون الإستثمارات ومحددا الضمانات العامة والخاصة المخولة للإستثمارات الإنتاجية كما يبين الحقوق والإلتزامات والإمتيازات المرتبطة بها والإطار العام لتدخل الدولة في هذا الميدان[3].

2/.ميثاق الجزائر1964 [4]:

نجد أن الميثاق الوطني أكد على الخيار الإشتراكي للتنمية وأكد على أن التجارة الخارجية هي مؤممة كليا وهذا كنتيجة لتعزيز نمو القطاع الإشتراكي،لقد قرر مجلس الثورة في21فيفري1966ضرورة توسيع قانون الإستثمارات ليشمل الرأسمال الوطني وتحديد نظام حقيقي للإستثمار الخاص على أن يحدد دوره ومكانته وأنماطه تحت ظل"ضمانات مشروعة" في إطار التنمية الإقتصادية وخلق الظروف الملائمة التي تحد من كل الأخطار المحتملة ومن أجل ذلك أوضح الأمر رقم284-66المؤرخ في15 سبتمبر1966 في عرض أسبابه أن نجاح سياسة الإستثمارات التي تلتجئ إلى إستدعاء الرأسمال الخاص الوطني والأجنبي يكون تابعا للضمانات التي تضمنها الدولة ووضع كل إمكانياتها من أجل توفير الشروط لنجاح التسيير للإقتصاد الوطني ومنه فإن التبعية التجارية تظهر جلية من خلال الصادرات والواردات مع فرنسا حيث نجدها تأخذ حصة الأسد فيها بحوالي80 %،رغم كل هذا نجد أن الجزائر لها نظام تفضيلي سواء في الكم أو الكيف من حيث معاملتها مع فرنسا لأن الدولة هي المحتكر الوحيد لهذه التجارة وهذا بسبب ضآلة رصيد الدولة من العملات الأجنبية وكذلك لبعض الخدمات الأساسية الضرورية للمواطن،على هذا الأساس يتضح أن تدخل الدولة أمس خيارا سياسيا من أجل إتخاذ القرارات الإقتصادية ويمارس هذا التدخل في إطاره القانوني

[1] - برنامج طرابلس ، نشرة وزارة الإعلام والثقافة ، ص 41.
[2] - د. صالح صالحي، مرجع سبق ذكره
[3] - لعشب محفوظ ، سلسلة القانون الاقتصادي ، المنظمة العالمية للتجارة ، م.ع.ت ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006 ، ص 25.
[4] - الميثاق الوطني 1964 ، مجموعة نصوص مصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لحزب جبهة التحرير الوطني ، 16-21 افريل 1964 ، الطبعة الوطنية الجزائرية ، ص 65 – 70 ، 90 ، 91.

المنصوص عليه في دستور76في المادة14الفقرة الخامسة حيث نصت على أن "يشمل إحتكار الدولة بصفة لا رجعة فيها التجارة الخارجية وتجارة الجملة" كما يجوز إيضاح أحكام قانون إحتكار الدولة للتجارة الخارجية عند الضرورة بمراسيم تطبيقية وبموجب مناشير لوزير التجارة مثل المناشير المتعلقة بالضمانات المطلوبة في الصفقات العمومية بالنسبة لمختلف أنواع العقود وبالنسبة لكل عميل وبظهور الميثاق الوطني في نفس السنة أعتبر تأميم التجارة الخارجية شرطا لابد منه لتحقيق إشتراكية الإقتصاد حيث أن هذه الأخيرة تعتبر إستراتيجية هامة جدا وبالتالي هي قطاع حساس وعليه كان واجب على الدولة أن تضعه تحت المراقبة من أجل حماية الإنتاج الوطني إذ حدد الميثاق الوطني السياسة الجديدة الواجب إنتهاجها نحو القطاع الخاص ثم تولت شرحها اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني المنعقدة في دورتها السادسة صدر قانون82 المؤرخ في21 أوت1982 المتعلق بالإستثمار الوطني الخاص الإقتصادي وقد نص على ما يلي:

*مساهمة القطاع الخاص في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية.
*إنجاز وتكملة القطاع العمومي بواسطة المشاركة في النشاطات الخاصة بالتحول والتعاقد من الباطن.
*المساهمة في إنجاز سياسة التنمية الجهوية.

ولتأمين فكرة الرقابة على التجارة الخارجية إهتمت السلطة الناشئة غداة الإستقلال بوجه خاص بتبني فكرة الرقابة على وظيفة الإستيراد بإعتماد الدولة على ثلاث آليات رئيسية [1]:

*التعريفة الجمركية.
*الرقابة على الصرف.
*النظام الموقفي.

الفرع الثاني:سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.

النقائص التي ميزت الفترة ما قبل1980في ظل المخططات التنموية رغم الجهود المبذولة من الدولة لتحقيق أهداف المخطط ورغم التعديلات التي طرأت على هذه الإجراءات مثل طريقة الإشعار كإشعار الفاتح فيفري1978 الذي يمنع اللجوء إلى الإستيراد إلا في حالة عدم وجود السلع المراد إستيرادها في السوق الوطنية فقد بقيت التجارة الخارجية لا تفي بمتطلبات الإقتصاد الوطني،جاءت فكرة تأميم التجارة لكن الإجراءات والسياسات لم تأتي بالغرض المرجو منه مما جعل الدولة تتجه نحو الإحتكار الذي كانت مبادئه في نطاق جوان1976وهذا نصه(إن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب المصلحة الوطنية،إن ممارسة هذا الإحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسييره ينبغي أن يكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تقتصر في سيره والقضاء على التعقيدات والبيروقراطية وضمان التموين السليم للإقتصاد بأقل التكاليف) لكن هذا المبدأ لم يتم

[1] - سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام وآفاقه ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2002 ، ص 65 - 66 - 67.

تطبيقه إلا في القانون رقم78/02المؤرخ في11فيفري1978المتضمن تأميم التجارة الخارجية وجرى به العمل حتى عام1988مع بعض التعديلات الطفيفة فيما بعد والأهداف التي جاءت بها تتمثل فيما يلي:

*حماية الإقتصاد الوطني.
*تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية.
*تنويع العلاقات مع الأطراف الخارجية.
*ضمان شروط حسنة لتحويل تكلفة تموين.
*إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير.
*مراقبة حركة رؤوس الأموال.

بجانب هذه الأهداف ينص القانون على خضوع المؤسسات العمومية المكلفة بتطبيق إحتكار التجارة الخارجية إلى الواجبات التالية:

*تلبية إحتياجات الأعوان الإقتصاديين والإقتصاد الوطني بصفة عامة.
*الأخذ في عين الإعتبار القدرات الوطنية للإنتاج في تلبية هدف الحاجيات قبل اللجوء إلى الإستيراد.
*أولوية التعامل في الإستيراد والشروط المتساوية مع الدول التي تربطها إتفاقيات تجارية مع الجزائر.
*إحترام الهوامش التجارية والأسعار المحددة من الحكومة.
*التطبيق الفعلي للإجراءات وطرق المراقبة من مصالح الدولة لتجسيد سياسة الإحتكار على أرض الواقع.
*البحث عن قروض بشروط ملائمة لتمويل الإستيراد والتصدير ويجب أن تتم في إطار البرنامج السنوي العام للإستيراد المحدد من الحكومة فيما يخص الواردات كانت تحت إجراء التراخيص العامة للإستيراد المحدد من طرف الحكومة مع مراعاة التوازنات المالية وتمنح هذه التراخيص المؤسسات العمومية ما يمكن إعطاءها للمؤسسات الأجنبية التي تربطها صفقة تجارية مع الحكومة الجزائرية أو هيئة حكومية وتمنح كذلك للأشخاص المعنويين إذا تعلق الأمر بإستيراد مواد موجهة للإنتاج الوطني ولقد نتج عن هذه الرخصة الأحادية للإستيراد عدة مشاكل نذكر منها:

– إستيراد المواد بصفة غير منطقية تفاديا للنقص لكن في الحقيقة أدى هذا إلى تبذير الموارد الأولية من طرف بعض المؤسسات العمومية كإعادة بيعها في السوق.

– الفرق الشاسع الموجود بين الفاتورة والإحتياجات الحقيقية مما أدى إلى تعطيل عدة مشاريع وإرتفاع الأسعار دون أن ننسى سوء التخطيط والبرمجة.

الفرع الثالث:تقنين مجدد لإحتكار الدولة.

نظرا لتلك المشاكل ظهر تقنين مجدد لإحتكار التجارة الخارجية والمتضمن الأهداف التالية:

*تنظيم إختيارات وأولويات المبادلات الخارجية.
*تشجيع تطور وتكامل الإنتاج الوطني.
*المساهمة في ترقية الصادرات.
*تنويع مصادر تموين البلاد وتقليص الإستيراد وكلفته.
*تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الخارجية وإنضباط المتدخلين في المجال التجاري.

في سنة1984يمكن أن نلمس بعض المرونة من خلال المرسوم رقم390/84المؤرخ في22 ديسمبر من هذه السنة والمتعلق بتطبيق إحتكار الدولة للتجارة الخارجية إذ يبين أن الدولة تمارس إحتكارها على التجارة الخارجية في إطار المخطط الوطني للتنمية والبرنامج العام السنوي للتجارة الخارجية ويقسم هذا المرسوم مختلف السلع حسب المؤسسات صاحبة الإحتكار إلى قائمتين وهما:

– القائمة أ: تتضمن فقط تلك السلع التي يمكن إستيرادها من طرف تنظيمات الدولة صاحبة الإحتكار وذلك إلا في حالة الحصول على ترخيص من طرف الوزارة الموصية على التنظيم.

– القائمة ب: تتضمن تلك السلع التي يمكن إستيرادها من طرف الخواص أي بتنظيم عمومي لهذا الغرض ومن أجل تطبيق البرنامج العام للتجارة الخارجية تمنح إعانات وتسهيلات لتنظيمات الدولة للحصول على الرخص الإجمالية للتصدير"AGE" والرخص الإجمالية للإستيراد"AGI".

أما بالنسبة للقطاع الخاص فبإمكانه الإستفادة من شهادات الإستيراد(المتعلقة بتنفيذ إستثماراته أو تلك المتعلقة بشراء المواد الأولية) وكذلك بإمكانه الحصول على شهادات التصدير.

أما عن الصادرات فقد نص قانون78/02في المادة 01 على أن تصدير السلع والخدمات بكل أشكالها يرجع إلى الدولة لا غير وهذا يعني أن الصفقات التجارية مع الخارج لا تتم إلا عن طريق أجهزة الدولة لهذا تمنع الدولة كل المؤسسات الخاصة من القيام بعقود مع الخارج بدون مراقبة وتبقى عملية التصدير تخضع بشكل عام لتراخيص التصدير للقطاعين العام والخاص بالموازاة مع القانون78/02المتضمن إحتكار الدولة للتجارة الخارجية،برزت قوانين أخرى ومراسيم تهدف إلى ترقية الصادرات وتخفيض الواردات وتنظيم أحسن لعملية الإستيراد والتصدير حيث بلغت قيمة الصادرات خارج المحروقات2.5 مليار دينار سنة1988مقابل1مليار دينار سنة1987وفي نفس الإطار ظهرت عدة مراسيم أخرى تدعم تشجيع الصادرات بالإعفاءات الجبائية على الرقم المحقق للتصدير وتدعيم أسعار المواد المصدرة وفتح حسابات بالدينار قابلة

للتحويل وتسهيل عملية التأمين بحيث أصبحت الشركة الجزائرية للتأمين تضمن 80إلى90%من مخاطر التصدير.

1/.الإجراءات الجبائية:

تنص هذه الإجراءات على مجموعة إعفاءات تستفيد منها المؤسسات العمومية والخاصة في مجال الضرائب المباشرة والرسوم المشابهة وهي كالآتي:

-الإعفاء من الضريبة على الفوائد الصناعية والتجارية.

-الإعفاء من الدفع الجزافي.

-الإعفاء الشامل من الرسم الواحد الإجمالي للإنتاج.

-الإعفاء الكامل من الحقوق الداخلية للإستهلاك الخاصة بالخمور والكحول المصدرة.

-إعفاء المصدرين من إجراءات التجارة الخارجية فيما يخص إصدار النماذج التي لا تتجاوز قيمتها القصوى500دينار جزائري كما أنها تمدد آجال إعادة حاصل التصدير خارج المحروقات من 99إلى120 يوم ويأخذ بعين الإعتبار إمكانية شحنها وتأثيره.

2/.الإجراءات الخاصة بالنقل:

تمنح هذه الإجراءات للمصدرين تخفيضا قدره50%على النقل الجوي والبحري بواسطة الشركات الوطنية البحرية والجوية وكذلك بنفس النسبة للشحن والتفريغ في الموانئ موازاة مع ذلك تم التفكير في تطبيق إجراءات تتعلق بالقرض والتأمين عند التصدير مع إنشاء شركة التأمين وتموين الصادرات.

3/.الإجراءات الخاصة بشروط التمويل:

تتيح هذه الإجراءات للمصدرين إمكانية تعبئة الموارد لخدمة التصدير ومن هذه الإجراءات إقامة نظام قرض لتمويل إستيراد المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة الضرورية لإنجاز عمليات التصدير وقد أتخذت قرارات لدعم هذا النظام تتمثل في منح ميزانية بالعملة الصعبة وتضبط على أساس إعادة حاصل التصدير وكذا تطبيق طريقة التصدير مع إعادة التسديد وكان آخر مرسوم تنفيذي يخص إحتكار الدولة للتجارة الخارجية يضبط كيفيات تحديد الشروط المتعلقة بإمتياز إحتكار الدولة للتجارة الخارجية وتتضمن مايلي:

*<u>في مجال الإستيراد</u>:

إمتياز إحتكار الدولة للتجارة الخارجية بعقد إداري تحدد بموجبه الدولة المتابعات والشروط التي يخضع لها أصحاب الإمتياز وتبين حقوقهم وواجباتهم إزاء الدولة حيث ينجز صاحب الإمتياز عمليات

إستيراد مطابقة لمخطط متوسط الأمد ضمن إحترام البرنامج العام للإستيراد،يمنح هذا الإمتياز بقرار مشترك بين وزير التجارة ووزير الإقتصاد بمدة المخطط متوسط الأمد على أساس الشروط ويحدد هذا الأخير البنود العامة التي يجب أن يخضع لها صاحب الإمتياز ويبين حقوقه.

* في مجال الصادرات:

عوضت رخصة التصدير ببطاقة أو شهادة التصدير تمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين التجار التابعين للقانون الجزائري وهي صالحة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد وتسلم هذه البطاقة وزارة التجارة ووزارة الإقتصاد بعد الطلب المقدم من طرف المؤسسات الإنتاجية في ظل الغرفة الوطنية للتجارة،يهدف هذا الإجراء إلى مراقبة صارمة وفعالة للسياسة الوطنية للتصدير عن طريق خفض عدد المتعاملين في الأسواق العالمية من جهة وترك نوع من المرونة للمؤسسات العامة على التموين الخارجي المنظم من جهة أخرى ورغم التخفيض في سياسة الإحتكار المنتهجة إلا أنه لم يتم إلغاء هذه القوانين حتى جاءت سنة 1990 لمشاهدة بوادر أولية لنظام جديد إتجاه إحداث بتر نهائي لسياسة الإحتكار.

المطلب الثاني:إحلال الإحتكار الخاص محل إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية.

يتجلى التوجه الحالي في خطط وبرامج التحرير الإقتصادي التي وضعتها الدولة في هذه المدة سواء بمفردها أو بإيعاز من الدول الصناعية المتقدمة أو من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي التي تدعو جميعها إلى ضرورة إجراء إصلاحات إقتصادية على الإقتصاد الوطني وإحداث تغييرات كلية وتحرير الإقتصاد الوطني من التسيير الإداري (تقريبه من إقتصاد السوق)،يمكن إعتبار أن البداية الحقيقية للإصلاحات الإقتصادية إنطلقت مع بداية الثمانينات وبالتحديد مع المخطط الخماسي الأول 1980-1984الذي حمل تصورا جديدا لكيفية تسيير الإقتصاد الوطني الذي لم يعد إختيار وإنما بات حتمية وهذا ما أكدته اللائحة الخاصة بتنظيم وتسيير الإقتصاد الوطني المقدمة للمؤتمر الخامس لحزب جبهة التحرير الوطني سنة1983التي تنص على أن نشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الإقتصاد الوطني ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور وطنية حقيقية بفضل الإجراءات المتخذة في مجال دعم الأسعار وتكيف النظام الجبائي وتحديد كيفيات تمويل ملائم وتخفيف الإجراءات الإدارية وتشجيع الوحدات المصدرة،كما أن الميثاق الوطني1986قد أكد هو الآخر على أهمية التصدير خاصة مع بروز المعطيات الدولية الجديدة والتي لها قرارات وإنعكاسات على إقتصادات الدول النامية ومن بينها الجزائر حيث تأكد الفقرة الأخيرة من الباب الثالث "إن توفير الشروط الضرورية لجعل الصناعة عدى قطاع المحروقات مصدرا دائما وصالحا للتراكم" لكن هذه المرحلة أعتبرت مرحلة التغيرات والتناقضات والتضارب في القوانين رغم الميثاق الوطني لسنة1986الذي يؤكد كسابقه بأن التجارة الخارجية هي محتكرة من طرف الدولة لأن هذا العمل يشكل مكسبا هائلا إذ دائما يخضع لقاعدة "المصلحة الوطنية"[1] وتم تأكيد هذه الفكرة في دستور1989في مادته 19على أن

[1] - الميثاق الوطني 1986 ، ص 218.

تنظيم التجارة الخارجية من إختصاص الدولة هذا العامل الذي أدى إلى العجز في موازين المعاملات التجارية وفي موازين المدفوعات حيث أدى بطبيعة الحال وبصفة تلقائية إلى تراكم في المديونية الخارجية التي بلغت26,6مليار دولار سنة1988وبسببها إنخفضت القدرة على الإقتراض من الخارج فضلا عن إنخفاض القدرة على التصدير وإتساع مجال الواردات[1].

الفرع الأول:إستقلالية التجارة الخارجية.

رغم التغييرات التي حدثت في العالم بأسره خصوصا سنة1998بعد إعلان"غورباتشوف" رسميا في مقر الأمم المتحدة بترك الحرية لدول شرق أوربا في إختيار تنظيمها الإقتصادي والإجتماعي وزعزعة قواعد المعسكر الإشتراكي من بولونيا إلى رومانيا مرورا بالمجر في ماي1998 وتشكسلوفاكيا ديسمبر1998وسقوط حائط برلين في نوفمبر من نفس السنة وإنهيار الحكومة الشيوعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وقد شكلت الوحدة بين ألمانيا الفدرالية وألمانية الديمقراطية ذروة التغيير في وسط وشرق أوروبا هذا ما أدى إلى سقوط الإتحاد السوفياتي وما تبعه من حل منظمة التعاون الإقتصادي في1991/06/28مما أدى إلى تراجع هذا الأخير من الساحة الدولية وترك المجال للولايات المتحدة الأمريكية تبرز بمثابة القوى العظمى الوحيدة التي عملت على تشكيل نظام التحالفات وتوسيعه ومن ثم تكريس شمولية الإستراتيجية الأمريكية العالمية في ظل النظام الدولي الجديد وأصبح الصراع على المستوى التجاري والإقتصادي بالدرجة الأولى وإنتقل العالم من فترة الحرب الباردة على المستويات السياسية،العسكرية والإيديولوجية إلى ما يمكن تسميته بالحرب الإقتصادية الباردة،بإعتبار الجزائر دولة من دول الحوض الأبيض المتوسط تأثرت بالمتغيرات الحاصلة والتي أدت إلى فشل السياسة التنموية التي إتبعتها مما أدى إلى تحويل نمط إقتصادها من نمط الإقتصاد المخطط إلى نمط إقتصاد السوق وذلك بإتباع سياسات إعادة الهيكلة الإقتصادية والخوصصة من أجل إنعاش إقتصادها.

الفرع الثاني:التصحيحات الهيكلية.

رغم التوجه الجديد إلا أن القوانين الداخلية للدولة الجزائرية بقيت محافظة على صياغتها في دستور1996 وهذا ما أكدته المادة 19 بنفس الألفاظ والعبارات هذا من جهة ومن جهة أخرى صدور قوانين ومناشير في هذه المرحلة مما جعل قوانينها في تناقضات على جميع الأصعدة حيث صدر في سنة 1988 قانون إستقلالية المؤسسات الذي يعتبر نقطة أساسية للإنطلاق نحو إقتصاد السوق زيادة على هذا صدر في أبريل1990قانون النقد والقرض حيث أوكلت له مهمة تنظيم السوق في المعاملات النقدية وفي نفس السنة أصدرت وزارة الإقتصاد منشورا وزاريا يعطي للمؤسسات الأجنبية توزيع منتجاتها في السوق الوطنية وعليه أعتبر هذا التاريخ حاسما لتطبيق إستراتيجية الإنعاش الإقتصادي وهذا بالإعلان عن برنامج الإصلاحات

[1] - دستور 1989 ، كتابة نص المادة 19 ، "تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة ، يحدّد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية وممارستها".

الإقتصادية حتى يتم المرور إلى إقتصاد السوق لأن الأسباب التي دعت إلى القيام بهذه الإصلاحات هي مركزية قرارات التسيير وعجز المؤسسات العمومية ومحدودية القطاع الخاص ووجود أزمات مالية وتفاقم المديونية الخارجية غير أنه سنة1992تم إتخاذ إجراءات جديدة متعلقة بمسألة الإستثمار وكيفية معالجته وطرق تشجيعه سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ومنه تم صدور قانون الإستثمارات93-12سنة1993الذي يحدد إجراءات الإستثمار وتمخض عن ذلك الإعفاء من دفع الضرائب وهذا حسب المناطق حيث نجد:

*الإستثمار العام يتم فيه الإعفاء من دفع الضرائب من2إلى5سنوات
*الإستثمار في المناطق النائية يتم فيه الإعفاء من دفع الضرائب من5سنوات إلى10سنوات.
*الإعفاء من الرسوم الجمركية للإستثمارات في المناطق الحرة
*إنشاء وكالة ترقية ومتابعة الإستثمار[1]

كل ما تم ذكره كان على مستوى القوانين والمنشورات الداخلية للدولة الجزائرية أما على الصعيد الخارجي فشهدت الجزائر عدة لقاءات و توقيعات على إتفاقيات.

1/.إتفاق ستاندباي:

قدمت الجزائر رسالة رغبة في23 مارس1994متمثلة في برنامج يحمل عدة مقترحات وبموجبه إستفادت بموارد مالية قيمتها800مليون دولار من الصندوق إلى جانب تسريح قروض كانت مجمدة من طرف ممولين أجانب.

2/.إتفاق التسهيلات الموسعة"Accord de Facilités":

مدته 3سنوات يتم فيه التفاوض بشكل ثنائي بين الجزائر ومجموعة السبعة الذين هم أهم دائني الجزائر.

3/.إعادة الجدولة مع نادي باريس:

بتاريخ 31ماي1994 وقع الإتفاق وتعلق بالأجل الذي ينتهي قبل30 مارس1993ويخص التسديد الذي يتراوح ما بين01جوان1994 و31ماي1995 هذا الذي يبدأ بعد أربع سنوات حيث يكون في السنة الخامسة أي1998بنسبة1.39 % من أصول الديون أما سنة1999 فبنسبة 2.17 وفي 2000 ب 3.06 % وفي 2001 ب 4.08 % و من هذا على مر 10 سنوات أي إلى غاية 2004 تكون الجزائر قد سددت 10.71% علما أنه في سنة 1995 تم جدولة الديون الخارجية للمرة الثانية وهذا من جراء إنخفاض أسعار النفط الذي أثر على ميزان المدفوعات.

[1] - عليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999 ، ص 76 ، 77.

4/.توقيع إتفاق مع نادي لندن[1]:

تم فيه إعادة جدولة 3مليار دولار من طرف ديونها التجارية الخاصة مع نادي لندن والتي تمثل70% من مجموع الديون الخاصة الجزائرية البالغة 4.7 مليار دولار أمريكي ويشمل هذا المبلغ آجال بين فاتح مارس1994 و31ديسمبر1997،هذه الإتفاقيات ساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك الدوليين ويعني تمويلا مشروطا تتجاوز قيمته 19 مليار دولار للفترة1994-1998في هذه الفترة بالذات أي بداية1998شهد الدينار الجزائري إنخفاضا ملحوظا والسبب يعود إلى مسايرة الجزائر لمفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي للدخول في الشراكة معه من جهة ومن جهة ثانية لعزمها على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،إذن إن التغيير النوعي في هرم السلطة الذي يمهد الطريق للدخول بسرعة في إقتصاد السوق هو فتح المجال أمام المبادرات الفردية وإعفاء الدولة من تحمل كل شيء وجعلها تقوم بالوظائف الكلاسيكية.

الفرع الثالث:تحرير التجارة الخارجية.

بعدما ثبت فشل الدولة في فكرة إحتكارها للتجارة الخارجية ظهرت فكرة التحرير وذلك وفق إمكانيات إنشاء هيئات وطنية وأجنبية للإستراد والتصدير وهذا بصدور قانون المالية التكميلي لسنة 1990 وصدور قانون 16-90 والمنشور63 الصادر في 20 أوت 1990 عن وزير التجارة والتنظيم،كل هذا كان أول خطوة في إتجاه إلغاء إجراءات النظام الذي كان سائد قبل التسعينيات وتعويضه بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك مباشرة بإعتبار أن البنوك هي همزة وصل بين المتعاملين التجاريين وهنا تجدر الإشارة إلى أن المادة 02 من قانون 90-10 أكدت على تثبيت قيمة الدينار في مجال العلاقات الخارجية ونتيجة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي إعتبر أن التجارة الخارجية أصبحت حرة وأنه ليس هناك وجود لفكرة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية أو فكرة الترخيص بالإستيراد أو التصدير على الرغم من إستمرار إحتكار الدولة للتجارة الخارجية إلا أن ما جاء به قانون 88 من تغييرات كان بمثابة النواة الأولى لبروز السياسة التجارية الخارجية الجديدة التي بدأت تظهر مع صدور هذا القانون متمثلة في تنويع مصادر التموين في البلاد وترقية الصادرات مع إمتيازات لمؤسسات عمومية إقتصادية وهيئات عمومية وتجمعات ذات مصلحة مشتركة حسب مفهوم المادة 33 من القانون رقم 12 الصادر في 01/ 88/01 كما تنظم وفق دفتر الشروط رخص الإستيراد حسب المادة 09 وما بعدها والمادة 183 تفتح أبواب الإقتصاد الجزائري أمام الإستثمار الخارجي وتعطي الأولوية للمستثمرين الأجانب الذين يضعون ثقتهم في الإقتصاد الجزائري ويرغبون فعلا في الإستثمار فيه وهذا يهدف إلى زيادة حجم المنتوجات التي تسمح بها الإستثمارات الأجنبية المقامة في الوطن وتوسيع الإستثمارات الداخلية المرتبطة بحركات التجارة الخارجية[2].

[1] - عبد الوهاب كيرمان ، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي ، الملحق الأوّل ، تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر ، 1998 ، ص 15.

[2] -عجة الجيلالي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125 ، 126 ، 127.

المطلب الثالث:التجارة الخارجية في ظل إقتصاد السوق.

نظرا للظروف التي عاشتها الجزائر أثناء تبنيها النظام الإشتراكي وما أداه من تصدعات في الإقتصاد كان لابد عليها من تغيير نظامها الإقتصادي إلى الأحسن وقد رافق هذا التحسن قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الإقتصادية المتتالية والواسعة النطاق التي مست جميع جوانب النشاطات الإقتصادية بمختلف القطاعات.

الفرع الأول:تعريف إقتصاد السوق.

يسمى كذلك بالإقتصاد الرأسمالي ويقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق،إقتصاد السوق هو إقتصاد العرض والطلب والمنافسة الحرة وتحرير الأسعار من أي قيد ما عدا المنافسة الحرة غير الإحتكارية ويعتمد بشكل أساسي على الملكية الخاصة للأفراد والمؤسسات،مع ذلك فإن إقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الإقتصادية وقد تمت إعادة تقييم إقتصاد السوق بعد الأزمة المالية العالمية الحادة أواخر عام 2008[1].

الفرع الثاني:دوافع التحول إلى إقتصاد السوق.

نظرا للإنخفاض المستمر لسعر البترول وقيمة الدولار في منتصف الفترة الثانية من عشرية الثمانيات ظهرت بداية إنعطاف عنيف لظروف الجزائر الإقتصادية والإجتماعية ووجدت الكثير من الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد الوطني أدت بها إلى إجراء سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية بغية التحول إلى إقتصاد السوق ولعل أهم هذه الدوافع التي أدت إلى هذا التحول الجذري ما يلي[2]:

1/.الدوافع الداخلية:

*<u>إرتفاع معدل التضخم</u>:

يعود سبب إرتفاعه إلى التوسع المستمر للكتلة النقدية حيث عرفت زيادة ب20% كل سنة وهذا منذ بداية الثمانينات ويرجع هذا إلى العجز النقدي للخزينة حيث بلغ190 مليار دج (9.5 مليار دولار)وكذا العجز المالي للمؤسسات العمومية المغطى من طرف البنوك الإبتدائية بواسطة تمويل من بنك الجزائر والبالغ 126مليار دينار(6 مليار دولار).

[1] - http://www.wikipedia.org

[2] - طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001 ، ص 118.

*نقص التسيير البنكي:

في نهاية1990 كانت50% من الكتلة النقدية المتداولة خارج المسار البنكي أي ما يعادل 170 مليار دج.

*التطور الكبير للأجور:

من دون أن يقابله تطور في الإنتاجية إذ في الوقت الذي عرفت فيه هذه الأخيرة إنخفاضات فإن الأجور عرفت إرتفاع بنسبة33%.

*العجز المتواصل في الموازنة العامة:

حيث كان رصيد الميزانية في أغلب الأوقات لفترة الثمنينات في حالة عجز.

*إعتماد الميزانية في مواردها على إيرادات المحروقات:

التي تعتبر غير مستقرة ومرتبطة بأسواق عالمية حيث أن إنخفاض سعر البرميل الواحد من البترول من27دولار سنة1985إلى14دولار سنة1986أدى إلى تقليص في الموارد قدره 4.8مليار دولار.

*تزايد النفقات العامة بفعل تزايد النفقات التجارية:

عدم كفاءة الإدارة الجبائية في التحصيل الضريبي نظرا للسلبيات الكبيرة للجهاز الضريبي و كذلك إنتشار ظاهرة التهرب الجبائي.

*ركود الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته:

حيث يمكن ترجمة هذا الركود في التراجع الكبير لنسبة النمو الإقتصادي.

*ركود الجهاز الإنتاجي وإنخفاض حجم الإستثمارات:

أصبح من الصعب تلبية طلبات التشغيل التي بدأت تعرف إرتفاعا منذ1986وهكذا بدأت أزمة البطالة تظهر للعيان فإرتفعت معدلات البطالة من16.5%سنة 1985إلى17% سنة1987 ف19% سنة 1989.

2/.الدوافع الخارجية:

من خلال إظهار الإختلالات الهيكلية الخارجية نبرز أهم الأسباب الخارجية فيما يلي:

*تفاقم المديونية وعبء خدمة الدين:

حيث إرتفعت الديون إلى18.46 مليار دولار سنة 1985 بعد أن كانت 16.16 مليار دولار سنة 1981 إلى أن وصلت 24.94 مليار دولار سنة 1989.

*تزايد خدمة الدين:

أصبحت تمثل أكثر من80% من حصيلة الصادرات فتطورت من0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى أن وصلت 7 ملايير دولار سنة 1989.

*صعوبة دخول الجزائر إلى الأسواق العالمية:

إبتداء من سنة 1987 وذلك لتشكيك دائنو الجزائر في مقدرتها على الوفاء بالدين خاصة بعد إنهيار أسعار النفط في السوق العالمية في منتصف الثمانينات.

*عدم تنوع العملات المكونة بالديون الخارجية:

بحيث تتكون من أربعة عملات رئيسية هي الدولار الأمريكي،الين الياباني،المارك الألماني والفرنك الفرنسي حيث أن هذه الهيكلة أثرت بشكل سلبي على حجم المديونية .

الفرع الثالث:الإصلاحات الإقتصادية بعد 1994.

في بداية 1994طرأ تدهور آخر في الإقتصاد الجزائري إذ حدث إنخفاض آخر في أسعار النفط مما قاد الإقتصاد إلى حافة الأزمة في ميزان المدفوعات والذي إتسم بخسائر في الإحتياطات وصلت إلى 1.5مليار دولار أي حوالي شهر من الواردات ومن جراء هذه الوضعية المزرية إضطرت الدولة إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي والذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي1994 وذلك من خلال عقد إتفاق للإستعداد الإنمائي مدته سنة تم إبتداءا من 1995 من خلال عقد إتفاق التمويل الموسع لمدة ثلاث سنوات.

1/.أهداف الإصلاحات الإقتصادية:

كان البرنامج الإصلاحي القائم منذ1994 يرمي إلى أربعة أهداف رئيسية[1]:

*رفع معدل النمو الإقتصادي بغية إستيعاب الزيادة في القوة العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

*الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

*خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات السكانية الأكثر تضررا.

*إستعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من إحتياجات النقد الأجنبي.

ولتحقيق هذه الأهداف قررت الجزائر تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن إرتفاع أعباء خدمة الدين وذلك بتطبيق برنامج شامل لإعادة جدولة الديون بما يزيد عن17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع خاصة وأنها وجدت نفسها أمام توقف شبه كلي عن تسديد ديونها إذ تجاوزت نسبة خدمة الدين 100% من مداخيل التصدير خلال الثلاثي الأول من سنة 1994وعليه شرعت الجزائر في تطبيق برنامج شامل للإصلاح الإقتصادي وقد مس مختلف القطاعات.

[1] - Louloud Hedir: l'économie Algérienne à l'épreuve de l'OMC, ANEP, Alger, p 23.

2/.إصلاح السياسة التجارية الخارجية[1]:

إستمر العمل بالتعليمة رقم 625 التي أعلنت من جديد العودة لمراقبة التجارة الخارجية إلى أن أصدرت التعليمة رقم13المؤرخة في12 أفريل1994 لتلغي التعليمة السابقة وأهم ما إحتوته هذه التعليمة هو رفع جميع القيود على عمليات إستيراد البضائع وهذا إنطلاقا من 01 جانفي1995 وبالموازاة مع ذلك عملت الحكومة إبتداء من هذه السنة على تحسين الحساب الجاري في المدى المتوسط والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والسعي إلى تخفيض المديونية والعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ودعمها بكل الوسائل حتى تلعب دورها الكامل في التنمية الإقتصادية ولتحقيق هذا الهدف تم وضع الإطار التنظيمي المتمثل في مؤسسات لتنمية الصادرات مثل الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة،الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية كما تم إتخاذ إجراءات لتحرير التجارة الخارجية أهمها تخفيض نسب التعريفة الجمركية.

وتماشيا مع عقد إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والإستعداد للإنضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة فإنه تم تحديد نسب جديدة للتعريفة الجمركية(0%،5 %،15%،30%)كما تم إلغاء القيمة المحددة إداريا وهي عبارة عن رسم تم إنشاءه بغرض حماية الإنتاج الوطني ويفرض على المنتوجات الأجنبية المنافسة للمنتوجات الوطنية وتم تعويضه بالرسم الإضافي التقديري الذي قدرت نسبته سنة 2003 بـ 36 % مع العلم أن هذا الرسم يتم تخفيضه سنويا بمعدل12% إلى أن يتم إلغاؤه نهائيا في سنة 2006.

نتائج الإصلاحات الإقتصادية التي تعتبرها الدولة إيجابية قد لا تدوم مظاهرها الإيجابية فيها إذا لم تقم بوضع إستراتيجية إقتصادية شاملة هادفة إلى تأهيل إنعاش إقتصادها وخاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي الكبير الذي تعرفه الجزائر وهذا في إطار التوقيع على إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ودخولها حيز التنفيذ وكذا إنضمامها المحتمل إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] - مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) - دار الحامد ، عمان ، 2009 ، ص 45.

المبحث الثاني:الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.

عرف الإقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة إقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 هذه التحولات تزامنت مع تطورات إقتصادية عالمية أصبحت تضغط على الإقتصاد الجزائري وتدفعه إلى ضرورة التفاعل والإندماج بصفة واسعة ومفتوحة مع مختلف الفعاليات الإقتصادية الدولية.

و بعد التصحيح الهيكلي الذي فرض على الجزائر من طرف صندوق النقد الدولي وإستقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية يضاف إلى ذلك توقيع الجزائر على إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي يتميز بالطابع التجاري في محوره الإقتصادي والذي يركز على ضرورة تحرير التجارة الخارجية غذت الحاجة إلى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمرا لا مفر منه بل يكاد لازما.

المطلب الأول:خصائص الإقتصاد الجزائري.

يعتبر الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصادات الأخرى جزء من الإقتصاد العالمي وهذا نظرا للعلاقات المالية والتجارية التي تربطه بالعديد من الدول وعليه لابد أن نشير إلى أن التعرف على ظروف الإقتصاد الوطني يعتبر منطلقا ضروريا لتقييمه و على هذا سنتطرق في البداية للمناخ الإقتصادي الكلي وإلى الجوانب الإيجابية والسلبية فيه.

الفرع الأول:إقتصاد المديونية.

يمكن القول بأن الظروف الإقتصادية للدول النفطية عموما والجزائر خصوصا جيدة وهذا جراء الإرتفاع المستمر لأسعار البترول في الفترة الممتدة عموما من سنة 2000 إلى غاية النصف الأول من سنة 2008 مع العلم أن بداية الأزمة الإقتصادية كانت أواخر2007 وقد إستطاعت الجزائر أن تقضي على الإختلالات المالية الكبيرة التي كان يعاني منها الإقتصاد بفضل السياسات الرشيدة وهذا بإعتراف مؤسسات"بروتن وودز" فقد تمكنت الجزائر من تحقيق نسب نمو جيدة خارج قطاع المحروقات بفضل سياسة الإصلاحات الإقتصادية والإنفاق على البنى التحتية فيما عرف بسياسة الإنعاش الإقتصادي بالإضافة إلى جذب الإستثمارات الأجنبية وبالرغم من سلسلة الإصلاحات التي أجريت إلا أن على الإقتصاد الجزائري لايزال يتميز بخصائص سلبية من شأنها أن تحول بينه وبين الإندماج في الإقتصاد العالمي.

فبالرغم من إنخفاض الديون الخارجية حيث قدرت سنة 2000 بـ 25.2 مليار دولار وفي 2001 بـ 25.5 مليارردولار ثم إنخفضت إلى 22 مليار دولار في2003 و21 مليارردولار في 2004 و16.9 مليار دولار في 2005 إلا أن الإقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من الحلقة المفرغة للمديونية التي تبقى تشكل قيدا بالنسبة

للإقتصاد الوطني وخاصة أن هذا الإنخفاض جاء نتيجة إرتفاع عائدات الصادرات بسبب إرتفاع سعر البترول الذي تتحكم فيه السوق الدولية بفعل العرض والطلب.

الفرع الثاني:إقتصاد ريعي.

يقوم على إستراتيجية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الإحتياطات وضرورة إستخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها والعدالة في توزيع منافعها هذا ما جعل الإقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية حيث أن خاصية الإعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام وتشكل64% من الإيرادات العامة للدولة تنمي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية.

الفرع الثالث:إقتصاد لايكاد يخلو من الفساد.

أضحى الفساد يؤثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته ويحد من كفاءة السياسات والمؤسسات الإقتصادية ويعطل المنظومة القانونية وقد إزدادت شبكات الإقتصاد الموازي وتنامت أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته الأمر الذي سيؤثر في السياسة الإقتصادية اللازمة لتأهيل الإقتصاد الجزائري بالتالي إعاقة الإندماج في الإقتصاد العالمي[1] .

المطلب الثاني:إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد ملاحظ لدى "GATT" ورغم أنها لم تكن لديها العضوية الكاملة نتيجة إحتكارها التجارة الخارجية إلا أنها تأثرت إلى حد كبير بمبادئها خاصة في ظل أسلوب الإستقلالية المتجه نحو تبني إقتصاد السوق ويبدو أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أمرا حيويا يتيح لها فرصة التواجد حتى في حالة الإنخراط في المنظمة وعليه فإن الإنضمام إليها يدخل في إطار الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها والتي تهدف من خلالها إلى إرساء إقتصاد السوق وبالتالي إندماج الإقتصاد الوطني ضمن الإقتصاد العالمي.

[1] - سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام وآفاقه ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008 ، ص 63 ، 64.

الفرع الأول :دوافع وأهداف الإنضمام.

هناك عدة دوافع من أجل سعي الجزائر للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

1/.دوافع إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في إتخاذ قرار الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

*الإندماج في الإقتصاد العالمي:

حسب تقرير قدمته المنظمة العالمية للتجارة والخاص بـ1998 أعلنت فيه أن نمو التجارة الخارجية يعرف زيادة سريعة خلال السنوات الأخيرة،وهذا بعد التراجع الكبير الذي حدث سنة 1995 إذ توسع هذا النمو من جانب الدول المتقدمة حسب تفسير المنظمة راجع إلى السياسات الداخلية الموجهة للتنمية والتي دخلت حيز التنفيذ والتي تقتضي تحرير التجارة الخارجية كما أن التوسع السريع للمبادلات التجارية بين الدول النامية يشكل إرتفاعا مدهشا في نسبة النمو وأمام هذه التطورات في الإقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الإندماج في الإقتصاد العالمي[1].

*إنعاش الإقتصاد الوطني:

يترتب عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية التجارة إرتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والإمتناع عن إستعمال القيود الكمية مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء وبالتالي إرتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الإقتصاد الوطني كما أن زيادة المبادلات التجارية قد يسمح بإحتكار المنتجات المحلية بالأجنبية وبالتالي الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة والتي بدورها تساهم في إنعاش الإقتصاد الوطني.

*تحفيز وتشجيع الإستثمارات:

يعتبر هذا المسعى الذي تعمل الجزائر على تحقيقه نقطة تحول مصيرية يتوقف على نجاح الإصلاحات الإقتصادية فيها فتقوية الإستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الإقتصاد الوطني ورغم المؤشرات الإقتصادية المتذبذبة في الجزائر فمن المحتمل جدا أن يتزايد حجم الإستثمارات إبتداء من الإستثمار الحكومي وذلك لكون السوق الجزائرية ذات طابع إستراتيجي مهم جدا وعلى الجزائر توفير شروط ملائمة للمستثمرين في كل المجالات لجلب رؤوس أموال إستثمارية جديدة منها:

[1] - لعشب محفوظ ، المظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006 ، ص 50.

– تطوير مجال التأمينات المتعلقة بالإستثمار.

– ضمان إستقرار البيئة الداخلية .

– عدم التميز بين المستثمرين المحلين والأجانب سواء في مجالات الإمتيازات التحفيزية والإعفاءات الضريبية إضافة إلى بعض الضمانات الأخرى التي من شأنها جلب رؤوس الأموال إلى الجزائر وتوزيعها على كل القطاعات المالية والإنتاجية.

*الإستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة :

منحت المنظمة العالمية للتجارة مزايا للدول الأعضاء تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للإنضمام إليها إذ أن الجزائر تستلزم الإستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها عضو ومن جهة ثانية بصفتها دولة نامية.

2/.آفاق إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

منطلق تطوير إقتصاد الجزائر من خلال الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يستدعي لتحقيقه إستراتيجية ذات بعد قصير ومتوسط وطويل المدى إذ تشير كل التوقعات على ذلك ومن هنا يمكن أن نتوقع بعض الآفاق والتحديات والرهانات المترتبة على إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المدى القصير،المتوسط والطويل وذلك تبعا لبعض المؤشرات التي تعتبر ضرورية[1].

*الجهازالمالي:

سيكون لتحرير الخدمات المالية تأثيرا إيجابيا على الإقتصاد الجزائري في المدى المتوسط والطويل غير أنه في المدى القصير يتوقع أن تتأثر سلبيا المصارف المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة التي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف العالمية وتتأثر أيضا المؤسسات العالمية والقطاعات التي كانت تحصل على مزايا إئتمانية تفضيلية لكن تشير المؤشرات على المدى المتوسط والطويل بأن يكون هناك تأثر للأسواق المالية الجزائرية بظواهر العولمة في هذا المجال وذلك بسبب إنفتاح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية ودخول الجزائر الإتفاقيات الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه يمكن إجمال التغيرات المستجدة على القطاع المالي والمصرفي الإقليمي العالمي في أربع تغيرات مهمة يتوقع أن يكون لها أبلغ الأثر على المصارف المحلية الجزائرية وهي:

– تحرير عولمة الخدمات المصرفية.

–تحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف المحلية.

–إنتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت.

[1] - كلثوم كياني ، التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، دراسة حالة : الجزائر ، المغرب ، تونس ، مذكرة ماجستير ، باتنة ، 2007 ، ص 115.

-إزدياد الحاجة للإندماج في المصارف الأجنبية.

ضف إلى ذلك أن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرض عليها منح المصارف الأجنبية نفس معاملة المصارف المحلية ومن هنا يصبح بإستطاعة المصارف الأجنبية دخول الأسواق المحلية الجزائرية وإستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوفرة في السوق المحلية وسيؤدي تحرير وعولمة الخدمات المالية إلى توفير الخدمات المصرفية الشاملة في الأسواق المالية المحلية.

*التكنولوجيا:

تعبر فكرة توطين التكنولوجيا والعمل على كسب كل مستحدث تكنولوجي علمي وتقني جديد من أبرز التحديات التي تقوم الجزائر بالعمل على إستهدافها مستقبلا وذلك بتفعيل التقدم التكنولوجي في كل المستويات الإقتصادية،الإجتماعية،السياسية والثقافية.

وجود فاصل علمي وتكنولوجي عميق بين الدول المتقدمة والجزائر يجعل هذه الأخيرة تواجه تحدي صارم في هذا الميدان حيث تعاني مؤسساتها العلمية والتكنولوجية من ضعف جديد وغياب شبه تام على المستوى العالمي وهي بعيدة كل البعد عن الثورة العلمية والتقنية التي تعتبر في وقتنا الحاضر مفتاح التقدم والإزدهار، تشير الدراسات على أن الإقتصاد الجزائري سيبقى مستهلكا لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية خلال عقود قادمة كما كان عليه الحال خلال عقود مضت وتدل بعض الدراسات والتقديرات على أنه بعد التبعية التكنولوجية سيتعاظم وأن هذا النقص من المعارف والمعلومات سيساهم في زيادة التكاليف بنسبة 40% ولهذا يجب على الجزائر في إطار فتح إقتصادها وتحرير تجارتها الإستفادة قدر الإمكان من تطوير نظمها العلمية والمصرفية والمعلوماتية مع الدقة في الإختيار التكنولوجي والتأقلم مع التكنولوجيا المستوردة ومهما يكن فإن معالجة هذه المشكلة تكمن في تعميق عمليات البحث والتطوير الذي مازال متخلفا في بلادنا لإنخفاض حجم الإنفاق فيه وتخلي الحكومات عن الأدمغة التي وجدت مكانا لها في دول أخرى متقدمة.

*التمويل الخارجي:

في الوقت الذي تزايدت حاجات الجزائر إلى الإقتراض أصبح هناك تشديد في شروط الإقراض الجديد وفي رفع أسعار الفائدة كذلك وكذا المطالبة بضمانات متنوعة وهكذا وبتوفر كل الضغوطات وجدت الجزائر نفسها منزلقة في طريق إنكماشي خطير ناتج عن النمو الكبير في أعباء خدمات الديون التي وصلت ذروتها حينما أصبحت مبالغ خدمة الدين تزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة وفي ضوء الظروف الحالية والتحسنات التي عرفها الإقتصاد الجزائري وتدعيم الخزينة والتقليص والقضاء على جزء من الديون والفوائد المترتبة عليها في فترة قصيرة يمكن للجزائر تسديد أقساط ديونها مستقبلا،الشيء الذي يضعها محل ثقة أمام

الدول المقرضة إضافة إلى أنه يتيح لها الفرصة للحصول على تمويل خارجي في الوقت الذي تزايدت حاجاتها للإقتراض.

*التعاون الدولي

إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة سوف تكبر لا محالة دائرة تعاملاتها بتبنيها لسياسة التعاون الدولي والتي تضمن لها حاليا ومستقبلا تحقيق ما يلي:

– فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية وتوفير الشروط الضرورية للإستثمارات الأجنبية.

– إعادة التوازنات الإقتصادية الكبرى وتطبيق ما يعرف ببرنامج التكييف الهيكلي تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية.

– تحقيق الديمقراطية التي تضمن التداول على السلطة وتكون أداة للمراقبة الشعبية الأمر الذي يؤدي إلى الإستقرار السياسي وتوفير الأمن.

– تطوير الآليات التنافسية الإقتصادية المتمثلة في توفير منتوج ذو جودة عالية وأسعار منخفضة بكميات كبيرة.

– محاربة الجريمة المنظمة لتوفير أجواء آمنة.

– القضاء على الهجرة بجميع أشكالها خاصة هجرة الأدمغة من خلال توفير الظروف الملائمة محليا لإستثمارها.

– القضاء على الأسواق الموازية والإقتصاد غير الرسمي والمتاجرة غير الشرعية وتبييض الأموال.

–إحترام حقوق الإنسان في جميع ميادين الحياة.

–الإشتراك في وضع برنامج الحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث.

إستنادا إلى ما سبق يتضح لنا أن التعاون الدولي لم يعد يقتصر على المساعدات النقدية والمالية بل تعدى ذلك إلى المساهمة المباشرة في الحياة الإقتصادية للدول ولكي يحقق التعاون الدولي أهدافه المرجوة منه في تحقيق التنمية في الجزائر ينبغي له أن يقترن بالجهود الذاتية لها لتحويل وتثبيت إقتصادها الوطني على المقاييس الإقتصادية الدولية.

و ما يمكن قوله هو أن الجزائر تخوض مفاوضات صعبة مع المنظمة العالمية للتجارة وهذا يعني ضرورة إمتلاك قدرات تفاوضية عالية لا تستهين بالقدرات التفاوضية لأعضاء المنظمة وبالتالي لا نتخيل أننا

سنخرج من هذه المفاوضات دون أن نقدم تنازلات فهذا من المستحيلات لكن إذا فرض علينا الأمر الواقع فلتكن تنازلات ذات آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية يمكننا أن نتعامل معها بطريقتنا الخاصة.

الفرع الثاني:إجراءات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يقتضى الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قيام الجزائر بسلسلة من التأهيلات شملت ميكانيزمات الإقتصاد الكلية الداخلية والخارجية لأن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أصبح أكثر صعوبة بحكم أن الجزائر مجبرة على إجراء المفاوضات الثنائية مع كل عضو في المنظمة هذا ليس بالأمر الهين نظرا للتحديات والرهانات التي تواجه مسيرة الإقتصاد الوطني.

1/.الإلتزامات والحقوق[1]:

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الوفاء بمجموعة من الإلتزامات والحصول على مجموعة من الحقوق التي تكون على وللجزائر بعد الإنضمام نوجزها فيما يلي:

*الإلتزامات

– حرية المنافسة والإلتزام بعدم التمييز بين الدول أو بين الإنتاج الوطني والأجنبي.

– التخلي عن دعم الصادرات.

– تجنب سياسة الإغراق.

– الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية والكمية.

– قبول مبدأ التقييد الكمي في الأحوال الإستثنائية لحماية ميزان المدفوعات وتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية.

* الحقوق:

– إلتزام الأطراف الأخرى أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الدولة العضو في كافة المجالات التي تشملها الإتفاقات أي أن الإلتزامات العامة الواردة في الإتفاق تمثل نفسها حقوقا لباقي الدول الأعضاء.

– حقوق نفاذ السلع والخدمات الوطنية إلى أسواق الدول الأخرى وذلك وفقا لحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول باقي الأعضاء.

– تمكن الأعضاء من الدفاع عن مصالحهم وإلغاء الإجراءات التي قد يتخذها الشركاء التجاريون والمناقضة للإتفاقيات التي تم التوصل إليها بما يكفل التطبيق العادل على كل الأعضاء وهذا بناء على تسوية المنازعات التجارية الدولية المطورة في جولة أوروغواي.

[1] - أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993 ، ص 45.

– المشاركة في المفاوضات المستقبلية مما يكفل الدفاع عن المصالح التجارية التي تهم تلك الدول وصياغة الإتفاقات الجديدة التي تقرها الإجتماعات الوزارية.

إذا إلتزمت الجزائر بمختلف الإلتزامات المشروطة لقاء الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تضمن حقوقها.

2/.الإجراءات التي إتخذتها الجزائر لتحضير عملية الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

* تعديل المنظومة القانونية:

من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الإنضمام إلى المنظمة للعالمية للتجارة هي تعديل المنظومة القانونية وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض وذلك لأهمية التعريفات الجمركية في المفاوضات حيث أن:

– في1997 تم المصادقة على إتفاقية "بيرون" المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية وإعطاء القوانين الجزائرية مرجعية دولية وفتح القضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية والقوانين الدولية المنصوص عليها في الإتفاقيات.

– في أوت 2001 تم إصدار أمر رئاسي يتضمن قانون الإستثمار.

– تقديم الجزائر لإلتزام القيام بتعديل جميع التشريعات وستصبح مطابقة لأحكام التجارة الخارجية قبل نهاية 2003.

– توقيع الجزائر على الإتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة،حقوق المؤلف حماية العلاقات التجارية وبراءات الإختراع بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية.

*التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

– القانون التكميلي 1990 تم فيه إعادة الإعتبار لتجارة الجملة أي السماح بإستيراد السلع لإعادة بيعها وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

– برنامج الإصلاح الإقتصادي 1994 فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها وتمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة متعاملين خواص في التجارة الخارجية مما أدى إلى خفض الإحتكار حيث تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة 1995-1998.

– قانون المالية سنة 1996 أقر إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات كما تم تحرير

أسعار العديد من المواد وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح إبتدءا من منتصف1995 وفي نهاية1996 إلغاء دعم جميع المواد الغذائية[1].

*تطور مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– في1987/06/03 تقدمت الجزائر بطلب الإنضمام إلى "GATT".

– في1987/06/17 تم قبول طلب الإنضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "GATT"وعليه تم تنصيب فوج عمل.

– في1995/01/01 تم تحويل جميع أفواج العمل للإنضمام"GATT"إلى أفواج عمل مكلفة بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– سنة1995 قامت لجنة وزارية مشتركة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تم طرح حوالي500 سؤال من طرف الأعضاء وتمت صياغة مشاريع الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها في 1997 على أساس الأجوبة تم عقد أول إجتماع لفوج العمل المكلف بإنضمام الجزائر يومي23/22 أفريل 1998ثم تم توقيف المفاوضات في عام 1999 لتستأنف بعدها عام 2000 بصورة متقطعة.

– إعتبر فوج العمل هذه المرحلة ناضجة وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات وتم أيضا مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة2001 وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في جويلية2001وتم تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الإنضمام.

– عقد الإجتماع الثاني لفوج العمل في07 فيفري 2002 وتم تقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 20 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية أرسلت في مارس 2002 حيث تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية التنظيمية التي تمس المسائل التالية:

- حقوق الملكية الفكرية.
- الإتاوات الجمركية.
- الحواجز التقنية للتجارة.
- الوسائل القانونية للحماية التجارية.
- إجراءات محاربة الغش والقرصنة.

– إضافة إلى هذا تم تقديم برنامج إضافي في نوفمبر2004 يتشكل من 36 نص قانوني منه 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية وهنا تصل المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة حيث أن الطبعة الأولى من مشروع مذكرة فوج العمل قد تم دراستها خلال الإجتماع التاسع لهذا الفوج الذي إنعقد على مستوى المفاوضات متعددة الأطراف وتم خلاله طرح حوالي1500 سؤال وكان ذلك بجنيف2005/10/21 وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدة إجتماعات ولقاءات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع و الخدمات وقدمت الجزائر عروضها الأخيرة في جانفي2005.

[1] - مفتاح حكيم ، السياسة التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي ، أطروحة ماجستير ، ص 111.

وقد تلقت الجزائر بين 2008 و 2009 ما مجموعه 96 سؤالا من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة منها خمسة عشر لها تأثير على إقتصادها و التي بسببها لا زالت مسألة إنضمامها إلى هذه المنظمة تراوح مكانها منذ سنوات عدة.

وأرفقت كذلك هذه الإجابات بمذكرة توضح الوضعية الإقتصادية للجزائر وتطلعاتها الإقتصادية في ميدان المنظمة العالمية للتجارة كما أن الجزائر تأمل في إستكمال هذه المفاوضات.

الفرع الثالث:الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

يترتب عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ما يلي[1]:

1/.الآثار المتوقعة على الهيكل الإقتصادي:

*القطاع الفلاحي:

يعد موضوع تبادل المنتوجات الفلاحية من أكثر المواضيع تعقيدا وحساسية بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة وذلك لما يترتب عليه من نتائج وآثار مختلفة الخطورة والحظوظ وهذا ما أدى إلى تخفيض الدعم على المنتجات الفلاحية وذلك للتوفيق بين مصالح هذه الدول.

– إتفاق تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية: تعتبر إتفاقية تخفيض الدعم على المنتجات الزراعية من أهم نتائج جولة الأورجواي الممنوحة لمنتجي السلع الفلاحية وأهم عناصر هذا الإتفاق ما يلي:

- تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية،الحصص الموسمية،حصص الإستيراد ...الخ) إلى رسوم جمركية ويتم ربط هذه الرسوم وتخفيضها جنبا إلى جنب مع الرسوم الجمركية العادية على الواردات من السلع الزراعية.
- تخفيض قيمة الدعم الداخلي الذي يمنح لمنتجي السلع الزراعية والذي يأخذ شكل مبالغ مخصصة في الميزانية أو المبالغ التي تتنازل عنها لصالح المنتجين الزراعيين وقد تضمن الإتفاق إلتزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة هذا الدعم.
- تخفيض قيمة دعم التصدير والذي يعتبر الدعم النقدي المباشر الذي يتم تخصيصه في الميزانية ويخصص لتصدير السلع الزراعية.

يسمح الإتفاق بإعفاء الدول النامية من إلتزام تخفيض الدعم الداخلي إذا لم يتجاوز الدعم الإجمالي 10% من إجمالي قيمة السلع مقابل5% للدول المتقدمة كما يسمح الإتفاق للدول النامية بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي وهو دعم الإستثمارات الذي يتاح للزراعة كذلك تقديم دعم التصدير لمنتجاتها الزراعية غير مسموح به للدول المتقدمة وقد يأخذ شكل دعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي أو

[1] - قصاب سعدية ، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي ، مداخلة ، الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء...، الجزائر ، 2003.

تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من تلك المطبقة على شحنات الإستهلاك المحلي.

– آثار تخفيض الدعم: تعرف الفلاحة الجزائرية بإعتمادها الكبير على الظروف المناخية كما أن قيمة الدعم الحكومي لها لا يتجاوز2% وبالتالي فإن تطبيق إتفاق رفع الدعم من شأنه أن يرتب آثار سلبية وخاصة على المدى القصير وبالرجوع إلى نتائج نشاط التجارة الخارجية للجزائر نجد أنها تعتمد على الواردات لتغطية معظم إحتياجاتها من الأغذية وتبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي20%من مجموع الواردات حيث أن أكثر من80%من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الإستهلاك الواسع أما الصادرات من المواد الغذائية تمثل سوى1.08% من مجموع الصادرات.

وبما أن الميزان التجاري للمواد الغذائية للجزائر يسجل عجزا واضحا فإن كل تغير يطرأ على أسعار العرض والطلب على المواد الغذائية على المستوى العالمي يؤثر وبصفة مباشرة على إقتصادنا والتخفيض الكمي والمالي للدعم عند التصدير يؤدي إلى إنخفاض الصادرات وبالتالي يقل عرض المواد الغذائية في السوق العالمية مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار العالمية للمواد الزراعية الأساسية حيث تتفق كل الدراسات على أن المنتجات الزراعية ستشهد إرتفاعا معتبرا جراء الإلتزام بالترتيبات الجديدة للتجارة العالمية التي تعتمد على رفع الدعم عن المنتجات الزراعية الذي تقدمه بعض الدول خاصة الأوروبية سيكون هذا الإرتفاع في حدود40% تقريبا .

واردات الجزائر من المواد الغذائية تمثل حوالي 30% من حجم الإستيراد الكلي فإذا إرتفعت أسعار المواد الغذائية بالقدر المتوقع فإن فاتورة الإستيراد سوف تتحمل تكلفة إضافية لمقدار 1000 مليون دولار وبالتالي لا يمكن القول بأن إرتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الغذائية سوف يخلق أثر كبير على التجارة الخارجية الجزائرية لاسيما إذا ما بقيت المواد الغذائية تشكل النسبة الحالية لحجم الإستيراد،إرتفاع الأسعار العالمية على المدى القصير من الممكن أن يكون له ضغط كبير على ميزان المدفوعات الجزائري وبالتالي تكون النتائج وخيمة على قدرتها في تسديد الديون الخارجية كما أن ثقل الفاتورة الغذائية سيكون لها تأثير مباشر على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي الرجوع إلى المواد الغذائية سيئة النوعية نتيجة ضعف القدرة الشرائية،أما على المدى البعيد فمن المحتمل أن يكون لتخفيض الصادرات المدعمة أثر إيجابي على حجم الإنتاج في بلادنا لأن الآثار الظرفية للصادرات المدعمة ستؤدي إلى جلب الإستثمار في القطاع الزراعي وبالتالي يمكن الدخول إلى الأسواق الخارجية بسهولة شريطة أن تكون منتجاتها قادرة على المنافسة مما يستلزم تحسين الإنتاج للحصول على نوعية عالية.

من خلال ما سبق يمكن القول أن إتفاقية دورة الأورغواي المتعلقة بالزراعة لم تترك سوى تراكمات سلبية على الجزائر في حالة الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وخاصة على المدى القصير من خلال الفاتورة الغذائية التي تكون جد مكلفة.

*القطاع الصناعي:

لم يعرف هذا القطاع أي إختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بحيث توصلت جولة الأورغواي في هذا المجال (تجارة السلع الصناعية بإستثناء المنسوجات والملابس) إلى النتائج التالية:

- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية مع زيادة نسبة التعريفات المثبتة.
- زيادة واردات الدول المتقدمة الصناعية من السلع المعفاة من التعريفات الجمركية.
- إلغاء القيود الجمركية.
- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية على منتجات الموارد الطبيعية وتخفيض متوسط التعريفات الجمركية على المنتجات الإستيرادية.
- تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية في الدول النامية مع زيادة نسبة التعريفات المثبتة.

لا يمكن للجزائر التي لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تضل بعيدة عنها وهذا الإنضمام يلزمها بوضع سياسة صناعية وإستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية،خفض دعم الصناعات في الجزائر من دون تحقيق نجاح بارز على صعيد رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية يضعها في منافسة غير متكافئة مع المنتجات المشابهة للدول الصناعية والحديثة التصنيع والتي بلغت مستوى عال من الجودة والقدرة على المنافسة في السعر والنوعية.

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى مجموعة من الآثار على المدى القصير وأخرى على المدى المتوسط.

- على المدى القصير: سياسة الجزائر في حل أزمتها تبدأ بتحركها على مستوى محور إنتقال مؤسساتها العمومية إلى إقتصاد سوق حقيقي مع تطهيرها وقد نجم عن هذه السياسة آثار سلبية عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إمكانية تواجد غير متكافئ بين الشركات العالمية العملاقة وشركات وطنية لا تزال تنتهج طريقها الإصلاحي.
- التفتح الإقتصادي الواسع لأسواقنا على الأسواق العالمية سوف يسمح بكساد المنتجات الوطنية نتيجة للجودة العالية والأسعار المنخفضة التي تتمتع بها المنتجات المستوردة.

- كان من آثار التصحيح الهيكلي قيام الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل مباغت ومفاجئ فوجدت هذه الأخيرة نفسها في وضع تواجه فيه محيط القرارات الإقتصادية الكلية دون أن تكون مهيأة لذلك(تحرير الأسعار،معدلات الفوائد،تخفيض قيمة الدينار والإنفتاح الإقتصادي)،هدم البنية المالية للمؤسسات كان له آثاره السلبية على العمال فقد تعرضت المؤسسات التي تعاني من الصعوبات إلى حل عدد كبير منها وكنتيجة منطقية تم تسريح عدد كبير من العمال.

– على المدى المتوسط: تمتاز الصناعة الجزائرية بأنها تتركز على الموارد الخام حيث تمثل الصادرات البترولية 95% من إجمالي الصادرات وتبقى نسبة 2% من الصادرات هي صادرات صناعية ليست لها القدرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية بسبب إرتفاع التكاليف إضافة إلى قلة الإستعمال التكنولوجي وإختلال التوازنات المالية بالمؤسسات الإنتاجية،بذلك فإن النتائج سوف تكون وخيمة على الإقتصاد الوطني بصفة عامة وعلى المؤسسات الصناعية على وجه الخصوص وسيؤدي تحرير التجارة إلى:

- زوال الجهاز الإنتاجي الذي إستثمرت الجزائر مبالغ هائلة فيه (خاصة الصناعات الثقيلة).
- حل الكثير من المؤسسات التي لا تقوى على المنافسة.
- إستقطاب الجهاز الإنتاجي حيث سوف يتركز بقوة في المدن الكبرى وعلى الشريط الساحلي.

على ضوء ما تقدم تحظى المنتجات الصناعية بتخفيضات كبيرة على مستوى الحماية الممنوحة لها على خلاف باقي المنتجات والسبب هو أن معظم السلع الصناعية في التجارة العالمية منشأها البلدان الصناعية المتقدمة وتصل درجة تحرير تجارة السلع الصناعية إلى مستوى التحرير الكامل والجزائر ملتزمة كباقي الدول بتطبيق كافة بنود ترتيبات النظم الجديدة للتجارة الدولية وبصرف النظر عن تلك الآثار الكمية المتعلقة بإرتفاع مستوى البطالة والركود وإنخفاض الدخل فإن الخطر الأكبر من ذلك هو تشويه وتحطيم بنية الجهاز الصناعي الوطني بأكمله وإنهيار مكتسبات التصنيع القائمة.

وفي الأخير فإن العامل الأساسي والوحيد الذي يحدد نتائج الإنضمام على السياسة الصناعية هو مدى قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة ومدى إمكانية تحسينها.

*القطاع الخدماتي:

يعتبر مجال التجارة في الخدمات من المجالات الهامة والجديدة ويشمل قطاع الخدمات على الخدمات المتخصصة(المحاسبة القانونية،الضريبة،الهندسة والصحة البيطرية)،خدمات الحاسبات الآلية وما يرتبط بها(خدمات التركيب،خدمات تنفيذ البرامج وقواعد البيانات ومعالجتها) وخدمات البحوث والتطوير في العلوم الطبيعية والإجتماعية والإنسانية وغيرها من التخصصات الأخرى والخدمات العقارية وخدمات الإيجار والتأجير(السفن والطائرات وغيرها من الآلات والمعدات) وخدمات الأعمال المرتبطة بالإعلام والتسويق والإستشارات الإدارية والفنية والعلمية والتحاليل وتلك المتصلة بالزراعية والصيد البحري والتصنيع والتعدين والطاقة والصيانة إلى خدمات الإتصال والخدمات الإنشائية وخدمات التوزيع والخدمات التعليمية والبيئية

والخدمات المالية التي تشمل خدمات التأمين وإعادة التأمين والخدمات المصرفية والمالية وكذا الخدمات الصحية والإجتماعية والخدمات السياحة والأسفار وخدمات الرياضة والثقافة وخدمات النقل كما نلاحظ هناك خدمات أستثنيت من الإتفاقية وهي الأكثر إرتباطا بالسيادة الوطنية مثل خدمات الأمن والدفاع والعدالة.

فيما يخص وضعية هذا القطاع في بلادنا فهو لا يزال يعيش في حالة جد ضعيفة سواء على المستوى التنظيمي أو على مستوى المردودية إذ نجده بعيدا عن مستوى المنافسة الدولية رغم جملة الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر في هذا المجال بالموازاة مع سياسة الإصلاح الهيكلي للإقتصاد الوطني،في ظل هذه المعطيات ومع الخطوة التي الجزائر بصدد القيام بها وذلك بإنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة تواجهنا أسئلة عديدة أهمها،في ظل الظروف الراهنة التي تعيشها الجزائر هل قطاع الخدمات مهيأ لخوض غمار المنافسة مع الخدمات الأجنبية وذلك نتيجة فتح المجال أمام المنافسة الدولية والأهم من ذلك ما هي الإنعكاسات التي قد تفرز من جراء الإنضمام على هذا القطاع؟

الإجابة عن هذه الأسئلة تقودنا إلى تبيين إنعكاسات الإنضمام السلبية والإيجابية على السياسة المالية والمصرفية وكذا على الخدمات الأخرى[1].

– على السياسة المالية والمصرفية: تقتصرأغلبية المؤسسات المصرفية بالجزائر على ملكية المصالح الوطنية فإنها تجد نفسها بصدد فتح أسواقها أمام موردي الخدمات المصرفية والمالية من الدول الأعضاء وذلك طبقا للإلتزامات المدرجة في الإتفاقيات مع المنظمة العالمية للتجارة فيما يخص الخدمات المالية،كما أنها ستواجه شدة المنافسة على مستوى هذا القطاع وذلك في ظل قلة الفرص المتاحة لقلة الخدمات وبالتالي الآثار تكون مختلفة على مستوى السياسة المالية والجهاز المصرفي وفيما يلي سنحاول إبراز الإنعكاسات السلبية والإيجابية لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على هذا القطاع.

- الإنعكاسات الإيجابية:

➢تطور القطاع المصرفي الجزائري نتيجة إنفتاح الأسواق الجزائرية بشكل فعلي على موردي الخدمات المصرفية الأجنبية الذين يتمتعون بميزة نسبية في حقل صناعة الخدمات المالية والمصرفية وذلك بإدخال التكنولوجيا وتطوير الأجهزة المصرفية المحلية وترقيتها لبلوغ مستوى الخدمات المالية العالمية وتوسيع نطاق خدماتها الإئتمانية والإستثمارية.

➢تقوية المنافسة والحد من الإحتكارات القائمة في مجال الخدمات المالية والمصرفية وذلك عن طريق تكوين الخبرات المؤهلة في إطار التعاون مع موردي الخدمات المصرفية الأجنبية وتبادل الخبرة وذلك قصد تأهيل الخدمات المالية المحلية للتعامل مع الأسواق المالية الدولية.

[1] - دربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005 ، ص 66.

➢إنفتاح المؤسسات المالية الوطنية للقيام بأعمال مالية شاملة بعيدة عن التخصص القطاعي الضيق وكذلك قيامها بأدوار متعددة في أسواق رأس المال خاصة في النشاطات المصرفية والوساطة المالية والإستثمارية.

➢فتح المجال أمام القطاع الخاص للإستثمار في مجال الخدمات المالية والمصرفية بزوال حاجز ملكية الدولة لهذا القطاع.

➢زيادة كفاءة وفعالية الأسواق المالية المحلية وبالتالي تصبح حركة هذه الأسواق مكانا للتبادل الحر بين العرض والطلب على الخدمات المالية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تحديد الوضع التوازني لها محليا.

➢العمل على إستقبال التوجيه التصديري للخدمات المصرفية الأجنبية وذلك نتيجة لإزدياد شفافية ووضوح الإطار التنظيمي للخدمات المالية في الدول المتقدمة ومساهمتها في تحسين قنوات نفاذ خدمات الدول النامية التي من بينها الجزائر وذلك بإنشاء تبادل المعلومات حول أسواق الخدمات المالية والمصرفية.

➢إستفادة المتعاملين الإقتصاديين المحليين من الخدمات الأجنبية المصرفية والمالية وذلك من حيث السعر والجودة والوقت وكفاءة الأداء والتنوع في تشكيلة الخدمات.

- الإنعكاسات السلبية:

➢في ظل التواجد الكبير للمصارف الأجنبية والمزايا الخدماتية التي تتمتع بها من الجودة والقدرة على الوفاء بالإلتزامات سوف تشهد الأسواق المحلية للخدمات المالية والمصرفية منافسة غير متوازنة وذلك في ظل رداءة الخدمات المصرفية المحلية وعدم مطابقتها للمقاييس الخدماتية والمالية الدولية.

➢مواجهة مشاكل إضافية متعلقة بقيمة سعر الصرف وأثره الكبير على خفض القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي ضف إلى ذلك فقدان المصارف المحلية لميزة تحديد سقف سعر الصرف.

➢ببروز تكتلات مالية أجنبية ضخمة محليا سوف تعرف الحصص المالية للمصارف الجزائرية تراجعا في أسواقها المحلية وإفلاسا وعدم قدرة العديد منها على مواكبة التطور الهائل في صناعة الخدمات المالية والمصرفية الأجنبية.

➢تزايد المخاطر على المصارف المحلية الصغيرة تحت وطأة ظروف المنافسة الأمر الذي قد يدفعها للدخول في أنشطة تتسم بالمخاطرة مما يعرضها إلى إحتمالات الفشل والخسارة.

➢تأثير تحرير حركة رؤوس الأموال على السياسة النقدية حيث تؤدي تلك التدفقات عادة إلى زيادة التوسع النقدي وبذلك إنخفاض سعر الصرف الحقيقي وما قد ينتج عنه من تراجع في موقف الحساب الجاري المحلي.

➢لن تستطيع الوقوف في وجه التكتلات المالية والمصرفية العملاقة في الأسواق الخارجية كما أنها ستكون معرضة لخسارة جزء من حصصها في الأسواق المالية المحلية.

➢تراجع إقبال المستثمرين المحليين على الخدمات المصرفية والمالية المحلية نظرا لرداءتها وقلة ضماناتها وتعرض العديد من المصارف المحلية للإفلاس سابقا أدى بالمتعاملين المحليين إلى التوجه للتعامل مع موردي الخدمات الأجانب نظرا لما يتمتعوا به من مميزات وضمانات وكفاءات في ميدان الخدمات المالية والمصرفية.

➢نقص المحصول الجبائي من جراء تخفيض نسب الحقوق الجمركية وبالتالي تقلص الموارد المالية للميزانية العامة للدولة.

وبغرض مواجهة هذه الإنعكاسات السلبية يستدعي القيام بإستغلال الفرص التي تتيحها الإتفاقية بشأن تجارة الخدمات المصرفية وهنا يجب فتح خلال فترة السماح والمعاملة التفضيلية المجال أمام الإستثمار الأجنبي وإقامة عقود شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف وكذا العمل على إستقرار قيمة العملة الوطنية للنهوض بهذا القطاع نحو الأفضل،يمكن الإشارة هنا أنه جراء تحرير إتفاقية الخدمات المالية والمصرفية فإن الدول المتقدمة ستجني مكاسب إقتصادية ضخمة نظرا لتمتعها بميزة نسبية في عالم الخدمات المالية والمصرفية والجزائر عكس هذه الدول سوف تتحصل على مكاسب ضئيلة وذلك لتأخرها نسبيا في التحكم في هذا المجال.

– الخدمات الأخرى والمتعلقة بخدمات الأعمال: تتضمن خدمات البحوث والتطوير،الخدمات العقارية،خدمات الإعلان المرتبطة بالتسويق،خدمات مرتبطة بالزراعة،خدمات مرتبطة بالتصنيع،خدمات تعليمية،صحية،وكذلك بعض الخدمات التي يفترض أن ينطلق تحريرها بشكل تدريجي وهي خدمات النقل الجوي والبحري،خدمات الإتصالات الأساسية، الإتصالات عن بعد والسياحة...وغيرها.

إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يحتم عليها تحرير تجارة خدماتها الأخرى بما يتناسب مع التحديات العالمية في هذا المجال الأمر الذي يشكل مخاطر أكيدة على الإقتصاد المحلي الذي يبقى رهين الخدمات المحدودة والمتدنية أو يندمج بشكل سلبي أو متسرع ليصبح تحت تصرف المصالح الدولية ولقد أدى تحرير الأسواق المحلية الجزائرية إلى منافسة غير عادلة في مجال الخدمات الأمر الذي أفرز حتمية توقيع الجزائر على إتفاقيات تحرير بعض الخدمات الأخرى الأساسية والتي من بينها:

- خدمات الإتصال: يقتضي الإتفاق بإلتزام الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بمنح موردي الخدمات الأجانب الضوء الأخضر الذي يسمح لهم بممارسة أنشطتهم الخدماتية داخل إقليم الدولة وذلك بإستخدام شبكات الإتصالات العالمية والإستفادة من خدماتها بشروط معقولة ودون تمييز بين المورد المحلي والمورد الأجنبي وذلك بالنسبة للقطاعات التي تلتزم الدولة بتحريرها.
- خدمات النقل الجوي: يقتضي الإتفاق بإنشاء حقوق النقل الجوي التي تنظمها الإتفاقيات الثنائية من الإلتزامات العامة الواردة في إتفاق الخدمات ويقضي كذلك بتطبيق أحكام الإتفاق على خدمات النقل الجوي المعاونة والمتمثلة في خدمات صيانة وإصلاح الطائرات وخدمات تسويق النقل الجوي بالإضافة

إلى خدمات الحجز بالكومبيوتر وذلك مع إمكانية تطبيق أحكام الإتفاق على قطاع النقل الجوي ككل بما في ذلك حقوق النقل الجوي الأساسية خلال المفاوضات المقبلة.

- خدمات السياحة: يقتضي الإتفاق بإلتزام الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة بتهيئة الظروف المادية والمعنوية لإستقبال الأجانب من توفير الشروط الملائمة للراحة من أمن وإستقرار في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في إقليم الدولة المستضيفة.

الجزائر بفعل إنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة تجد نفسها مضطرة إلى تنفيذ ومراعاة كل الإلتزامات المتعلقة بتجارة الخدمات والإتفاقيات السابقة وكذا تحرير تجارة الخدمات من خلال فتح أسواقها المحلية أمام موردي الخدمات الأجانب وذلك عن طريق السماح لهم بالتواجد التجاري في إقليم الدولة بإنشاء شركة أو فرع أو مكتب في إقليم الدولة المستوردة للخدمة كي يمثله أو عن طريق السماح للأفراد الأجانب بالعمل في مشروعات خدماتية تلتزم الدولة بتحريرها وفتحها للمنافسة الأجنبية لكن هذا مع السماح لكل دولة بوضع الشروط التي تراها مناسبة لحماية مصالحها.

على ضوء كل ماسبق يمكن القول أن إنعكاسات الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة ستكون لها آثارا مكلفة جدا على قطاع الخدمات الجزائري نظرا لتأخره وعدم تهيئته لمسايرة المنافسة والمقاييس العالمية حيث يستدعي هذا القطاع تزويده بإطارات فنية تكنولوجية حديثة تسمح بإعطائه نفس جديد لمواكبة التطور الحاصل في مجاله على المستوى العالمي.

2/.الآثار المتوقعة على الهيكل الإجتماعي:

نتيجة بداية تطبيق الجزائر للإلتزامات الخاصة بإتفاقيات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يترتب على هيكلها الإجتماعي آثار سلبية وإيجابية نوجزها في بعض النقاط.

*الآثار السلبية

– القدرة الشرائية: يمكن التعبير عن القدرة الشرائية بتوفر السيولة مع تدني قيمتها الحقيقية وهذا ما تعاني منه حقيقة مداخيل المجتمع الجزائري،ترتب عن إتفاقية تخفيض قيمة الدينار مقابل العملة الصعبة (الدولار) إرتفاع مستوى الأسعار وفقدان قيمة النقد الحقيقية حيت أصبح مبلغ كبير من النقد يلبي حاجات ضئيلة جدا للمواطنين ضف إلى هذا إنخفاض المداخيل وعدم قدرة الطبقات المتوسطة والفقيرة تلبية معظم حاجياتها الأساسية أمام السلع التي تعتبر كلها محل إستيراد بالعملة الصعبة.

– البطالة: نتيجة لتحرير الأسواق ودخول المستثمرين الأجانب والسياسات التي بدأت الجزائر في تطبيقها من إعادة هيكلة المؤسسات والخوصصة تبلور مشكل تسريح العمال الذي أصبح أكثر تخويفا للكتلة العاملة التي يزداد عددها يوميا حيث تعرف الجزائر تضخما للعمالة في كافة مستويات مؤسساتها العمومية وأكثر من هذا توظيف عدد يفوق ما تتطلبه المؤسسة من عمال نتيجة إنتهاج سياسة تحرير السوق

المحلي،سوف يعرف سوق العمالة أزمة ذلك لزيادة العرض عن الطلب العامل الذي يفرز البطالة لعدد كبير من العمال القادرين عن العمل و تسريح العديد منهم نتيجة طرح العديد من المؤسسات العمومية لعملية الخوصصة.

– خروج المستثمرين الصغار من السوق: نتيجة لتحرير الأسواق الداخلية وفتحها أمام الموردين وما ترتب من إنخفاض قيمة التعريفة الجمركية عليهم ورفع الحماية من طرف الدولة على المستثمرين الصغار سوف تخلق منافسة غير عادلة بين المستثمرين المحليين الصغار والمستثمرين الأجانب نظرا لما يتمتع به هذا الأخير من خبرة وجودة النوعية وقلة التكاليف هذه المنافسة غير العادلة سوف تسرع من إفلاس وخروج العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سوق المنافسة وبالتالي تفقير العديد من الأسر.

– الفقر: ينتج عن تدهور القدرة الشرائية وتسريح العديد من العمال من المؤسسات وإفلاس الكثير من هذه الأخيرة ما يسمى بظاهرة الفقر التي تهدد كيان المجتمع والعائلة الجزائرية بصفة خاصة حيت تعيش معظم العائلات في مستوى ما دون الفقر عاجزة حتى على تلبية حاجياتها الضرورية من مأكل وسكن نتيجة تدهور الأوضاع الإجتماعية وترديها سوف تتوسع ظاهرة إنتشار الآفات الإجتماعية الخطيرة في المجتمع الجزائري وهذا ما سيقف عائقا أمام عمليات التنمية.

– الطبقية: في ظل إنتهاج الرأسمالية وفتح الأسواق الجزائرية على العالم سادت فكرة الغني يزداد غنى والفقير يزداد فقرا وقد سرع هذا بتلاشي الطبقة المتوسطة في المجتمع وسمح بظهور طبقتين،طبقة رأسمالية قيادية وطبقة العمال المنقادة وهذا ما يلاحظ الآن في المجتمع إذ أن أن هناك طبقة الأغنياء التي تتحكم في زمام الأمور الإقتصادية للبلاد وطبقة العمال التي تعيش في خدمة الطبقة الأولى وتحت رحمتها.

*الآثار الإيجابية:

بالرغم من كل السلبيات المترتبة على الهيكل الإجتماعي الجزائري من جراء فتح الأسواق إلا أنه تستوقفنا بعض الآثار الإيجابية التي يمكن التطرق إلى بعضها:

– تنمية وتطوير خبرات العمال: نتيجة لتدفق الإستثمارات المباشرة وإستراتيجيات الإنتاج المطبقة في الجزائر والدورات التكوينية للعمال والشراكة في التسيير برزت خبرات عمالية محلية مؤهلة قادرة على إتخاذ القرارات الإقتصادية الصائبة وقادرة على دفع عجلة التنمية المحلية بالطرق والمقاييس العالمية.

– تنوع ثقافة الإستهلاك: سمح دخول المستثمرين الأجانب بتقريب السلع والخدمات بأسعار معقولة وجودة عالية للمجتمع الجزائري كالأنترنيت والسلع والتكنولوجية المتطورة حيث إتسعت دائرة حاجيات الأفراد وتغيرت ثقافة إستهلاكاتهم نحو الأفضل.

– تحسن الخدمات المالية: ظهر مؤخرا في الجزائر تحسن ملحوظ في الخدمات المالية وخدمات شركات التأمين كان هذا نتيجة تبني هذه المؤسسات لتقديم خدمات على المقاييس العالمية وكذا إعادة هيكلة

العديد منها إضافة إلى إستفادة هذا القطاع من الدعم المالي المقدم من طرف المؤسسات العالمية المالية وكذا تغير ذهنية المجتمع الجزائري ورغبته في التعامل مع هذه المؤسسات الخدماتية.

بصفة عامة هذه بعض الآثار التي يمكن أن تنجم عن إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإن لم تتخذ الترتيبات اللازمة لمواجهتها والتقليص من حدتها سوف يتأزم وضع الهيكل الإجتماعي الذي يعتبر بمثابة ركيزة الإقتصاد الجزائري ويمكن أن نقترح بعض العناصر التي تساعد على التخفيف من أثر صدمة الإنضمام على الهيكل الإجتماعي من خلال:

- إعتماد مشاريع كبرى تمتص البطالة التي ستنجم على الإنضمام وتلك التي نعاني منها حاليا.
- إعتماد التكوين المتخصص الذي يحتاجه سوق العمل حتى لا نستمر في تكوين البطالين.
- تفعيل دور التكوين داخل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية على كل المستويات بما فيهم المسؤولين السامين في المؤسسة.

3/.الآثار المتوقعة على الهيكل السياسي:

نظرا لتأثر الهيكل السياسي الجزائري بالتغيرات التي عرفها الهيكل السياسي على المستوى العالمي يمكن إبراز عدة تأثيرات لإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على المستوى السياسي فيما يلي[1]:

*السيادة الإقتصادية للدولة تحت التهديد:

الجزائر على غرار العديد من دول العالم الثالث تسعى للتأقلم مع التحولات الكثيرة التي تحدث على المستوى العالمي فهي تتنازل عن جزء هام من سيادتها على القرار الإقتصادي المحلي ناهيك عن السيادة السياسية ويتجلى ذلك بوضوح إذا ما نظرنا إلى الإتفاق الموقع ما بين صندوق النقد الدولي حول إعادة الجدولة للديون الخارجية والذي أرغمها على القيام بالإلتزام ببرنامج التعديل الهيكلي تحت إشراف خبراء ممثلين له إضافة إلى وضع الإقتصاد الجزائري تحت المراقبة ومن جهة إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فمن غير المبالغ فيه هو القول أنها تقوم على الإنتقاص من السيادة الوطنية.

*التخلي عن القرارات السياسية:

نتيجة تحول الجزائر إلى إقتصاد السوق وفتح أسواقها عالميا تكون قد تخلت عن دورها وفعاليتها الإقتصادية لصالح القطاع الخاص المحلي والرأسمالي الأجنبي والشركات متعددة الجنسيات وبهذا التصور تكون الجزائر قد تخلت بصفة مباشرة عن وظيفتها الإقتصادية والذي ينتج عنها ضعف سيطرتها على القرارات السياسية هذا الذي يتيح للرأسمال العالمي والشركات متعددة الجنسيات السيطرة على النسيج الإقتصادي والقرارات الإقتصادية الأمر الذي يساعد على إلغاء العمليات الإقتصادية المحلية ويساهم في إضعاف وإلغاء دور الدولة لصالح قوى العولمة.

[1] - Abdelhamid Ibrahimi , l'économie Algérienne, O.P.U, Alger, 1991, p 388.

*التدخل الخارجي في إختيار إستراتيجية مناسبة:

تم إختيار إستراتيجيات الإصلاح الإقتصادي الوطني من إعادة هيكلة المؤسسات والخوصصة تحت ضغط الظروف الخارجية التي تمليها الإتفاقيات والمنظمات والمؤسسات النقدية العالمية على القرار الداخلي الجزائري نظرا لإرتباط و تزايد إعتماد هذا الأخير على التمويل الخارجي بالقروض وكذا الديون المترتبة عليها.

*سيطرة المستثمرين الأجانب:

سيطرة المستثمرين الأجانب من شركات متعددة الجنسيات وتكتلات إقليمية على أنظمة الحكم في الجزائر من خلال الدعم المالي للحملات الإنتخابية وإختيار القادة الذين يحملون في برامجهم سياسات تخدم مصالح هؤلاء الأجانب.

*التبعية للخارج في إتخاذ القرارات :

يستلزم إتخاذ القرارات محليا بمراعاة الإتفاقيات والشروط التي أمضت عليها الجزائر مع الخارج و بالتالي سوف يكون مآل العديد من القرارات السياسية والإقتصادية إلى قرارات شكلية تحوي في مضمونها التدخل الخارجي فإتخاذ القرارات سوف يستمر بالمصادقة الخارجية عليه وعليه فإن الجزائر لن تستطيع القيام بأي خطوة سياسية وإقتصادية حتى و إن كانت تخدم مصالحها.

*التحكم من خلال المجال الإقتصادي:

ظهرت هذه التبعية من خلال الأقمار الصناعية بشكل أعمق من خلال شبكات الأنترنيت التي تربط بين الجزائر والعالم حيث تم وضع رقابة لا حدود لمجالاتها ومداها على كل التغيرات التي تحدث على مستوى كل الأوضاع الإقتصادية،الإجتماعية والسياسية في الجزائر.

نتيجة لمواصلة مسيرة المفاوضات للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومحاولة التأقلم مع التحولات الكبيرة التي تحدث على المستوى العالمي تحتم على الجزائر أن تتنازل على جزء هام من سلطتها خصوصا على القرار السياسي.

المطلب الثالث:سبل مواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .

يقتضي على الدولة لمواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة القيام بترتيبات إستراتيجية داخلية وخارجية وذلك في نطاق الإعتماد على الإمكانيات والقدرات ومحاولة ترقيتها وتأهيلها بالتركيز على المستوى الداخلي والتأهيل على المستوى الخارجي للإقتصاد الوطني[1].

[1] - Mustaph Mukidech, l'Algérie entre économie de rente et économie émergente (1986-1999), Dehleb, Alger, 2000, p 68.

الفرع الأول:تأهيل الإقتصاد على المستوى الداخلي.

تأهيل الإقتصاد الجزائري على المستوى المحلي من أجل مواجهة الآثار السلبية للمنافسة الخارجية غير المتوازنة يقتضي الإعتماد على الإمكانيات الذاتية أولا وترقية قدرات الإقتصاد الوطني ثانيا ويتطلب ذلك القيام بمجموعة من الترتيبات أهمها:

1/.إعادة هيكلة القطاع العمومي:

يتميز هذا القطاع بمعدل بطالة كبيرة ويزداد بربع مليون كل سنة في الفئة النشطة وإعتماد كلي على منتوج واحد فيما يخص الصادرات البترولية وجهاز إنتاجي لا يعمل إلا بنسبة 50% كما يتميز بحساسية مفرطة للتغيرات الطارئة على المستوى الدولي،تعتبر هذه المميزات غير مشجعة للإقتصاد الجزائري فهي تعكس ضخامة التصحيحات التي يجب القيام بها من أجل تحقيق معدل نمو مقبول.

*أهداف إعادة الهيكلة:

- تخفيض أعباء عجز القطاع العام على الدولة.
- إعادة تنظيم وتأهيل القطاعات التي يمكن أن تساهم في عملية التنمية وتقليص البطالة.
- تكثيف النسيج الصناعي الذي يشكل القطاع الخاص الدولي المحرك الأساسي له ومن أجل هذا تم :

- إصدار قانون جديد للإستثمار(قانون 23-12) في 15 أكتوبر 1993.
- إيجاد توفير وزارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء وكالة لترقية الإستثمارات ودعمها ومتابعتها.
- إدماج الإقتصاد الوطني في السوق العالمي وبالتالي البحث عن تحسين الأداء والفعالية.

*مضمون إعادة الهيكلة:

تجسدت الخوصصة حقيقة في الواقع الحالي في الإقتصاد الجزائري ونلمس ذلك من خلال إصدار قانون المالية التكميلي سنة 1994 وإصدار القانون المتعلق بالإستثمارات وأخيرا صدور القانون 22/25 المؤرخ في 1995/08/26 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية،يمكن الإشارة إلى مراعاة بقاء سيطرة الدولة على القطاعات والمؤسسات الحساسة والإستراتيجية في ظل تطبيقها لعمليات الخوصصة وتطبيقا لمشروع الخوصصة تم طرح أكثر من 1000 وحدة مؤسساتية للخوصصة والشراكة في التسيير.

على الرغم من تعدد أهداف الخوصصة وكثرتها إلا أنها تهدف عموما إلى تحسين الأداء الإقتصادي الوطني من خلال:

– إعادة تحديد دور الدولة عن طريق تخليها عن دورها كمنتج ومسير هذا من شأنه إنقاص الإختلالات وإستعمال أحسن للموارد الوطنية خاصة المالية منها .

– تحسين الإنتاجية على المستوى الوطني التي تمثل دافع ومحرك أساسي من أجل الدخول لإقتصاد السوق.

– خوصصة العلاقات بين الأعوان الإقتصاديين تشكل القاعدة الأساسية في إقتصاد السوق.

ضغطت جميع هذه الدوافع على الدولة لتمر إلى الخوصصة ويمكن تبيين إتجاهين أساسيين للخوصصة،الإتجاه الأول هو خوصصة المؤسسات العامة الإقتصادية الذي جاء في 1994/14/16 والتي أنشئت لها وزارة خاصة هي وزارة إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية أما الثاني فهو الإنفتاح على الإستثمارات الخاصة وقد أنشئت له الدولة وزارة مكلفة بتنشيطه هي وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أما إنسحاب الدولة من الإنتاج كعون إقتصادي وجميع النشاطات ذات الطابع التنافسي لفائدة القطاع الخاص كمالك أو مسير وتبقى فقط محافظة على ممارسة ثلاث أدوار أساسية هي:

– دورها كمنظم يسهر على وضع الشروط القانونية والتنظيمية التي تسمح للإقتصاد الوطني أن ينشط بإنسجام مع فرص إحترامها.

– دورها كمحامي للمواطنين في حصولهم على السلع والخدمات بسهولة وبعدالة.

– دورها كمنشط للتنمية عبر السياسات المالية والنقدية التشريعية.

تقول النظرة السياسية أن إعادة الهيكلة هي تحرير القطاع العام وجعل آليات السوق وقوانينه هي المتحكمة في تنظيم النشاط الإقتصادي العام للبلاد ومن أهم التدابير المعتمدة في هذا المجال فيما يخص المؤسسات العمومية الإقتصادية نجد تحرير هذه المؤسسات من قيود المادة 05 من قانون 01/88 التي تجعل منها شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة تملك الدولة أو جماعتها المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة جميع الأسهم والحصص طبقا لنص المادتين 24 و25 من قانون المالية التكميلي الذي يسمح لهذه المؤسسات أن تبيع بعض أصولها الثابتة أو كل الوحدة وأن تفتح رأس مالها للمشاركة الخاصة في حدود 49%.

الإتجاه نحو إعادة هيكلة القطاع العمومي يدعو إلى تبني سياسة المحافظة على المؤسسات الإستراتيجية للدولة مع خوصصة كل المؤسسات غير القابلة للحياة أو غير القادرة على الإستمرار في الإنتاج والتطور وكذا تصفية كل المؤسسات التي لا يرجى منها النجاح في مواصلة نشاطها الإقتصادي.

2/.تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

* تطورات مستويات التجارة الخارجية:

تم تحرير التجارة الفعلي بعد إصدار التعليمة 03 سنة 1991 المتضمنة شروط وقواعد تمويل عمليات الإستيراد وتحديد مجال تدخل الدولة في إستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين وفي 1992/08/18 تم إصدار التعليمة رقم 625 التي تهدف إلى تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى أقل ما يمكن،نلاحظ بأن هذه التعليمة وضعت إجراءات حمائية لصيانة الإقتصاد الوطني وهذا ما يتنافى وشروط صندوق النقد الدولي وكذلك المنظمة العالمية للتجارة ومن ناحية أخرى من خلال التعليمة السابقة تم وضع مشروع للإستثمار الأجنبي يتم من خلاله تشجيع المؤسسات الأجنبية على المساهمة في المؤسسات العمومية التي تمت خوصصتها فإن هذا القانون ألغى التمييز بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية.

في إطار برنامج الإتفاق مع صندوق النقد الدولي تم وضع برنامج لمدة ثلاث سنوات يتم بموجبه الحصول على 01 مليار دولار أمريكي وتضمن هذا الإتفاق مبدأ تحرير التجارة الخارجية وتطبيق القانون الخاص للإستثمار وإدراج النصوص التطبيقية لهذا القانون وإصلاح نظام الصرف كما أعطيت صلاحيات لبنك الجزائر من أجل إصلاح سياسات الصرف وبضرورة ضمان تحديد النسبة تبعا لآليات السوق وفي هذا السياق أصبح يتعامل بقاعدة قابلية صرف الدينار لقطاع التجارة الخارجية هذا بالإضافة إلى تحرير جميع عمليات الإستيراد بإستثناء السلع الحيوية أما في السنوات الأخيرة فإن سياسة الحكومة للتجارة الخارجية هدفت إلى تحسين الحساب الجاري في المدى المتوسط والتحرير الكامل لهذا القطاع والسعي إلى تخفيف عبء المديونية وإستمرار إنتهاج سياسة مرنة للسعر ونظام الصرف والعمل على زيادة الإحتياجات الخارجية ويمكن إبراز خطوات التأهيل في ظل إعتماد قاعدة تشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال إستراتيجية التصدير وكذا الإستفادة من الإستثناءات.

– إستراتيجية التصدير: في دراسة هذه الإستراتيجية سوف نقتصر على إبراز دور المؤسسة وكذا المحيط أو البيئة المحيطة بالمؤسسة،نجد أن دور المؤسسة يكمن في القيام بعملية تشخيص للإقتصاد الوطني وهذا للتعرف أكثر على المؤسسات القادرة على التصدير وكذلك المؤسسات القابلة لإجراء تصحيحات من أجل رفع نوعية منتجاتها لتكون قادرة على المنافسة في الميدان المؤسساتي والبشري كما يجب تحسين العوامل التي تساعد على ترقية نوعية المنتوج ويجب الإشارة إلى أن التصدير خارج إطار المحروقات لا يجب أن يكون عملية على المدى القصير بل يجب أن تتم وفق أهداف طويلة الأجل ولتحقيق هذا يجب مراعاة عاملين أساسيين،الأول هو غرس ثقافة التصدير للمتعاملين الإقتصاديين لأن التصدير ليس مجرد أمر ظرفي لتجاوز عقبة معينة بل هو رهان من أجل بعث التنمية الإقتصادية أما الثاني فهو تتبع التطورات الإقتصادية في العالم خاصة ما يتعلق بالتكنولوجيا ذلك لأن المنتوجات المصنعة حاليا تحتوي على 20% من المواد الأولية و80% من مجهودات إنسانية عقلية،أما من جهة محيط المؤسسة فيجب توفير الشروط

اللازمة لتطوير الصناعات والإنتاج المحلي ذلك من خلال عمل البنوك على تنظيم المبادلات وتأطير وتأمين القروض وترتيب نظام التصدير من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتخفيض تكلفة التصدير.

تهدف هذه الإجراءات في مجملها أساسا إلى تخفيض تكلفة المنتوج الوطني عند التصدير وتحسين نوعيته وبالتالي جعله قادرا على المنافسة في الأسواق الخارجية.

– الإستفادة من الإستثناءات: تعتمد الجزائر في سياساتها التجارية إعتمادا كليا على الأسواق التجارية الدولية إذ وبالتمعن في هيكل وارداتها نجد في المقدمة الوسائل الصناعية الإنتاجية ووسائل التجهيز والمواد الإستهلاكية غير الغذائية،إذن سياسة تعبئة الطاقات في المرحلة القادمة تقتضي التعديل وذلك من خلال:

- تشجيع التنمية المحلية في كل المجالات من خلال تشجيع وتقوية القدرات الإنتاجية وتأهيلها وإنعاش النشاط الإنتاجي وزيادة المدخرات والإستثمارات وتحسين إدارة الضرائب وخاصة المؤسسات المفلسة وإعادة توطين رأس المال الهارب وإعادة إصلاح المنظومة المصرفية وتحرير أسعار الصرف وتخصيص الموارد البشرية على إستخدامها بأحسن الطرق وضمان حقوق المستثمرين الأجانب وتحرير قطاع الخدمات وتحسين المنافسة المحلية من خلال تخفيض التكاليف وتوطين التكنولوجيا وإحداث مراكز البحث والتطوير مع الإهتمام أكثر بالعامل البشري الذي يعتبر أساس عملية التنمية.
- إعادة هيكلة الأوضاع الإقتصادية الداخلية.
- عدم التسرع في الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بترشيد القرارات المتخذة.
- تأهيل ورفع كفاءة وفعالية القطاع الخاص بزيادة مساهماته وإلغاء العراقيل التمييزية خصوصا بعد تجسيد أولوية الإستثمار الأجنبي.
- الحفاظ على سيطرة الدولة على القطاعات الإستراتيجية والعمل على إيجاد صيغ للشراكة مع القطاع الأجنبي والتكتلات الإقتصادية.
- التركيز على الفروع والأنشطة الإقتصادية التي يتميز فيها الإقتصاد الوطني بميزة طبيعية أو نسبية في القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي ومحاولة ترقيتها.
- ترقية الحوار الإجتماعي وتحديثه عن طريق المناقشة المتعلقة بالخيارات الأساسية الإستراتيجية.
- العمل على محاربة الرشوة وكل أنواع الفساد الذي ينخر جسد الدولة.
- إعادة النظر في بنية الجهاز التجاري عن طريق رفع مستوى صادراتها وتنويعها وتجنب التوازن الوهمي بين الصادرات والواردات وإصلاح ميزانها التجاري.

3/.السياسة الزراعية والصناعية:

على الجزائر أن تقوم بتأهيل قطاعاتها الإقتصادية من زراعة وصناعة وخدمات وغيرها قصد الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فأهم هذه التأهيلات ستكون على المستوى الصناعي والمستوى الزراعي وذلك بكيفية تسمح بمراجعة ورفع الدعم الحكومي في المجال الزراعي وإعادة تنشيط قطاع النسيج الصناعي وجعله قادرا على المنافسة الأجنبية.

*الإهتمام بالقطاع الزراعي:

لتفادي الإنعكاسات السلبية للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تسعى الجزائر إلى ترقية هذا القطاع من خلال:

– وضع سياسة تقارب بين الأوضاع السائدة في الأسواق المحلية والأوضاع السائدة في الأسواق الدولية والإستفادة من الفترات الإنتقالية الخاصة بتنفيذ الدعم.

– إستخدام التقنيات والوسائل الحديثة في القطاع الزراعي والتجديد المستمر للوسائل والتجهيزات مع كل مستحدث تكنولوجي.

– تكثيف الدراسات والبحوث وتخصيص ميزانية سنوية للبحث في المجال الزراعي.

– الزيادة في الإستثمارات الزراعية لتغطية إرتفاع الأسعار وتحسن الإستجابة للعرض.

– تشجيع الإستثمار في قطاع الزراعة في الجنوب عن طريق الدعم المادي وتوفير خدمات ما بعد الإستثمار من ري،تخزين،ونقل...الخ.

– التشجيع على الإستثمار في القطاع الزراعي عن طريق تقديم إمتيازات وتسهيلات للمستثمرين كالإعفاءات الضريبية،التسويق والترويج للمنتجات المحصلة.

– تكوين إطارات وخبرات ذات الكفاءة العالية في هذا المجال وتوعية المستثمرين من خلال حملات التوعية والتكوين.

– العمل على توعية المجتمع خصوصا الشباب منهم بضرورة الإستثمار في القطاع الزراعي.

– وضع نظام قانوني لتطهير العقارات الفلاحية.

*تنشيط قطاع الصناعة:

في إطار إندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يتوجب على الجزائر ترشيد تسييرها الصناعي لمواجهة إنعكاسات الإنضمام من خلال:

– توطين وإدخال التكنولوجيا على قطاع الصناعة والعمل على مواكبة كل مستحدث تكنولوجي.

– التكوين المستمر لليد العاملة المحلية عن طريق تنظيم محاضرات وملتقيات أجنبية لتبادل الخبرات والتشجيع على الإستثمار في الصناعات الحساسة والإستراتيجية كالصناعات الإلكترونية والصناعات المنتجة للصناعات ووسائل الإنتاج.

– خوصصة المؤسسات الصناعية في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن هذه الأخيرة من الإنطلاق في العمل وهذا لإستغلال الفترة الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة.

– محاولة توطيد العلاقة بين المؤسسات الصناعية والبنوك لمنحها قروض تساعدها على تسريع نموها.

– تقريب مختلف المناطق الصناعية من الإدارات الخدماتية خاصة النقل الجوي والبحري قصد التصدير بأقل التكاليف والقدرة على المنافسة.

– العمل على إنشاء مؤسسات صناعية بالقرب من المناطق التي تتوفر على المواد الأولية وتدعيمها نظرا لكثرة التكاليف التحويلية.

– الإعتماد على التخصص في الإنتاج بإنشاء مؤسسات فرعية صغيرة تقوم بتجميع مراحل تصنيع المنتجات للمؤسسة الأم.

– الإهتمام بالصناعات الأقل تلوثا.

– الإهتمام بالمؤسسات التي تستهلك الوقود والطاقة بكثرة.

– العمل على إدماج المؤسسات الصناعية الكبرى بدلا من تقسيمها لكي يكون لها وزن تفاوضي كبير على المستوى الدولي.

إن إستغلت الجزائر الطاقات في قطاعاتها الإستراتيجية وإلتزمت بالوفاء بوعودها وإتبعت خطوات وسياسات الإصلاح المرتبة سوف تستطيع تجنب معظم الآثار السلبية المترتبة على الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4/.الإصلاحات التنموية:

تدور عملية الإصلاحات التنموية حول فكرة تمييز المصادر المحلية المتاحة التي من بينها[1]:

* تنمية الموارد البشرية:

مسيرة التنمية في الجزائر أسيرة بتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة تفوق معدلات النمو الديمغرافي لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة وهذا الأمر يتطلب لتحقيقه تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادر على توليد الثقافة الأكثر ملائمة لظروف الجزائر من خلال التركيز على عنصري التعليم والبحث العلمي والتطوير.

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بدون طبعة ، 1991 ، ص 246.

– تسيير المرافق العمومية بشكل أفضل حيث يكمن مفتاح قيام إقتصاد سوق أكثر حيوية في الجزائر على نوعية التصرف في المؤسسات العامة وفي درجة ثقة الوكلاء الإقتصاديين المحليين والأجانب في هذا التسيير ويمكن إيجاز العوامل المؤثرة إيجابا في هذا الأداء في:

- إطار مؤسساتي قانوني يشجع تطور إقتصاد قائم على المؤسسات الأكثر فعالية.
- خلق بيئة تنافسية تجعل السوق أكثر نجاعة.
- ضمان شفافية أكثر لنشاط المؤسسات الإقتصادية.
- إجراءات صارمة لمكافحة الرشوة والفساد.

* إصلاح سياسات الأسعار:

يكون من خلال تحريرها داخليا وخارجيا على أن تكون الأسعار العالمية هي المرجعية لهذا التحرير مع الإلتزام ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يوصي برفع الدعم لأسعار المنتجات الطاقوية والتخفيض التدريجي للإعانات الممنوحة لأسعار السلع والخدمات،إلغاء كل أشكال الدعم المباشر وغير المباشر،تحرير أسعار الخدمات خاصة في مجال النقل والمواصلات والإتصالات.

يبقى إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة معلقا ومرهونا بقدرتها على الوفاء بوعودها وقدرتها على القيام بمباشرة التأهيلات الداخلية على أرضية الواقع الملموس.

الفرع الثاني:التأهيل الإقتصادي على المستوى العربي[1].

إنضمت الجزائر رسميا إلى المنطقة العربية للتبادل الحر في جانفي 2009 وقد أدى هذا الإنضمام إلى إرتفاع واردات الجزائر في إطار هذه المنطقة الذي قدر ب46.6% سنة 2009 بينما تراجعت صادراتها بحوالي 50 % وهذا حسب أرقام المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

يتوجب على الدولة تعزيز كفاءة المجالات التالية :

* الإستثمار في البنية التحتية الإقليمية والنمو:

لمعالجة الكلفة اللوجيستية المرتفعة سيتعين على الجزائر تخصيص إستثمارات ضخمة في البنية التحتية والشبكات وجعلها متكاملة مع نظيراتها الرئيسية الشريكة في التجارة (الإتحاد الأوروبي) ومن المرجح أن هذه الإستثمارات ستعمل على تكسير طوق الحواجز وتحقيق أرباح كبيرة من وفورات الحجم وتولد عوائد عالية على الإستثمار ولابد من تصور ثلاثة شبكات للبنية التحتية:

– الطاقة،الكهرباء،النفط والغاز.
– شبكة معلومات وإتصالات متكاملة.

[1] - عبد اللطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، فيفري 2004، ص 72.

– شبكة مترابطة لتسهيل ومساندة التجارة والنمو.

هنا تبرز أهمية التكامل بين التمويل الإنمائي والتمويل التجاري من خلال تعاون مؤسسات التنمية والشركات التجارية والمؤسسات المصرفية للمساهمة في تمويل هذه المشروعات بحيث تقوم مؤسسات التنمية بتمويل مشروعات البنية التحتية بينما تقوم الشركات والمصارف بتمويل المشاريع الإستثمارية.

* العمل على تحسين مناخ الإستثمار في الجزائر:

من خلال الإهتمام بالعوامل المؤثرة فيه وعدم الإكتفاء بتحسين الأنظمة والتشريعات قبل الإتجاه نحو خلق الثقة والقناعة الفعلية لدى المستثمر العربي.

* دور القطاع المصرفي والمالي في التكامل الإقتصادي:

ينبغي أن يكون القطاع المصرفي والمالي أساس التكامل الإقتصادي وفي الواقع نجد أنه من مصلحة هذا القطاع أن يتمكن من دخول سوق موحدة ويستفيد من مزاياها بما فيها وفورات الحجم والنطاق وتنويع المخاطر وإنتشار تكنولوجيات المعلومات والإتصالات المنطبقة على النشاط المصرفي وتوافر نظام مدفوعات متكامل،من شأن ذلك أن يسمح بدوره لقطاع المصارف بتمويل مسيرة التكامل الإقتصادي من خلال المشاركة في تمويل مشروعات البنية التحتية الإقليمية إضافة إلى ذلك فمن شأن إنشاء سوق مصرفية موحدة أن تؤدي إلى توجيه أرصدة البلاد الغنية بالموارد والمتمتعة بالسيولة والمصدرة لرؤوس الأموال نحو الإستثمارات ذات العائد المرتفع والإقتراض في الدول المستوردة لرؤوس الأموال في العالم العربي وبالمثل فإن من شأن تنمية أسواق رأس المال وتكاملها أن يسمحا بتمويل التنمية الإقتصادية والإنتقال إلى إقتصاد سوقي.

*النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

خاصة في قطاع الصناعات الإلكترونية،الدواء،الصناعات الغذائية والإتصالات.

الفرع الثالث:التأهيل الإقتصادي على المستوى الدولي.

في مسعى الجزائر لتحقيق إندماج إيجابي في الإقتصاد العالمي إقتضت الضرورة العمل على إيجاد إطار إستراتيجي تجنب به الإقتصاد الوطني من الإنعكاسات السلبية للعلاقات الإقتصادية الدولية وذلك من خلال إستغلال الإمكانيات المتاحة خارجيا وتأهيله ويقتضي التأهيل على المستوى الخارجي القيام ب[1]:

[1] - Youcef Debboub , le nouveau mécanisme économique en Algérie, O.P.U, Alger, 1995, p 8.

1/.البحث عن أسواق جديدة:

الرغبة في الإتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية للجزائر صاحبتها لهفة شديدة للإندماج والتكتل في محتوى الكيانات الإقتصادية العالمية وذلك قصد كسب مناطق نفوذ جديدة والبحث عن ترتيبات حمائية لإقتصادها الوطني لتجنب موجة العولمة.

*التأهيل على المستوى الإقليمي:

تسعى الجزائر مع دول المغرب العربي إلى إنشاء تكتل إقليمي مغاربي يقوم على أساس مصالح متبادلة مشتركة لا على أساس العواطف والشعارات نظرا لما تتميز به هذه الكتلة المغاربية من قدرات وإمكانيات تؤهلها لمواجهة القوى الإقتصادية العالمية ومن أهمها:

- الإحتياطيات البترولية والغازية والمواد الأولية الضخمة.
- المساحة الشاسعة التي يتربع عليها المغرب العربي حيث تفوق 5.8 مليون كلم.
- مساحة الأراضي الزراعية التي تزيد عن 21 مليون هكتار.
- إتساع السوق الإستهلاكي حيث يزيد سكانها عن 80 مليون نسمة والعدد الهائل لليد العاملة المؤهلة.
- موقعها الجغرافي الذي يجعل منها بوابة للقارة الإفريقية.

بتشكيل هذا التكتل المغاربي سوف تزداد الحظوظ لنمو الإقتصاد الجزائري حيث سيتم توسيع حركة المبادلات التجارية وإعطاء ديناميكية جديدة لدفع عجلة التنمية بمعدلات أكثر تسارعا إضافة إلى دعم موقف ووزن الجزائر التفاوضي على المستوى العالمي.

*الشراكة الأورومتوسطية:

يتميز الإقتصاد العالمي ببروز فضاءات إقتصادية جديدة ما يعرف بالتكتلات الإقليمية والجهوية كالإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب شرق آسيا وإتحاد النافتا الأمريكي...الخ،أصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكا سياسيا وإقتصاديا وثقافيا تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية والجزائر من بين هذه الدول وسعيا منها لمواصلة سياسة تأهيل إقتصادها تتبع هذا المسار من خلال عقود وإتفاقيات الشراكة والمفاوضات التي تنظمها وترتبها مع الإتحاد الأوروبي وهي ما تسمى بإتفاقية الشراكة والإنتساب لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي حيث تعتبر هذه الإتفاقية ترتيبا حمائيا لإقتصاد الجزائر والدول المغربية من مخاطر العولمة الإقتصادية على المدى القصير والمتوسط فالجزائر بحاجة إلى مشروع قومي بأبعاده الإقتصادية،الإجتماعية،الثقافية،العلمية والتكنولوجية حيث يقوي ويدعم مركزها التفاوضي في إطار الشراكة ويضمن لها نتائج أحسن من خلال جلب الإستثمار الأجنبي المباشر والإستفادة من المساعدات المالية وتوطين التكنولوجيا،كل هذه العوامل من شأنها تقوية مركز الجزائر في إطار حوار عالمي مشترك.

2/.تقليص المديونية والإستفادة من الثورة المعلوماتية:

تسعى الجزائر إلى تركيز معظم السياسات والإستراتيجيات لتأهيل الإقتصاد الوطني على المستوى الدولي وتقليص حجم المديونية الخارجية والتخلص من التبعية الإقتصادية والسياسية وكذا إعادة التوازن لأسواق رؤوس الأموال والتقليص من مستحقات خدمات الديون وفوائدها هذا من جهة ومن جهة أخرى الإستفادة من الثورة المعلوماتية وتكنولوجيا الإتصال من خلال العمل على تغطية كل مستحدث تكنولوجي على مستوى الإتصال والإعلام خاصة فيما يتعلق بظهور شبكات الأنترنيت التي ساهمت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية والإستفادة من الخدمات التكنولوجية لتخفيض تكاليف النقل والإتصال ما بين الدول إضافة إلى العمل على التمرن على مهارات التكنولوجيا وتوطينها على المستوى الداخلي من خلال منح تسهيلات للمستثمر الأجنبي والموردين لها وتخصيص تكاليف لإقامة بحوث التطوير.

3/.تفكيك التعريفة الجمركية:

تترقب الجزائر من خلال فتح أسواقها تدفق المزيد من رؤوس الأموال والتكنولوجيا والشركات وسعيا منها للإستفادة من هذه التغيرات والتطورات الإقتصادية محليا تسعى إلى مواصلة تخفيض وتفكيك التعريفة الجمركية من خلال التصديق على الإتفاقيات المبرمة تدريجيا وذلك بخصوص المنتجات الصناعية والسلع والخدمات وبتنقيح الجزائر للتعريفة الجمركية تكون قد راهنت على الرفع من نجاعة إقتصاد مؤسساتها وضمنت إستقبال أسواق عالمية جديدة.

4/.تسوية سعر الصرف:

تعتبر عملية تسوية سعر الصرف من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي نظرا لما له من دور في تثبيت العجز في ميزان المدفوعات حيث ركزت الجزائر إهتمامها على حرية دخول العملة الصعبة لتمويل إتفاقات التجارة الخارجية وإلغاء إحتكار الدولة لعملية إستيراد المواد الإستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل وضع الإستيراد في متناول المتعاملين الإقتصاديين الخواص والعمل على تحديد أسعار الصرف بطرق تحكيمية تعكس حالة السوق الدولي ومن أهم الإجراءات المتخذة في سبيل تطوير التجارة الخارجية:

*الإجراءات الخاصة بنظام الصرف وذلك بتخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين البنك الجزائري والبنوك التجارية الخارجية.

*الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ومنها كل أشكال منح التصدير للمواد بإستثناء بعض المواد وتخفيض الحد الأعظم للحقوق الجمركية.

* ميكانيزمات التأهيل وغيرها التي قامت بها الجزائر يمكنها أن تعزز جهاز المناعة لإقتصادنا حتى يكون أكثر صلابة أمام الإنعكاسات والآثار الناجمة عن توقيع إتفاق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

*على الرغم مما تكتسيه عملية التأهيل من أهمية بالغة في إنعاش الإقتصاد الوطني على المستوى الداخلي والخارجي إلا أنه يمكن الإشارة إلى تقلص جدوى هذه التأهيلات إن تمادت الدولة في العمل على تجسيدها على أرض الواقع.

المبحث الثالث :إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي

إتسمت ساحة الإقتصاد العالمي خاصة في الربع الأخير من القرن الماضي بجملة من التحولات شملت مختلف المجالات وإتجهت في مجملها نحو المزيد من التحرير ولعل من أهم هذه التطورات النمو السريع للتجارة الدولية بفضل تحريرها المتزايد وبإعتبارها أهم رابط بين الدول فإذا كان الإندماج في الإقتصاد العالمي ضرورة ملحة أملتها التطورات العالمية فإن مواكبة هذه التطورات شرط لا مناص منه لإنجاح هذا الإندماج والإستفادة من المكاسب التي يوفرها على الرغم من تعاظم ضغوط التنافس التي أضحت الشغل الشاغل للدول على إختلاف مستوياتها خاصة الدول النامية بما فيها الجزائر.

المطلب الأول:الشراكة الأورومتوسطية.

تجسدت الشراكة الأورومتوسطية التي تم الإعلان عنها رسميا في بيان برشلونة سنة 1995 على المستوى الثنائي بعقد إتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي من جهة كمجموعة إقتصادية ذات بعد عالمي ومن جهة أخرى الدول المتوسطية الشريكة التي تتسم معظم إقتصادياتها بالتخلف والضعف كما هو الشأن بالنسبة للجزائر مقارنة بإقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي[1]،وقد تم التوقيع على إتفاقية الشراكة رسميا في 22 أفريل 2001 بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (أول شريك إقتصادي للجزائر)والتي تعد شكلا من أشكال الإنفتاح الإقتصادي الجزائري ومحاولة إدماجه في الإقتصاد العالمي بإعتبار أن هذه الإتفاقية تهدف إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين كل من الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي في آفاق 2014 – 2015.

الفرع الأول:الإطار النظري للمسار الأورومتوسطي.

سعى الأوروبيون منذ تأسيس المجموعة الإقتصادية الأوروبية سنة 1957 إلى وضع آليات لسياسة التعاون الأورومتوسطي ففي سنة 1972 تبنت أوروبا ما يسمى بـ" السياسة المتوسطية الشاملة " والتي تعتبر بمثابة أول سياسة أوروبية إقليمية إتجاه حوض المتوسط.

1/.مسار الشراكة الأورومتوسطية– من التعاون إلى الشراكة:

في إطار سياسة الدول الأوروبية تم عقد إتفاقيات التعاون بين الإتحاد الأوروبي وثماني دول متوسطية هي الجزائر،تونس،المغرب،مصر،الأردن،لبنان،سورية،إسرائيل والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر1978 وكانت هذه السياسة الجهوية لأوروبا إتجاه المتوسط تدور حول نقطتين أساسيتين:

*حرية دخول المنتجات الصناعية للدول المتوسطية إلى الأسواق الأوروبية بمنح لهذه الدول نفس الأفضلية التجارية الممنوحة للدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة آنذاك.

[1] - أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 ، ص 72.

*المساعدات الموجهة للتنمية (Aides au développement) وتتمثل في المساعدات المالية الممنوحة في إطار التعاون التقني المحض والمساعدات المالية قصد تشجيع وتطوير الهياكل القاعدية وتدعيم قدرات الإنتاج وكذا تشجيع الإستثمار.

بقيت هذه السياسة تحكم العلاقات الأورومتوسطية إلى غاية مطلع التسعينات أين برزت تحولات ومعطيات جديدة على الساحة الدولية وهذا على كافة الأصعدة السياسية،الإقتصادية والإعلامية دفعت بالمجموعة الأوروبية إلى تغيير سياستها في المنطقة حيث تبنى المجلس الأوروبي في ديسمبر سنة 1990 إطار جديد للعلاقات الأوروبية المتوسطية من خلال صياغته لما يسمى بـ "السياسة المتوسطية المتجددة " والتي كانت تهدف إلى حصر عمل المجموعة الأوروبية لصالح الدول المتوسطية فيما يلي[1]:

*دعم الإصلاحات الإقتصادية في الدول المتوسطية.
*دعم الإستثمار الخاص.
*زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية بين الدول.
*تسهيل وتشجيع دخول سلع ومنتجات الدول المتوسطية إلى السوق الأوروبية.
*تعزيز وتقوية الحوار الإقتصادي والسياسي الأورومتوسطي.

تمت الإشارة لأول مرة إلى التوجه نحو شراكة أورومتوسطية في أعمال المجلس الأوروبي في لشبونة سنة 1992 ثم تم التأكيد والمصادقة على إقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة ببناء شراكة أوروبية متوسطية في جوان 1995 بمدينة " كان" الفرنسية(CANNES).

أخيرا وضع المؤتمر الأورومتوسطي المنعقد في مدينة برشلونة سنة 1995 أسس مجموعة إقليمية جديدة تقوم على شراكة تشمل إضافة إلى الجوانب الإقتصادية كل من الجوانب السياسية والأمنية والجوانب الإجتماعية،الثقافية والإنسانية.

2/.بيان برشلونة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية:

إنعقد مؤتمر برشلونة يومي27 و28 نوفمبر سنة1995 الذي توجت أعماله ببيان برشلونة ويعد هذا الأخير بمثابة شهادة ميلاد الشراكة الأورومتوسطية حيث تم تحديد الخطوط العريضة للشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي الخمسة عشر والشركاء المتوسطين والتي ترتكز على ثلاث أسس هي:

*الشراكة الإقتصادية والمالية.
*الشراكة في المجالات الإجتماعية،الثقافية والإنسانية.
*الشراكة السياسية والأمنية.

[1] - هواري خيثر ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة ماجستير ، الجزائر ، 2009.

الفرع الثاني:إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من الفاتح سبتمبر2005،تعتبر الشراكة إتفاق بين طرفين فأكثر لتحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن و ترتكز الشراكة على الثقة وحسن النية بين الأطراف المعنية وتتضمن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12 سنة أي إلى غاية سنة2017 قصد إقامة منطقة تبادل حر وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج قصد تأهيل المؤسسات الجزائرية إلا أن هذا الإتفاق تم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا،فنيا وماليا ومنتجاته ذات قدرة تنافسية عالية و إقتصاد جزائري يعتمد على المحروقات(97 % من إجمالي الصادرات)وتشتغل طاقاته الإنتاجية أقل من50 % كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

1-الإجراءات المرافقة:

* تأهيل المؤسسات الجزائرية:

نقصد بالتأهيل إتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الإقتصادية الدولية قصد الإندماج في الإقتصاد الدولي والإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري وبذلك تصبح المؤسسات ذات قدرة تنافسية على مستوى الأسعار والجودة وقادرة على مواكبة تطور الأسواق وفي هذا المجال يجب مراعاة مايلي:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- إعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن إستراتيجية المؤسسة.
- الإهتمام بالتصدير والإندماج في السوق الدولي.

يعتبر التأهيل عملية مستمرة في الزمن وتتركز على التجديد والبحث ولتنفيذ برنامج التأهيل يجب توفر إرادة قوية للتغيير بالإضافة إلى إمكانية تحسين الوضع المالي والإقتصادي للمؤسسة أي يجب أن يكون تقرير الخبير الخاص بتشخيص المؤسسة إيجابي بالإضافة إلى ذلك يتوقف نجاح التأهيل على إتخاذ عدة إجراءات تتمحور في العناصر التالية:

- تجديد أساليب التنظيم والإنتاج،الإستثمار والتسويق وكذلك التحكم في التكاليف والجودة وفق قواعد السوق.
- إقرار برامج وهياكل كفيلة بتنفيذ التأهيل.
- التركيز على الموارد البشرية من خلال الإهتمام بالتكوين الذي يعمل على الإنتاج بالمقاييس الدولية و بالتالي زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تحسين عناصر المؤسسة في ظل التسيير اللامركزي.

ويهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق مايلي:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا.
- تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

ويتطلب تأهيل المؤسسة إتخاذ عدة إجراءات تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة وتمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي و تشمل هذه الإجراءات مايلي:

- تأهيل الأداة الإنتاجية وتوسيع النسيج الصناعي الوطني.
- تحسين طرق الإنتاج والمراقبة والتخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات وأساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.
- تحويل التكنولوجيا وإقتناء رخص الإختراعات.
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.
- تجديد التجهيزات وتحديث تقنياتها التي تؤدي إلى التخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية.
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية.
- الحرص على التوازن المالي.
- التحكم في حجم ونوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض.

وقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة2000 إلى 2008لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة وينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة2003 إلى2005 والثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 ،يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج وتكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة العالمية وعلى هذا الأساس يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية عملية ضرورية لحمايتها من المنافسة الشديدة وتحقيق بعض المزايا التنافسية التي تضمن لها البقاء والنمو.

* تأهيل المحيط:

ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسة بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة مواكبة تحولات المحيط المحلي والدولي في هذا السياق تتمحور هذه الإجراءات فيما يلي:

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنى التحتية الضرورية لإستغلال المؤسسة.
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي.
- تجديد وتوسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
- تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية.
- مراجعة الإطار القانوني في إتجاه تشجيع الإستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري.
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملاءمته مع التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي.
- ضرورة مرونة القوانين الإستثمارية بما يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة وتنمية نشاط المؤسسات المالية.
- تطوير قطاع الإعلام الإقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الإقتصادية.
- الحفاظ على البيئة حيث أن النمو الإقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.

* تأهيل التكوين:

يشكل التكوين الركيزة الأساسية لعرض يد عاملة مؤهلة لذلك يجب الإهتمام بالتكوين والإستفادة من المساعدات التقنية والمادية والمالية في إطار برامج(MEDA)وبالتالي جلب رؤوس الأموال الأجنبية ولإستقطاب الأسواق في هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية :

- إصلاح قطاع التكوين لتأهيل اليد العاملة.
- إعداد برامج واسعة للتكوين والرسكلة الموجهة لإطارات المؤسسة لكي ترقى إلى مستوى الشراكة الفعلية بين الطرفين.
- تحسين التكوين وفق متطلبات السوق لتوفير يد عاملة مؤهلة.
- الإهتمام بمراكز البحث العلمي والجامعات والمعاهد وذلك من خلال تسخير كافة الشروط الضرورية لترقية الخدمات المقدمة.
- تشجيع الإستثمار في مجال البحث والتطوير.

- إحداث مراكز فنية وتأهيل مخابر التحليل.
- تكوين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات الدولية (ISO).
- الإهتمام بالمعرفة والعنصر البشري الذي أصبح أهم عنصر لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة.
- إستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية صنع القرار والبحوث وتصميم وتطوير المنتجات.
- تدعيم البحث والإستغلال الأفضل لسياسات البحث والإبداع والتطوير التكنولوجي قصد تحسين القدرة الصناعية.

* الإجراءات المرافقة:

في ظل إتفاق الشراكة الأوروجزائرية يتوجب على المؤسسات الجزائرية تطوير قدراتها وتكييفها مع التحولات التي سيولدها هذا الإتفاق لذلك تحتاج هذه المؤسسات مرافقة من طرف السلطات العمومية لمساعدتها في تحمل ومواجهة تحديات منطقة التبادل الحر وفي هذا المجال يجب إتخاذ الإجراءات التالية:

- محاربة الفساد الإداري في جميع أشكاله خاصة الرشوة والمحسوبية.
- ضرورة محاربة البيروقراطية من خلال تبسيط وتحديث الإجراءات الإدارية.
- زيادة مردودية النظام الضريبي لتعويض الإنخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية حيث تمثل حصة الإيرادات الجمركية 28% من الإيرادات الجبائية التي ستنخفض تدريجيا إبتداءا من سنة2006.
- الإستقرار السياسي والأمني الذي يعتبر عاملا هاما في عملية الشراكة.
- وضوح وشفافية القوانين والسياسات الإقتصادية مع إستقرارها.
- تحرير القواعد التنظيمية المطبقة على الإستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات.
- تحديد سياسات وإستراتيجيات واضحة تتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ووضعه ضمن المهام الرئيسية للحكومة وتشجيعه بمختلف الوسائل وتوجيهه إلى خدمة تنافسية الإقتصاد الوطني.
- تشجيع الشراكة مع المؤسسات الأوروبية والإستفادة من الخبرات في المجالات التسييرية والتسويقية والتكنولوجية.
- إصلاح القطاع العام وتوسيع الخوصصة بما يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد.
- تفعيل خوصصة المؤسسات الأقل كفاءة بما في ذلك البنوك.
- تعزيز المنافسة في النظام المصرفي وإستخدام أنظمة متطورة لأسواق المال والأوراق المالية.
- تغيير الذهنيات لدى المسؤولين في جميع المجالات خاصة تلك التي تتعامل مع الأجانب.
- توفير الظروف الملائمة لتنمية الصادرات خارج المحروقات.

– تعزيز الإستقرار المالي وإنضباط الميزانية مع تبني سياسة مرنة لأسعار الصرف لتحقيق سعر صرف يتميز بالإستقرار والقدرة الحقيقية على المنافسة.

– تقليص حجم المديونية الخارجية قصد كسب ثقة المتعاملين الإقتصاديين و جذب المستثمرين.

– إقامة شبكة أمان إجتماعية لمساعدة الفئات الإجتماعية الأكثر تضررا لإنعكاسات تحرير الإقتصاد.

إن إتخاذ الإجراءات السابقة سيؤدي إلى:

– تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات.

– إعادة بناء النسيج الإقتصادي من خلال بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– توفير مناصب الشغل وتقليص حدة البطالة.

– التحكم في التسيير وإستيعاب التكنولوجية المتطورة بما يسمح بالإنخراط في الأسواق الخارجية.

– تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية والإندماج في الإقتصاد العالمي.

الفرع الثالث:تقييم مستوى المبادلات بين الطرفين.

تعتبر الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ضرورة حتمية لتفعيل الإقتصاد الوطني بحيث يمكن تطوير تنافسية الإقتصاد من خلال الشراكة كخيار إستراتيجي لمواجهة المنافسة والإندماج في الإقتصاد الدولي وتتطلب هذه الشراكة وضع محيط إقتصادي يشمل عدة مجالات ذات الصلة بإصلاح المنظومة النقدية،المالية،الجبائية،قطاع التكوين وقطاع المؤسسات بما يتماشى مع المعايير الدولية في ظل إقتصاد السوق مع ضرورة توسيع مجال الشراكة ليشمل بالإضافة إلى المجال الصناعي،المجال المالي والتسييري ويتوقف نجاح إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على قدرة الدولة على إنجاح الإصلاحات ويتجسد ذلك في نوعية المؤسسات والخدمات العمومية في إطار دولة القانون وبمشاركة المجتمع المدني في ظل الحكم الراشد كما أن دخول إتفاق الشراكة مع أوروبا حيز التطبيق سيخضع الجزائر لمنطق الإندماج في الإقتصاد العالمي والذي ستكرسه مع إنضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثاني:الجزائر والإندماج المغاربي.

يشهد العالم في العقود الأخيرة تكتلات إقتصادية هامة شكلت من حولها مناطق رقي وإزدهار وأصبحت موازين القوى في العالم مرتبطة بقوة هذه الأقطاب التي أصبحت مراكز القرارات الإقتصادية الدولية والمغرب العربي الذي تتوفر فيه كل مقومات إتحاد إقتصادي يعتبر فضاءا طبيعيا لتكتل إقتصادي قوي بإرادة أبناءه الذين تربطهم علاقات ضاربة في عمق التاريخ،عرفت منطقة المغرب العربي الإحتلال الفرنسي الذي زاد من إرادة شعوب المنطقة في محاربته من أجل الوحدة الترابية،التاريخية،الثقافية ففي سنوات العشرينيات أسس نجم شمال إفريقيا ثم جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا وكلاهما تشكلتا من مناضلين من أصل إفريقي

وفي سنة 1945 عقد ممثلي الحركات الوطنية لكل من الجزائر،المغرب وتونس لقاء في مصر يهدف إلى تكثيف الجهود وتوحيدها من أجل محاربة الإحتلال الفرنسي وتم إنشاء مكتب المغرب العربي في القاهرة وفي سنة 1958 تم لقاء زعماء المقاومة للدول الثلاثة من أجل توحيد الجهود بغية إستقلال الجزائر وإستمر تلاحم قادة المغرب العربي وشعوبها إلى غاية 1960 حينما ظهرت خلافات شديدة بين الجزائر والمغرب على رسم الحدود وكذلك بعد إعلان موريتانيا إستقلالها في نفس السنة وظهور أطماع توسعية مغربية في الصحراء فدب الشقاق والخلاف بين الأخوة الأشقاء فترة وجيزة من الزمن ثم عادوا ثانية إلى مبادرات بناء المغرب العربي الكبيرة وذلك من خلال لقاء وزراء الإقتصاد لأربعة دول هي الجزائر،تونس،المغرب وليبيا من أجل التعاون والتشاور في كل الميادين وتم إنشاء لجنة تشاور دائمة هدفها إرساء تعاون إقتصادي وتنمية المبادلات ووضع نظام تفضيلات تجارية بين دول الإقليم وتنسيق سياسات التصنيع وخلق دعائم تكامل إقتصادي مغاربي وذلك من خلال منح مزايا ضريبية وتفضيلات تجارية بين دول المنطقة وكذلك تكثيف التعاون والتشاور في المجال الصناعي والزراعي والحرفي والدفع والتمويل في المجال المصرفي وكانت خطوات هامة وجريئة لصالح شعوب المغرب العربي لو لم تتجدد الخلافات بين هذه الدول،إلا أنه ومن جديد في مطلع الثمانينات عاد الصفاء إلى الدول المغاربية وذلك من خلال إمضاء جملة من معاهدات الأخوة والوئام سنة 1983 بين الجزائر وتونس وموريتانيا ثم الجزائر وليبيا وأخيرا ليبيا والمغرب في معاهدة إتحاد عربي إفريقي في أوت1984.

الفرع الأول:ميلاد إتحاد المغرب العربي.

كان ذلك من خلال إتفاقية مراكش في منتصف الثمانينات ونظرا للظروف الإقتصادية والتحولات المتسارعة والمتمثلة في تدهور أسعار المحروقات التي أضرت بإقتصاد كل من الجزائر وليبيا والفوسفات بالنسبة للمغرب،موريطانيا وتونس والغاز بالنسبة للجزائر وتراكم حجم المديونية المغاربية وكان على دول المغرب العربي العمل على توحيد جهودهم التنموية من أجل بناء مغرب عربي قوي وقادر على مواجهة التحولات الدولية وقد تفرض على الدول المغاربية سلسلة من التحديات ينبغي مواجهتها مجتمعة في ظل فضاء إقليمي فعال وقوي لا يحتمل التأخر،من ذلك كانت قمة زرالدة في 10 جوان 1998 حيث تم إنشاء لجنة سياسة للتشاور وتنسيق الجهود على مستوى وزاري بهدف دراسة وإقتراح بناء مغاربي يتفرع عنه لجان فرعية هي[1]:

*لجنة الشؤون المالية والجمركية.

*لجنة التنظيم والهياكل.

*لجنة التربية والتعليم.

[1] - محمد قويدري ، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية ،

*لجنة الشؤون الإجتماعية والأمن.

في 17 فيفري 1989 بمراكش أعلن عن ميلاد إتحاد المغرب العربي (UMA) هدفه التعاون والتشاور في كل مجالات بناء مغرب عربي في مستوى التحديات الأجنبية والتحولات الدولية المفروضة في الساحة.

وبالرجوع إلى قرار المجلس الرئاسي لسنة 1990 المنعقد في الجزائر فقد وضعت اللجان الوزارية التوجهات الكبرى لإستراتيجية إقليمية شاملة للتنمية تهدف إلى:

*تحقيق الأمن الغذائي.

*ترقية الموارد البشرية والمالية.

*تطبيق برامج تكثيف المبادلات التجارية.

*إعداد سياسة موحدة في كل القطاعات.

ولا يمكن أن تتحقق هذه الأهداف الإستراتيجية إلا في أجواء تكتنفها علاقة الأخوة بين الدول المغاربية من أجل رفاهية وتقدم شعوبها وإتباع سياسة التشاور الدائم في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية وفتح الحدود بين الإخوة الأشقاء في المغرب العربي الكبير وقد تطلبت هذه الأهداف السامية لشعوب المنطقة إستراتيجية إقتصادية واضحة تقوم على:

*إقامة منطقة تبادل مغاربية حرة وذلك من خلال إلغاء كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

*خلق سوق مشتركة تفسح المجال لتنقل الأشخاص،السلع والأموال وكذا توحيد القوانين التي تحكمه من أجل الإسراع بتفعيل النشاط الإقتصادي وتجسيد الإندماج المغاربي الذي تطمح إليه شعوب المغرب العربي.

الفرع الثاني: مميزات إقتصاد الدول المغاربية.

يتميز المغرب العربي الكبير بثروات إقتصادية هائلة ينبغي توجيهها إلى ما تتطلع إليه شعوب المنطقة وإمكانية قيام منطقة للتجارة الحرة ما هي إلا إنعكاس لهذه التطلعات، التوصيات التي إنبثقت على لقاء الدول المغاربية بإمكانها أن تنقل دول الإتحاد المغاربي إلى مستويات إقتصادية هامة وتتخطى السلبيات التي تعترضها في مجال تنويع الصادرات وتكثيف المبادلات والجهود المبذولة ما زالت غير كافية من أجل تحسين التجارة الخارجية المغاربية التي لا تتعدى 0.03% من التجارة العالمية ويتميز هيكل الصادرات المغاربية بإعتمادها على تصدير سلعة واحدة تتمثل في الغاز والبترول بالنسبة للجزائر وليبيا،الحديد ومنتجات الصيد البحري بالنسبة لموريتانيا وتتميز كذلك بضآلة التجارة البينية المغاربية.

بينما عرفت صادرات تونس تنوعا ملحوظا ومشجعا من منتجات نسيجية ذات جودة عالية ومنتجات الفوسفات ومشتقاته وبعض الصادرات الغذائية مثل زيت الزيتون،التمور،منتجات صيدية وتميزت أيضا بالجودة والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية وفي ما يخص المغرب فقد ركز على تنويع الصادرات منذ السبعينات فقد سجلت المنتجات المصنعة نسب عالية وتتمثل في المنتجات النسيجية،الملابس،الأحماض،الفسفور،الأسمدة الفوسفاتية،منتجات غذائية،وتميزت صادرات المغرب بنوعية راقية أكسبتها مكانة مرموقة لدى الشريك الأوروبي،تميز إقتصاد كل من تونس والمغرب بخدمات سياحية ذات نوعية جيدة فقد ركزت كلاهما على ترقية قطاع السياحة لما له من أهمية وفي ظرف عقد من الزمن أصبحت السياحة في كل من المغرب وتونس مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة وممولا للتنمية بكل قوة وجدارة وقطاعا تبنى عليه كل طموحات الشعبين المغربي والتونسي.

تبقى دول المغرب العربي المستورد الأساسي من الإتحاد الأوروبي ففي الفترة 1980-1993 لم تقلص دول المغرب العربي من وارداتها حيث مثلت المنتجات الصناعية 64.77% من الواردات الكلية وبعدها من المنتجات الغذائية 24.43% من إجمالي الواردات وترجع هذه النسبة العالية من الواردات الغذائية إلى النمو الديموغرافي المتسارع في الفترة 1980-1993 مقابل إنخفاض العرض من المواد الزراعية وقد سجل المغرب إرتفاع الواردات الطاقوية التي بلغت 14.4% من إجمالي الواردات وتحظى دول المغرب العربي بمعاملة تفضلية في التجارة مع الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول الذي يضمن حرية الدخول للمنتجات المصنعة والتنازلات التعريفية لكثير من السلع الزراعية.

من خلال إطلالة سريعة على هيكل التجارة بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي فإننا نلاحظ تفوق تجارة هذا الأخير على تجارة الدول المغاربية التي تزوده بالمواد الطاقوية بنسبة 84% من صادرات ليبيا و68% من صادرات الجزائر أما بالنسبة للمغرب فيصدر الفوسفات إلى جانب سلع زراعية ومنسوجات وكذلك هو الحال بالنسبة لتونس التي تصدر الفوسفات وبعض المنتوجات الزراعية كالحوامض،الزيوت ومنتجات الصيد البحري،بالمقابل تستورد دول المغرب العربي من الإتحاد الأوروبي المنتجات المصنعة،التجهيزات والآلات،ومعدات النقل وخاصة السلع الغذائية التي تشكل نسب عالية من الحبوب،الحليب ومشتقاته،سكر وتتعامل دول المغرب العربي كذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين،البرازيل والأرجنتين.

الفرع الثالث:تقييم مستوى المبادلات.

تشهد التجارة البينية العربية نشاطا مكثفا في السنوات الأخيرة حيث تضاعفت الواردات البينية العربية بشكل ملحوظ حيث بلغت الصادرات البينية لدول المنطقة 914.49 مليون دولار سنة 1990 من إجمالي الصادرات وتخضع المبادلات الثنائية داخل منطقة المغرب العربي إلى منطق التقارب والحوار والتفاهم

السياسي،سياسة التعديل الهيكلي التي أملتها التحولات الدولية على الدول المغاربية زادت من هشاشة إقتصاديات المنطقة في ظل قلة تنويع الصادرات وتراجع المداخيل مقارنة بالزيادة المستمرة في الطلب على الشغل والخدمات الإجتماعية الأخرى وإرتفاع أسعار الواردات من أوروبا.

1/.من أجل ترقية الزراعة المغاربية وتحقيق الأمن الغذائي:

تهديد الأمن الغذائي في دول المغرب العربي وسائر الدول النامية يرجع أساسا إلى سوء إستعمال الأراضي ووسائل الإنتاج وبمعنى آخر تبني نموذج فلاحي غير مجدي في معظم البلدان النامية وفي الدول المغاربية أستغلت أخصب الأراضي الزراعية في غير مجالها الأساسي بدلا من مزروعات غذائية أساسية تمثل الحاجة الملحة لشعوب المغرب العربي ،مسألة الزراعة في الدول الغربية اليوم أصبحت لا جدال فيها فهي تحتل صدارة إنشغالات الحكومات المتعاقبة تفاديا للمساس بالنقص الغذائي أو التبعية الغذائية مهما كانت بساطتها وترى الصراع يحتدم بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كلما طرحت المسائل الزراعية على طاولة النقاش ولقد تغيرت خريطة العالم الغذائية فلم تعد بلدان شمال إفريقيا ومصر والسودان ببادرة العالم كما كانت تسمى قديما.

القيام بإصلاح زراعي حتمية حياتية قد تفطنت الدول الغربية لها عن طريق إتخاذ إجراءات إقتصادية وسياسية ضمن السوق المالية الزراعية الرأسمالية كالسوق الأوروبية المشتركة فضلا عن سياسة زراعية جيدة لكل الأقطار الغربية ومحاولة التكامل الزراعي بين دول القطب الأوروبي والقطب الأمريكي وفي المغرب العربي تبنى رؤساء الدول المغاربية إتفاقية متعلقة بتبادل المنتجات الزراعية بين الدول المغاربية وفي لقاء القمة لسنة 1990 نص إتفاق الزراعة على ترقية الإمكانيات الزراعية وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية وتعهدت بموجب الإتفاقية إعفاء المواد الزراعية المحلية من الرسوم والحقوق الجمركية وإلتزمت بحماية الإنتاج الفلاحي المغاربي من منافسة المنتجات المستوردة والمدعمة وكذا توحيد التشريعات وتدعيم المراقبة الصحية وسياسة الأسعار وتنص الإتفاقية في المجال الزراعي المتعلقة بالسلع الحيوانية ومنتجات البحرية والنباتية إجبارية إرفاقها بشهادة المنشأ أو الأصل تفاديا لمشاكل صحية وتبقى جهود الدول المغاربية بعيدة عن ما تصبو إليه طموحات شعوبها والإمكانيات الكبيرة المتوفرة وغير المستغلة عقلانيا في المجال الزراعي في عالم يشهد حركية متسارعة في الوقت الذي تصرف فيه شعوب بأكملها شبح الإنقراض نتيجة نقص الغذاء على مشارف الألفية الثالثة ويستعمل الغذاء كسلاح لمواجهة الدول النامية ما زالت الدول النامية بعيدة عن إصلاح زراعي عميق يؤمن لها الغذاء الوافر ويمكنها من التصدير وهي تتوفر على كل المقومات الزراعية.

2/.التعاون التجاري والجمركي للدول المغاربية:

في لقاء ليبيا في مارس 1991 تم التوقيع على جملة من الإتفاقيات التجارية والجمركية تهدف كلها إلى ترقية المبادلات التجارية والإستفادة من المزايا التعريفية للمنتجين المغاربة نصت على:

*إعفاء السلع ذات المنشأ المغاربي من كل الرسوم والحقوق الجمركية.

*تخضع المنتجات المغاربية ذات المدخلات المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي إلى رسم تعويض يقدر بـ 17.5%.

*على الدول المغاربية أن تحدد قائمة السلع المعفاة من الإجراءات غير الضريبية على أن توسع هذه القائمة تدريجيا.

*تقضي المادة11من إتفاقية التعاون الجمركي بين دول الإتحاد على إمكانية لجوء أحد الأطراف إلى إجراءات وقائية في حالة إضطرابات في أحد القطاعات.

*إحترام كل قواعد المنافسة النزيهة بعيدا عن سياسة الإغراق وإعانات التصدير.

*شمل الإتفاق الجمركي بين الدول المغاربية جملة من الشروط ينبغي أن تتوفر في السلع التي تستفيد من إعفاء جمركي تام ويمكن ذكر أهم هذه الشروط:

– تستفيد سلعة من كل الإجراءات التعريفية وغير التعريفية إذا كانت ذات منشأ مغاربي ولم تتعرض لأي تحويل مثل السلع الزراعية،الصيدية،الحيوانات الحية،الموارد الطبيعية التي لم تخضع لأي تحويل.

– السلع الصناعية التي تحتوي على قيمة مضافة لا تقل عن40%من قيمة السلعة أو أن تصل نسبة المواد الأولية المحلية 60% من أصل السلعة.

– الإتفاق بشأن تطبيق تعريفة جمركية موحدة قبل نهاية 1996.

في المجال التجاري تم الإتفاق على إنشاء نظام الواردات والصادرات وإعداد مدونة جمركية قبل 1991 ومنح المعاملة الوطنية لكل المتعاملين الإقتصاديين في المغرب العربي وضمان المنافسة النزيهة بين المنتجين المغاربة.

وفي إطار الإتفاق الجمركي للدول المغاربية تمت المصادقة على أن يعمل الإتحاد تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمل على تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية ووضع كل متطلبات تحقيق هذا المسعى أملا في بناء إقتصاد مغاربي قوي ومتطور على غرار ما يحدث في العالم من تكتلات إقتصادية.

ما يمكن قوله هو أن بناء المغرب العربي يعتبر إنتصارا للشعوب التي تطلعت إلى مغرب عربي كبير وموحد يعتمد على إستراتيجية بعيدة المدى واضحة المعالم تساهم في وضع أسسها الحكومات تجسيدا لرغبة شعوبها وبعد ستة سنوات من إتفاق مراكش تعرض هذا المسعى إلى تجميد عضوية أحد أطرافه وتعطل

المشروع وبدى جليا للعيان،إتحاد المغرب العربي الكبير لم يكن ذا أساس متين كما هو الحال في التكتلات الجهوية الأخرى التي تضع كل الخلافات السياسية جانبا وتركز على مصالح الشعوب الإقتصادية والإستراتيجية،الخلافات السياسية بين الدول المغاربية كان لها أثر سلبي على الحركة الإقتصادية الشاملة ولا يمكن أن تقوم للمغرب العربي قائمة ما لم يضع هذه الخلافات جانبا ويركز على ما فيه الخير لشعوب المنطقة،الأنظمة فشلت في تحقيق ما تطمح إليه شعوبها ولم تستطع إيجاد صيغ للتكامل والإندماج حتى أن أغلب الإتفاقيات المتفق عليها لم تصادق عليها كل الأطراف وتعطل بروتوكول التنفيذ للإتفاقيات التجارية المصادق عليها ويمكن إرجاع فشل قيام إتحاد مغاربي لغياب شبه كلى للمتعاملين الإقتصاديين الفاعلين على الساحة الإقتصادية بعيدا عن كل الخلافات السياسية التي تطرح من الحكام ويمكن إرجاع فشل قيام وحدة إقتصادية مغاربية إلى ضعف المجتمع المدني في بعث هذا المشروع الإستراتيجي وتباين الأنظمة السياسية الحاكمة كما يرى البعض من ملكية،جمهورية،إسلامية وما ينتج عنه من إختلاف التنظيمات الإقتصادية بما فيه من تعطيل لمسعى الوحدة في زمن يعرف العالم ميلاد تكتلات إقتصادية ضخمة تضم دولا همهما الوحيد هو تقوية إقتصادها وترقيته بعيدا عن كل الخلفيات السياسية التاريخية والدينية.

قضية التكتل الجهوي أصبحت خيارا لا رجعة فيه مما يتوجب على شعوب المغرب العربي التفطن إلى كل السلبيات التي يمكن أن تنجم على سياسة التفكك والإنعزال ولم يعد الوقت يسمح بالمزيد من التخاذل والتراجع ونحن نعيش في زمن البقاء فيه للأقوى.

المطلب الثالث:الإندماج في الإقتصاد العالمي.

في العقدين الأخيرين شهد العالم تحولات سريعة إقتضتها عولمة كونية فكان لا بد على دول العالم البحث عن كل السبل لمسايرة التحولات الدولية وذلك بإنجاز الإصلاحات المناسبة في الزمن المناسب والجزائر أكثر من غيرها شرعت منذ عقدين من الزمن في إعادة مراجعة مسارها التنموي قصد بناء إقتصاد سليم وأكثر تنافسية من خلال مراجعة عميقة في بناء المؤسسة الإقتصادية المنتجة والمنافسة والمصدرة للخيرات وذلك من خلال أنماط تسيير عصرية تعتمد على تكنولوجيا رقمية وتسعى إلى إقتصاد أكثر تنوعا وأكثر لامركزية وهي إحدى الخيارات التي إعتمدتها في مسارها التنموي فشرعت في إصلاحات هيكلية لإقتصادها رغم إستفحال الظاهرة الأمنية الداخلية وتراجع إمكانية التمويل الخارجي وكانت تهدف إلى النهوض بالتنمية الإقتصادية ورفع معدلات النمو وإمتصاص اليد العاملة قصد تقليص معدلات البطالة وإعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال تفعيل آليات الإنتاج وذلك من خلال التركيز على القطاعات الإستراتيجية في التنمية مثل القطاع المالي والمصرفي وهو مصدر كل إصلاح،قطاع التجارة الخارجية وهو مصدر العملة الصعبة وقطاع الفلاحة حتى يؤمن الغذاء ويبعد الدول عن المساومات الدولية في المجال الغذائي وأخيرا توسيع شبكة التعاملات التجارية مع دول المحيط المغاربية والأوروبية وكذا العالمية من خلال

تنشيط شراكة إقتصادية فعالة تعود بالخير والمنفعة على شعوب المنطقة والتقليص من فوارق مستويات المعيشة وفروق المداخل.

الفرع الأول:شروط الإندماج على المستوى الكلي.

حتى يندمج الإقتصاد الجزائري مع متطلبات الألفية الثالثة بطريقة صحيحة يتحتم عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

*تنويع الإقتصاد:

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية وهذا على حساب الإستراتيجيات الأخرى الأمر الذي يجعل من الإقتصاد الجزائري رهين الأسعار المسجلة في الأسواق الدولية فالمحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و98%من إجمالي الصادرات و64% من الإيرادات العامة للدولة ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55 و68%) من إجمالي الجباية من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد إستراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية،إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إستراتيجية التأهيل المقاولاتي وهذا على غرار إقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل:تونس،المغرب،سوريا التي إستطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان وبالتالي فإن مستقبل الإقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

*حوكمة الإدارة "تبني الحكم الراشد":

الإقتصاد الجزائري تطورت فيه آليات الفساد وأصبحت تأثر على حركية النشاط الإقتصادي ومجالاته وتحد من الكفاءة السياسية والإقتصادية لمؤسسات الدولة مما أدى إلى زيادة شبكات السوق الموازي وتنامي أحجام الثروات التي تتحرك في قنواته وذلك عبر التجليات التالية:

– الرشوة: تعد من أصعب أنواع الفساد لتعددها وصعوبة قياسها(إثباتها) فالرشوة ترى ولا تمسك ويزداد هذا الأمر أهمية إذا علمنا أن الجزائر قامت بحل المرصد الوطني لمكافحة الرشوة وعطلت آليات الرقابة الأخرى إذ نجد أن الأجهزة الأكثر عرضة للرشوة في الجزائر هي القطاع الإداري وخصوصا الإدارة الإقتصادية التي هي محل المعاملات المالية مثل مصالح الضرائب،الجمارك،البنوك إضافة إلى الإدارات المالية الأخرى وتأتي في المرتبة الثانية الإدارات المسؤولة عن الصفقات العمومية بحيث كثيرا ما تستغل الأجهزة الإدارية الثغرات القانونية الموجودة في قانون الصفقات العمومية من أجل التحايل إضافة إلى هذا فإن الإقتصاد الجزائري يعاني من عدة صور للرشوة (رشوة محلية،دولية،سياسية).

– الغش الضريبي: يعاني الإقتصاد الجزائري من هذه الظاهرة كثيرا بحيث إتسعت كثيرا مجالات الإقتصاد غير المراقب وهو ما يحرم ميزانية الدولة من جباية الإيرادات الضريبية والجمركية مما يستدعي:

- تحديث الإدارة الجبائية.
- تدعيم آليات الرقابة الجبائية والجمركية.
- التحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري والإقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية.
- التنسيق وتبادل المعلومات مع مختلف الهيئات والإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري والإقتصادي.

كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة،محلية) وذلك بإعتماد المسائلة وتبني الشفافية على المعاملات التجارية والإقتصادية.وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الإقتصادية حتى يتم ضمان سلامة الإختيارات الإقتصادية وتأمين عدم إرتباط الإقتصاد بخدمة فئات معينة.

*صناعة المعرفة:

بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة لإنتاج المعرفة والبحث العلمي ذلك لأن المعرفة أصبحت تغزو كامل النشاط الإقتصادي وأضحت من الأصول الرئيسية لأي نمو إقتصادي أو إجتماعي بحيث تحول العالم من البحث والتصادم على الموارد النادرة إلى البحث والتصادم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة ومن ثمة ظهور ميزة تنافسية جديدة تدعى التنافسية بالمعرفة،لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الإقتصاد الجزائري والمعرفة إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي تصل فيها حصة البحث العلمي10%.

الفرع الثاني:الشروط على المستوى الجزئي.

أهم ما يميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الإتصالات والمعلومات مما أدى إلى تقليل كلفة الإنتاج،تحقيق الوفرة والجودة وقد تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرات الحجم والإنتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة إذ أن الإقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب.

ما فعلته تكنولوجيا المعلومات بالإقتصاد العالمي اليوم جعل الكثير من المعطيات تتغير فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة والوقت (السرعة)لا يكون له أي تموقع في هذا الفضاء(السوق العالمي الموحد).

– المعلومة: من منطلق أن عالم الأعمال (المنظومة الإقتصادية) يتطلب توفر المعلومة في الوقت المناسب بحيث لا يكون إتخاذ القرار السليم إلا على المستوى الكلي المتمثل في القرارات الإستراتيجية للدولة وهو ما يجعل هذه الأخيرة مكلفة جدا بإعتبارها مدخلا من مداخل الإدارة الرشيدة،الإقتصاد الجزائري مطالب بأن يوفر لبيئة الأعمال (المحيط الإقتصادي)المعلومة،صحة المعلومة والقدرة على حمايتها لأن توفر قاعدة

بيانات ومعلومات يمثل وسيلة وأداة للضبط والتقييم الإقتصادي ومن ثمة رسم السياسات والإستراتيجيات الإقتصادية والإجتماعية الناجعة.

– الزمن(السرعة): عالم الأعمال والمال يتطلب السرعة وعلى هذا الأساس ظهر الزمن كمتغير أساسي في الأداء الإقتصادي فإذا كان التحكم في التكاليف هو أهم محددات المردودية الإقتصادية وتعظيم الأرباح في الألفية الثانية وما سبقها فإن الألفية الثالثة أصبحت فيها محددات الأداء والتفوق الإقتصادي تقاس بمدى التحكم في الوقت أي بمدى السرعة في الأداء لأن عالم المال والأعمال عديم الإحساس لا يمكنه الإنتظار إضافة إلى هذا فإن المفاهيم في وقتنا الحالي تتشكل بسرعة فالفكرة الصحيحة اليوم تصبح مبتذلة غدا وعليه تغيرت مفاهيم عديدة كانت بالأمس من الثوابت كمتغير الدولة القطرية لصالح العالمية،التجزء والإنقسام لصالح التكامل،الإنعزالية بين المؤسسات لصالح عصر الشبكات والتلاحم والإندماج،إقتصاديات السلم لصالح إقتصاديات المعرفة،المؤسسات الوطنية لصالح المؤسسات الكوكبية...الخ.

الفرع الثالث:تأهيل المؤسسات الإقتصادية وفق المقاربات الدولية.

المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لن تتقدم إلا إذا أدركت مدلول التحولات العميقة التي يعيشها العالم وتحكمت في المعطيات الجديدة التي برزت إلى السطح مؤخرا وإستوعب القائمون عليها معنى الإدارة في العالم المتغير بمعنى إستيعاب إدارة التغيير ومعرفة كيفية رصد الأحداث ومن ثمة بناء الأحداث والمسارات الجديدة في ظل تغير مفهوم الحيز الذي إعتادت عليه المؤسسات لصالح فضاء آخر وعليه فهي مطالبة بمايلي[1]:

*حتمية إكتساب القدرة على التعامل في سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية والدعم الذي إعتادت عليه في السابق.

*ضرورة التخلص من أساليب الإدارة التقليدية التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة والشمولية في أساليب الإدارة الفعالة والإستشرافية مستوعبة متغيرات السوق وتسابق المنتجين.

*الإهتمام بوظيفة البحث والتنمية،التطوير والإستثمار في البحث والذكاء والإبداع قصد التحكم في الميزات التنافسية الجديدة القائمة على المعرفة ومن ثمة إعداد الطاقات الفكرية والإبداعية مع تطوير العلاقات بين المؤسسات وشبكات البحث.

*تبني وتطوير التحالف الإستراتيجي كإختيار وبديل مهم من أجل النمو والبقاء والتوسع وكذا إستغلال فرص جديدة في السوق إضافة إلى تحقيق التكامل التكنولوجي.

*التحكم في مفهوم إدارة الجودة الشاملة من منطلق أن نجاح أي منتوج هو نتيجة منطقية لتحسينات الجودة في مختلف أطوارها (الجودة الكلية)مثل جودة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج،جودة الإستماع إلى الزبائن،جودة الإتصال،جودة التسيير وجودة الفحص والمراقبة.

[1] -عبد الرشيد بن الذيب،تنظيم وتطور التجارة الخارجية،أطروحة دكتوراة 2002-2003،ص327.

*ضرورة التحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق إختيار قنوات التوزيع الملائمة وكذا الإستجابة الدقيقة لمتطلبات الزبون وفقا لما يعرف بالتسويق الحميم.

*إدارة المعلومات بشكل جيد ذلك أن الإستخدام الجيد للمعلومات مدخل من مداخل الإدارة الرشيدة يجعل من المؤسسة قادرة على خدمة عملائها على نحو أكفئ وأسرع وبالتالي تدعيم تموقعها السوقي.

*حتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات وذلك بالفصل بين الملكية والتسيير،الإفصاح والشفافية في نشر البيانات والمعلومات،إشراك صغار المساهمين في إتخاذ القرار،حسن توزيع المهام والسلطات.

خاتمة الفصل الثاني:

يتوقف المستوى العام لتطور التجارة الخارجية على عوامل داخلية والتي بإمكان صانع السياسة التجارية التأثير فيها وعوامل خارجية بعيدة عن تأثيره وإذا كانت تقلبات أسعار البترول وأسعار الصرف من العوامل الخارجية التي لها دور هام في تأثيرها وبشكل معتبر على حالة تطور المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية فيعتبر الإطار التنظيمي للتجارة الخارجية الجزائرية من أهم العوامل الداخلية المؤثرة على تطور هذه الأخيرة إن لم نقل العامل الأساسي في تطورها كما لقوانين الدولة أهمية كبرى فهي التي تحكم وتدير تجارتنا الخارجية سواء من أجل تحفيزها أو عرقلتها وإذا لم يستطع أصحاب القرارات والسلطات العمومية في البلد تغيير أسعار البترول فإنه بإمكانهم تقديم وفعل الكثير في ميدان القوانين التنظيمية للتجارة الخارجية خاصة في تلك الهادفة إلى تحفيز وترقية عمليات تصدير عدا المحروقات وإذا كانت هذه الأخيرة اليوم لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات الجزائرية فإن هذا لا يعود فقط كون أن الجزائر لا تمتاز بميزة نسبية كبيرة في توفر العامل الطبيعي في شكل خامات أو بصفة خاصة المحروقات وإنما كذلك يعود على تأثير القوانين والنصوص التنظيمية التي تحكم إدارة التجارة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال إلى يومنا هذا.

الفصل الثالث:تجسيد مبدأ الرشادة على قطاع التجارة الخارجية.

التحولات التي يشهدها عالم اليوم وما نتج عنها من تقنيات جيوإستراتيجية عميقة جعلت الجزائر تكيف سياساتها الخارجية وفق المعطيات الجديدة بما يتوافق مع المصالح الوطنية والقيام بترقية إقتصادها وهي تسعى دوما إلى تكثيف روابط التعاون وتعزيز تماسك الأمة العربية وخلق الأجواء المناسبة لإنجاح عملية الإندماج ضمن مسار العولمة وتفادي مخاطر التهميش فهي همزة وصل بين منطقة البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي وإفريقيا.

وقد قامت الجزائر بدور فعال في جعل المجال المتوسطي منطقة سلام وإستقرار ورخاء مشترك وفق إعلان "برشلونة" نصا وروحا وقد ركزت السلطات الجزائرية على تفعيل التعاون الجاد والشفاف مع الإتحاد الأوروبي في خدمة المصالح المشتركة لشعوب المنطقة ضمن أبعاد مختلفة سياسية،إقتصادية،إجتماعية،أمنية وتسعى لتوطيدها وتعزيزها وهي مصدرا هاما للتكنولوجيا ومجالا واسعا للمبادلات.

وقد عرف الإقتصاد الجزائري منذ أواخر الثمانينيات تحولا جذريا شمل توجهات كبرى بعدما تبينت هشاشة الإقتصاد الوطني من حيث ضعف الهيكل الإنتاجي وقصوره في إستيعاب المداخيل المالية الكبيرة التي جنتها الجزائر بفضل إرتفاع أسعار البترول في السوق العالمية بعد أكتوبر 1973 إذ كان الإطمئنان المضلل لسلامة الإقتصاد الوطني بالنظر إلى الوفرة المالية التي بحوزتها سبيلا مشجعا للسلطة على إتخاذ إجراءات ذات طبيعة "شعبية" هدفها ترضية الجبهة الإجتماعية وكسب ودها بمظاهر رفاهية مفرطة ولم تراع حقائق ومقتضيات التوازنات الكلية للإقتصاد ولم تقدر الآثار اللاحقة من وراء الإخلال بقواعد الإقتصاد الجزئي حيث إنتقلت الجزائر بقوة من إقتصاد إعتمد في بداياته الأولى على الريع الزراعي في الستينيات مرورا بإقامة نسيج صناعي هش في السبعينيات إلى بلد مأخوذ بضخامة الريع النفطي العالمي في الثمانينيات إلا أنه ومع البدايات الأولى لأزمة النفط العالمية ظهرت إنعكاسات السياسات الإقتصادية بصورة سلبية وقاسية على الدولة والشعب فإرتفع معدل التضخم إلى مستوى قياسي وعجزت الدولة عن وضع حد لإنهيار إقتصادي متسلسل حينها بدأت عملية إرساء أسس نظام إقتصادي مفتوح يتراجع معه حضور الدولة ومؤسساتها العامة في النشاط الإقتصادي لحساب القطاع الخاص وفق قواعد إقتصاد السوق كضرورة وطنية وسبيلا وحيدا لإنقاذ سيادة البلاد.

المبحث الأول:أدبيات الإندماج الإقتصادي.

مما لا شك فيه هوأن الإقتصاد الجزائري كغيره من الإقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة الإقتصادية الحالية العالمية وإن كان بنسبة أقل مقارنة بالدول الأخرى بإعتبار أن الجزائر من الدول العربية المصدرة للبترول والذي ساهم في إرتفاع المداخيل خلال النصف الأول من سنة 2008 حسب تقرير البنك العالمي بالرغم من أن الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها تأثرت بالركود الإقتصادي ويمكن أن تبرز بعض الإختلالات على المستوى الكلي رغم إحتياطي الصرف لديها لذلك فإنه من الأجدر ضرورة الإلتزام بالتسيير الفعال والحكم الراشد بمراعاة المنافسة الدولية.

فالجزائر تصارع وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة معقدة وعميقة رغم الإمكانيات المتاحة لها ويمكن النظر إلى ذلك بنظرة ليست تشاؤمية في الواقع.

المطلب الأول: مفاهيم حول الإندماج الإقتصادي والرشادة.

يتميز الإقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تحدد مدى قدرته على الإندماج في الإقتصاد العالمي بالشكل المطلوب أو تكون حجرة عثرة أمامه لذلك ولمعرفة هذه الخصائص سيتم التعرض لها من خلال دراسة بنية الإقتصاد الجزائري أو طبيعته ثم أداء هذا الإقتصاد.

الفرع الأول:تعريف الإندماج الإقتصادي.

*المعني اللغوي:

لغة: إندمج الشئ في الشئ: دمج الليل دموجا: أظلم، والشئ في الشئ: دخل وإستحكم فيه.

*المعني الشرعي:

إصطلاحا: إندماج (Fusion) شركتين أو أكثر من الشركات التي كانت تعمل منفصلة وبإندماجها تكون شركة واحدة والإندماج يعتبر حالة خاصة من حالات الإتفاقات التي يمكن أن تحدث بين الشركات .

*شرح المصطلح:

الإندماج الإقتصادي صورة من صور التكامل الإقتصادي الذي يمكن أن يصل إليه أي مشروع إقتصادي إذ يتضمن توحيد السياسات الإقتصادية كافة وإيجاد سلطة إقليمية عليا وجهاز إدارى لتنفيذ هذه

السياسات وفي هذه المرحلة تتفق كل دولة عضوا على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا.

هذا يعنى أن التكامل الإقتصادي التام أو الإندماج الإقتصادي لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.

والمجتمع الإسلامي حقق الإندماج الإقتصادي في فترة الخلفاء الراشدين وإستمر إلى أن سقطت الخلافة الإسلامية 1924 وبسقوطها وضعت الحواجز والعراقيل بين الدول الإسلامية مما جعل تحقيق الإندماج الإقتصادي أمرا في غاية الصعوبة[1].

الفرع الثاني:مفهوم الرشادة.

الحكم الراشد يتطلب عدم إستبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية وأصبح هذا الحكم يشكل أحد الأحداث الملاحظة في التطور الحديث للرأسمالية والتي جاءت للتقليص والتحكم في إفراط طرح آدم سميث" دعه يعمل دعه يمر" لأن هذا الإفراط أوجد الكثير من الإتهامات النابعة من أن فكرة مصيدة اليد الخفية والتي تضبط كمعيار للأهداف والأفعال الشخصية لم تؤد إلى تظافر الجهود لأجل خدمة الصالح العام ومن نافذة القول فإنه مقبول وفي كل التجمعات الإنسانية من أن حياة الجماعة ومصالحها المفهومة جيدا هي التي تجبر وتفرض قبل كل إعتبار للمصلحة الخاصة والفردية وعليه فإن الحكم الراشد جاء لتصحيح أخطاء الدولة الحديثة.

هناك تباين في إنتساب أصل مصطلح الحكم الراشد إلا أن هناك تقارب كبير في تعريفه.

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح "الحكومة" ثم كمصطلح قانوني(1978)ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن "تكاليف التسيير" 1979.

كلمة الحاكمية أصلها إنجليزي وهو مصطلح قديم أعيد إستعماله من قبل البنك الدولي في منتصف الثمانينات حيث أصبح من الإهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية وخاصة في معاجم تحاليل التنمية و يمكن شرحه بأنه" طريقة تسيير سياسة أعمال و شؤون الدولة".

كما أن هذا المصطلح فرض لتحديد مجموعة من الشروط السياسية التي من خلالها وضعت حيز التنفيذ المخططات التي تكتسب شرعية العمل السياسي وفي نفس الوقت العلاقات مع الإدارة و مع القطب المسير وبقية المجتمع.

[1]المعجم الوجيز 233، الموسوعة الاقتصادية د. حسين عمر ص297، 298.

يقصد بالحاكمية أسلوب وطريقة الحكم والقيادة،تسيير شؤون منظمة "gouvernance" قد تكون دولة أو مجموعة من الدول،منطقة،مجموعات محلية،مؤسسات عمومية أو خاصة،فالحاكمية ترتكز على أشكال التنسيق،التشاور،المشاركة والشفافية في القرار فهي تفض الشراكة للفاعلين وتقارب المصالح.

مفهوم الحاكمية يطرح ضمن إشكالية واسعة من الفعالية والنجاعة في العمل العمومي l'action publique"و تهتم بالعلاقة بين السلطة والحكم ويرتكزهذا المفهوم على ثلاث أسس رئيسية:

الأساس الأول: يتعلق بوجود أزمة في طريقة الحكم(crise de gouvernabilité) فقدان مركزية هيأة الدولة وضعف الفعالية والنجاعة في الفعل أو العمل العمومي.

الأساس الثاني: يظهر أن هذه الأزمة تعكس فشل أو ضعف الأشكال التقليدية في العمل.

الأساس الثالث: يتعلق بظهور شكل جديد للحكم أكثر مواءمة للمعطيات الحالية.

ودائما في دور المحفز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يدافعان اليوم على مبادىء الحكم الراشد كأساس للسياسات الإقتصادية ويعتبر الحكم الراشد ضمانا لتوفير الشروط الملائمة للحصول على نمو هام يستفيد منه المحتاجين ويضمن التطور الإجتماعي للبلدان ذات الدخل المنخفض.

الحكم الراشد لا يمكن أن يكون إلا في آنف السلم الإجتماعي والإستقرار السياسي وترقية حقوق الإنسان وبسط قوة القانون.

كما عرف صندوق النقد الدولي (1992) الحكم الراشد على أنه الطريقة التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية لأي بلد بغية التنمية.

أما البنك الدولي فقد عرف الحكم الراشد بأنه مرادف للتسيير الإقتصادي الفعال والأمثل.

وللإجابة على مختلف الإنتقادات الخاصة بالمجموعات الدولية للتنمية التي تتهم وتشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات الخلاقة الترقوية الذاتية للمجتمع الذي يزخر بها وهكذا نجد أن لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون قد أنشأت فريق عمل حول التنمية التشاركية والحاكمية الجيدة (OCDE) والتنمية الإقتصادية بحيث ربطت بين الحاكمية الجيدة والتنمية التشاركية وكذلك حقوق الإنسان والديمقراطية كما قامت بتعيين وتدقيق وتعريف إحترام القوانين وتسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات العسكرية الفائضة والمبالغ فيها على إعتبار أن ذلك من أبعاد الحكم الراشد وكان ذلك سنة 1995 وقد إقترحت لجنة الحاكمية الإجمالية (1995) تعريفا أكثر عمومية بموجبه أشير إلى أن:

"الحكم الراشد هو مجموع الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة وفي بداية سنوات التسعينيات وعندما إنفجر نموذج التنمية الإشتراكية القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج كما يرى التيار الماركسي بمعنى القائم على الدولة وحدها أي التركيز على الدولة بشكل ملفت للأنظار".

الفرع الثالث:معايير الحكم الراشد.

لا سبيل لإرساء الحكم الراشد إلا بـ:

* إقامة دولة الحق والقانون.

*ترسيخ الديمقراطية الحقة.

*التعددية السياسية.

*المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي (البرلمان).

*الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

*المحاسبة التي تقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية.

*حرية التعبير وحرية الرأي تقوم بها وسائل الإعلام من خلال حرية الإطلاع والإستقصاء والتبليغ.

المطلب الثاني:خطوات الإندماج.

في ظل الوضع الجديد في الجزائر بعد الأزمة الإقتصادية العالمية فإن التجارة الخارجية مازالت تنتظرها أشياء كبيرة من أجل التكيف مع هذا الوضع وتحقيق الأهداف المرجوة منها ومن هذه النتائج السلبية نورد الإقتراحات التالية :

-على الجزائر أن تعمل على تطوير إنضمامها إلى التكتلات الإقليمية والجهوية مثل الإتحاد المغاربي خاصة وأن العالم يعرف حاليا صراعا كبيرا للتكتلات الإقتصادية من أجل السيطرة الأكبر على الأسواق.

-تنويع التجارة الخارجية من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات.

-فتح المجال أكثر لنشاط القطاع الخاص ودعم الدولة له

-إرشاد المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة من أجل الإنضمام إليها للإستفادة من بعض الإمتيازات والتأقلم مع المحيط الدولي الشرس.

كما يمكن القول أنه يجب على الجزائر أن تأخذ بالمزايا الإيجابية لسياسة الإحتكار والمزايا الإيجابية لسياسة التحرير ولا تحتكر كل النشاطات ولا تمنع الخواص من ممارساتها، كذلك لا تحرر كل النشاطات التجارية حتى لا تخرب الإقتصاد الوطني مع إدخال تعديلات على التسيير والتصنيع في المؤسسات الوطنية ويتحقق كل هذا بتجسيد مبدأ الرشادة على مختلف السياسات الإقتصادية بما فيها السياسة التجارية الخارجية.

الفرع الأول:إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي للتكتل الاقليمي.

يعتبر تأسيس إتحاد المغرب العربي ضرورة تفرضها مواجهة تحديات العولمة فما هي مراحل بناء المغرب العربي؟ وما أهدافه؟ وكيف هي مكانته ضمن الإقتصاد العالمي؟

مر تأسيس إتحاد المغرب العربي بعدة مراحل رغم بعض الفترات التي عرفت فيها العلاقات بين دوله فتورا فقد شكل لقاء مراكش بين زعماء الدول الخمس في 17 فبراير 1989 أهم مرحلة من مراحل التأسيس إذ تم التوقيع على معاهدة إتحاد المغرب العربي وقد تم الإهتمام بتأسيسه لتحقيق عدة أهداف منها:

*توطيد أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء.

*نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

*العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص،إنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

*إقامة تعاون دبلوماسي عتيق.

*تحقيق التنمية الإقتصادية والزراعية والإجتماعية للدول الأعضاء.

*التعاون في التعليم والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من الإسلام وعلى هوية القومية العربية.

تم وضع هياكل وأجهزة لتسيير الإتحاد وتتمثل في مجلس الشورى ودوره القضائي ومجلس الوزراء الأول يجتمع كلما دعت الضرورة إلى ذلك ومجلس وزراء الخارجية لتحضير دورات مجلس الرئاسة وعرض أعمال اللجان ثم الأمانة العامة لإدارة شؤون الإتحاد.

وتم عقد إتفاقيات لتبادل المنتجات الفلاحية وضمان الإستثمار وتوحيد الضرائب وحق عبور البضائع والمسافرين.

ولتفعيل الإتحاد لابد من الوعي بأن التجمع البشري قادر على العيش والتطور في القرن 21 وكذلك لابد من تفعيل التبادل التجاري لأن إقتصاد المغرب العربي متكامل بين دوله وغني ومتباين في ثرواته ويستطيع أن يقف في وجه التكتلات الإقتصادية الكبرى ولإنجاح ذلك لابد من حل النزاعات السياسية خاصة الوحدة الترابية للمغرب وفتح الحدود بين دول الأعضاء.

وقد أصبح التكتل في جميع المجالات من الضروريات لمواجهة التغييرات والتحديات والعولمة.

الفرع الثاني:دعوات للتنسيق وإنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر.

دعا وزراء الفلاحة والتنمية الريفية لدول إتحاد المغرب العربي خلال الدورة ال16 للجنة الوزارية المغاربية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي المنعقدة يوم2010/12/01 بالجزائر إلى المزيد من التنسيق والعمل المشترك لرفع التحديات العديدة من أجل تحقيق الأمن الغذائي وذلك عن طريق:

*إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر ستأتي لتكمل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ومن شأنها أن تعزز التبادلات التجارية البينية.

*المزيد من التنسيق والعمل المشترك في مجالات البحث العلمي والتكوين والإرشاد الزراعي وكذا قضايا إقتصاد المياه وكل ما يهم التنمية الريفية والإستثمار في الفلاحة المغاربية من أجل تقوية قواعد عصرنتها.

*العمل والتنسيق في إطار إتحاد المغرب العربي بطريقة تدريجية وبصفة مستدامة يحسن مستوى الأمن الغذائي المغاربي.

*التقارير والوثائق الخاصة بالرؤية المستقبلية المغاربية في آفاق 2030 التي تمت الموافقة عليها خلال الدورة السابقة تمثل مرجعا هاما لإعداد خطة عمل تغطي كل هذه المرحلة.

*الأزمة الإقتصادية والغذائية العالميتين ما زالتا تلقي بضلالها و تأثيراتها في توسع مستمر على عدة بلدان بما فيها الدول المتقدمة وستفرض قضية الأمن الغذائي نفسها مستقبلا على كل الأجندات السياسية الجهوية والدولية.

*تحقيق الأمن الغذائي هو تحقيق الأمن الإجتماعي لشعوب الأقطار المغاربية الخمس والشروع في تطبيق بعض المشاريع المشتركة التي تم التوصل إليها في الدورات السابقة مثل إنشاء مصرف للأصول الوراثية للبذور.

*بذل المزيد من الجهد في مجال مكافحة الأوبئة النباتية والحيوانية على أسس إقتصادية وعلمية.

*التنسيق بين الدول المغاربية من أجل تحسين الأمن الغذائي بات ضرورة حتمية يجب تحقيقها وفق نظرة مغاربية منسجمة مبنية على التطور التكنولوجي مع التفكير في أنجع السبل لتطوير آليات العمل المشترك.

*ضرورة متابعة ما توصل إليه من توصيات إيجابية في إطار العمل المغاربي في مجال الزراعة والصيد البحري حتى تتمكن دول المنطقة من مواجهة التحديات التي يشهدها العالم اليوم.

*من الضروري وضع خطة عمل تمتد من 2011 إلى 2020 مبنية على إستراتيجية محكمة فيما يخص تبادل المنتوجات الفلاحية المصنعة وضرورة إنجاز مرصد لمتابعة مؤشرات أسعار المواد الغذائية الإستراتيجية خاصة الحبوب والبقول الجافة في ظل ما تشهده الأسواق العالمية من إحتكار ومضاربة.

*تنسيق الجهود لمواجهة الأوبئة والأمراض الخطيرة التي تهدد بعض المنتجات الزراعية خاصة الطماطم والنخيل.

*ضرورة تحديد إستراتيجية مشتركة بين الدول المغاربية لتحسين الأمن الغذائى خاصة وأن الدول المغاربية لها إمكانيات تكامل قابلة للإستغلال.

*ينبغي على الدول المغاربية أن تواكب مستجدات قطاع الفلاحة حتى تتمكن من رفع التحديات التي يشهدها القطاع مثل زحف الرمال والتصحر وندرة المياه والحفاظ على الموارد الطبيعية مثل الماء من منظور إستراتيجي مغاربي.

*من بين المشاريع التي يجب التسريع بها توحيد المواصفات الخاصة ببذور الحبوب والبقول الجافة بين دول المنطقة و كذا تحسين البرنامج المغاربي لمكافحة التصحر.

*تكثيف تبادل المنتوجات الفلاحية.

التبادلات التجارية البينية لا تتعدى 3 بالمائة من مجموع التبادلات التجارية الخارجية للدول المغاربية في حين تقدر هذه التبادلات مع الدول الأوروبية ب51 بالمائة.

الفرع الثالث:مبادرة شراكة إقتصادية بين دول المغرب العربي وواشنطن.

كشف يوم 2010/12/01نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالإقتصاد والطاقة والعلاقات التجارية "خوسي فرناندیز" بالجزائر عن إطلاق مبادرة شراكة أمريكية مع بلدان المغرب العربي تحت شعار"شراكة شمال إفريقية من أجل الفرص الإقتصادية" هي الأولى من نوعها بالجزائر حول ترقية المقاولة بين المغرب العربي والولايات المتحدة الأمريكية إذ أنها تجمع كل الدول المغاربية وتشكل عنصرا هاما للشراكة من أجل إنطلاقة جديدة تتمثل في مبادرة عالمية تهدف إلى تعميق الروابط بين القطاع الخاص للولايات المتحدة وجميع الجاليات المسلمة في العالم.

"شراكة شمال إفريقيا من أجل الفرص الإقتصادية" تهدف إلى دعم ومساعدة المقاولين خاصة الشباب منهم على أن يصبحوا أصحاب مؤسسات وتشجيع شركاء أوساط الأعمال والجامعيين والمنظمات العلمية والتجارية على العمل الوثيق من أجل تعزيز علاقاتهم التجارية.

وتتمحور هذه الشراكة الجديدة حول ثلاثة محاور منها إنشاء معهد إفتراضي شمال إفريقي للفرص الإقتصادية وشبكة إجتماعية لرجال الأعمال والمقاولين الشباب وندوة سنوية بين الولايات المتحدة والمغرب العربي حول المقاولة بالإضافة إلى ندوات منتظمة بين الحكومات تحت إشراف شراكة شمال إفريقية من أجل الفرص الإقتصادية وسيعمل المعهد الإفتراضي على إنشاء علاقات بين القطاعين الخاصين بشمال إفريقيا والولايات المتحدة عن طريق مبادرات تجارية بهدف تشجيع تكوين إطارات المؤسسات الشمال إفريقية وتطوير المؤسسات الكبرى ودعم المؤسسات الصغيرة وكذا تشجيع إطارات المؤسسات وخلق برامج ونشاطات من أجل ترقية التسيير والمقاولة والتكوين في مجال الشغل لدى الشباب ودعم الإبداع وإستخدام العلوم بالإضافة إلى ضمان دورات تكوينية في مجال إدارة المؤسسات وتعزيز العلاقة بين مدارس التجارة بالولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي وبين معاهد البحث في إطار المركز الجهوي للإمتياز والمقاولة بالإضافة إلى إنشاء لجنة إستشارية عامة للشراكة الشمال إفريقية من أجل الفرص الإقتصادية وكذا لجان إستشارية محلية بكل بلد مغاربي من أجل ضمان متابعة المبادرة على المدى الطويل.

الهدف من هذه الشراكة التي تعتمد على إقامة علاقات بين القطاعات الخاصة بالمنطقتين هو تقاسم الأفكار والإبداعات وكذا الإطلاع على الخبرات بغية إيجاد فرص أعمال جديدة خاصة منها إستحداث مناصب شغل بمنطقة المغرب العربي بالنسبة لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 35 سنة وعليه فرص التنمية الإقتصادية بالنسبة للمنطقة موجودة ويبقى التحدي الكبير هو دعم الشركات التي تقوم بتجسيد الأفكار على أرض الواقع من خلال العمل على إنشاء شبكات وتوفير التمويل لمرافقة المقاولين الشباب.

تجسيد هذه المبادرة سيسمح بإبراز القدرات المعتبرة في مجال المقاولة التي يمثلها الشباب حاملو المشاريع بمنطقة المغرب العربي والجزائر تلتزم بالإنضمام إلى هذه المبادرة التي ترمي إلى تجسيد شراكة عابرة للمحيط الأطلسي.

المطلب الثالث:أشكال الإندماج الإقتصادي.

التكتلات الإقتصادية العالمية هي شكل من أشكال الإندماج كالإتحاد الأوروبي،المجموعة الآسيوية ...إلخ والجزائر ضمن المنظومة الإقتصادية تسعى إلى تحقيق الإنتعاش الإقتصادي بالإستفادة من التكتلات الإقليمية كالإتحاد المغاربي والتعاون العربي والشراكة الأورومتوسطية فالإنفتاح على الإقتصاد العالمي بالإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإستفادة من المزايا[2].

الفرع الأول:الجزائر والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"GZALE".

شهدت الجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر إرتفاعا بنسبة 46.6 بالمئة مقابل تراجع كبير في صادراتها إلى الدول العربية بحوالي 50 بالمئة خلال العام الماضي.

وقال التقرير الذي أصدره مركز الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية أن واردات الجزائر من المنطقة العربية للتبادل الحر بلغت 1.6 مليار دولار بزيادة قدرها 511 مليون دولار مقارنة مع عام 2008.

وإرتفعت قيمة السلع والبضائع المستوردة التي إستفادت من الإعفاءات الجمركية للمنطقة العربية للتبادل الحر بنسبة 46.6 بالمئة وإنتقلت من 1.05 مليار الى 1.58مليار دولار.

وأكد التقرير أن المنتجات والسلع غير المعنية بالمزايا التفضيلية للمنطقة العربية للتبادل الحر تراجعت بنسبة 41.7 بالمئة وإنخفضت من 39.3 مليون دولار في 2008 إلى 22.9 مليون دولار في 2009 وأشار تقرير الجمارك إلى أن الصادرات الجزائرية في إطار المنطقة العربية إنخفضت بشكل حاد وبنسبة 49.44 بالمئة لتتراجع من 246.7 مليون إلى 124.7 مليون دولار.

وفسر التقرير ذلك التراجع بكون الإتفاق المتعلق بالمنطقة العربية للتبادل الحر التي إنضمت إليها الجزائر رسميا في يناير 2009 لم يدخل حيز التنفيذ إلا في مطلع أبريل 2009 .

وفي سياق آخر وفيما يتعلق بإنضمام الجزائر إلى المنظمة العربية للتبادل الحر أنه في إطار حماية الإقتصاد الوطني تمت مراجعة القائمة السوداء للمنتوجات التي تدخل إلى التراب الوطني من هذه

[2]-أيهم أسد،نقد إندماج الإقتصادات العربية،التكوين للتأليف والترجمة والنشر،دمشق،2009، ص44.

المنطقة ليرتفع العدد إلى 1294 منتوج والعمل بالإتفاقيات الثنائية مع البلدان العربية لا يزال ساري المفعول رغم الإنضمام إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.

الفرع الثاني:الجزائر والإتحاد الأوروبي UE.

بعد إمضاء إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي منذ 2002 إلا أن الإستفادة من الدول الأوروبية مع تقليص السلبيات لم يجسد على أرض الواقع وذلك نتيجة إنعدام الإرادة الحقيقية بين دول ضفتي شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

وكانت الجزائر قد شرعت سنة 2007 في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي حول إلغاء رسم خاص بإغراق السوق لكسر الأسعار ب13 بالمائة فرضته البلدان الأوروبية على الأسمدة التي تصنعها المؤسسة الجزائرية "فارتيال" بحجة أن سعر الغاز المستعمل في هذه الصناعة مدعم.

تجدر الإشارة إلى أن الجانبين الذين إجتمعا مرتين في بروكسل لإيجاد أرضية إتفاق حول هذه المسألة قد توصلا مؤخرا إلى إتفاق لكن دون أن يتم ترسيمه كتابيا من جانب الإتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث:الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة في ظل الظروف الراهنة.

عرف مسار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة منحى مغاير بعد الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة رغم سعيها الجدي في الإنضمام فيما قبل وذلك بإتباعها سياسة حمائية نتيجة الأرقام التي سجلتها الواردات والإنخفاض الكبير لأسعار النفط الدولية التي تظل المحرك الأساسي للصادرات الجزائرية رغم محاولات ترقية الصادرات خارج المحروقات غير أنها إستفادت من مسعى الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تعديلها لمئات القوانين التي سمحت بتحسن مناخ الأعمال لكن كانت تخدم أكثر الإستيراد و ليس الإستثمار.

ويلاحظ أنه وبعد مرور أكثر من 15 سنة على عضوية العديد من الدول العربية في منظمة التجارة العالمية لكن ماذا إستفادت هذه الدول من تلك العضوية؟ هل هي فقط من أجل الإنضواء في منظومة العلاقات التجارية الدولية؟أم أن هناك حاجة فعلية إستوجبت دخول المنظمة وجلبت لها مكاسب وفوائد ساهمت في تعزيز أداء تجارتها وإقتصادياتها خصوصا أن بعض الدول العربية واجهت تحديات ومصاعب كبيرة في سبيل قبول عضويتها في المنظمة العالمية التي بات ينظر إليها اليوم كأخطبوط يتحكم بحركة وخطوط وقواعد ومبادئ تجارة معظم دول العالم.

أصبحت منظمة التجارة العالمية تمثل مع "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" ثالوثا لإدارة الإقتصاد العالمي تجارة ونقدا وإستثمارا ما أدى إلى عولمة الإقتصاد وحصر إدارته في مثلث ذو أضلاع ثلاث تتحرك فيه الدول ضمن سلوك وقواعد صارمة.

أفضل المكاسب المتحققة من عضوية الجزائر في منظمة التجارة العالمية هو فتح إقتصاداتها ومناخاتها الإستثمارية للعالم وفتح أسواق العالم لسلعها وبضائعها،هذه العضوية ستساهم في تعزيز حركة التجارة الجزائرية مع مختلف دول العالم وإستقطاب المزيد من رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية إلى الأسواق المحلية فضلا عن دعم جهود التنويع الإقتصادي الذي ما زال يعتمد إلى حد كبير على النفط .

المبحث الثاني:تطور التجارة الخارجية في الجزائر.

تعتبر التجارة الخارجية عصب الإقتصاد الوطني إذ تمكن من تلبية إحتياجات ومتطلبات الإقتصاد وكذا الحصول على العملة الصعبة وهذا من خلال عمليات الإستيراد والتصدير وقد أثر بصفة مباشرة ظهور الأزمات النفطية من جهة وعدم إستقرار عملة الدولار من جهة أخرى على إقتصاد الدول المرتبطة بعائدات المحروقات والتي تعتبر الجزائر من بينها، التجارة الخارجية هي دراسة لجميع أوجه النشاط الإقتصادي بين مختلف دول العالم وهذا ما يعرف إصطلاحا بالمعاملات الإقتصادية الدولية وتتمثل هذه المعاملات في تحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج(اليد العاملة ورؤوس الأموال) وتكمن أهمية التجارة الدولية بالنسبة للدول النامية على الخصوص في إرشادها وإمدادها بمقومات النهوض لهذه الدول عن طريق ما توفره بشكل أساسي من العملة الصعبة لتحويل إستيرادها أما بالنسبة للدول المتقدمة فتسمح لها بالحصول على السلع المميزة أو تلك التي تنتجها بتكاليف أعلى وبالتالي يكمن الهدف النهائي من قيام التبادل بين الدول في الحفاظ وزيادة الدخل الوطني للدول المتقدمة أو تحقيق النمو الإقتصادي بالنسبة للدول النامية وبالنسبة للجزائر فعند دراستنا للتجارة الخارجية يبرز لنا بشكل واضح الحصة الكبيرة للمحروقات في مجال الصادرات وهذا ما أدى إلى التبعية الكبيرة للجزائر للمحروقات في مجال العملة الصعبة وفي مجال إيرادات ميزانية الدولة،أمام هذا الوضع وعدة أوضاع أخرى وقصد التقليل من معامل المحروقات المرتفعة إنتهجت الجزائر سياسة لترقية الصادرات خارج المحروقات والذي تم تحت وطأة العوامل الخارجية المتمثلة في العولمة الإقتصادية،هذه السياسة مازالت لم تبرز آثارها بشكل واضح في حجم الصادرات خارج المحروقات وقد كان سبيل الدولة في ذلك بأخذ إعتبارين:

– إنتقال الجزائر إلى إقتصاد السوق يقتضي أن لا يكون تدخل الدولة بشكل مباشر وإنما على شكل تسهيلات،إعفاءات ومساعدات ..الخ.

– المنتجات التي تكون محل دعم في إطار ترقية الصادرات يجب أن تمتلك قيمة مضافة معينة في الجزائر ولذلك هناك إرتباط وثيق بين ترقية الصادرات وترقية وحماية المنتوج الوطني.

وعلى هذا النحو ظهرت عدة هيئات وإجراءات لتطوير وترقية الصادرات خارج المحروقات وهذا طبعا كان يتم في الإطار العام للصادرات فالنمو الإقتصادي هو هدف كل إقتصاد في العالم بالتالي هذه الإجراءات كانت تنم عن كل تدبير له علاقة مباشرة أو غير مباشرة من شأنه التأثير إيجابا في توفير مناخ مسهل ومنشط لعملية التصدير.

المطلب الأول:الصادرات.

يلاحظ أن التطور الذي عرفته الصادرات الجزائرية يعود بشكل كبير إلى إرتفاع صادرات المحروقات لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري.

توقعت الجزائر سنة 1997 أن يصل حجم الصادرات خارج المحروقات إلى 2 مليار دولار أمريكي سنة 2000 ولكن ذلك لم يتحقق حيث لم يصل إلا إلى 500 مليون دولار وهذا على الرغم من الكم الهائل من التدابير المتخذة في هذا الشأن(حوالي 22 تدبير) كما أن تحرير التجارة الخارجية أفضى إلى ظهور حوالي 400 مصدر مقابل 40000 مستورد ينجزون من 400 إلى 500 مليون دولار أمريكي من الصادرات في العام هذا ما دعا البعض للقول أن تحرير التجارة الخارجية يظهر أكثر وكأنه تحرير بسيط للواردات وهذا مما يؤدي إلى ظهور مخاطر بالنسبة للمنتوجات الجزائرية.

الفرع الأول:تحليل الصادرات.

يتميز الإقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات التي تحتل نسبة تقارب 97 % من الصادرات وأن ترقية الصادرات خارج المحروقات لم يحظى بالأولية لما كانت أسعارها مرتفعة ولكن مع التذبذبات والأزمات التي عرفت قطاع المحروقات كان لزاما على الجزائر إنتهاج عدة تدابير تحفيزية قصد إعادة الإعتبار للتصدير خارج المحروقات وفعلا تم ذلك بعدة سياسات ومحفزات ولكن هذا مازال لم يعطي النتائج الملموسة المنتظرة نظرا لعدة إختلالات ونقائص إحداها متعلقة بالإطار القانوني والتأطيري وأخرى متعلقة بالإجراءات عند التصدير.

شهدت الجزائر تراجعا كبيرا في صادراتها لسنة 2009 مقارنة بسنة 2008 وهذا راجع إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة وبسبب التخفيض في الكميات المصدرة من المحروقات بموجب إلتزامات الجزائر إتجاه منظمة "الأوبك" حيث شكلت المحروقات ما نسبته 97.6 % من الصادرات سنة 2009 و 97.56 % سنة 2008 و قدر رصيد الميزان التجاري ب 4.586 مليار دولار وهو رصيد مخيف مقارنة برصيد 2008 و المقدر ب 39.819 مليار دولار.

الفرع الثاني:العراقيل ذات الطابع القانوني والتأطيري.

مسألة تنويع وزيادة الصادرات أصبح أكثر من ضرورة بالنسبة للبلدان في التطور والنمو والجزائر على الرغم من التدابير المتخذة في سبيل تحضير التبادل والتجارة للتصدير مازالت لم تصل بعد إلى المستوى المنشود حيث نعاين بالنسبة للإقتصاد الجزائري ما يلي:

- الإرتفاع الكبير لمعامل تصدير المحروقات بنسبة تفوق96%.
- محيط الصادرات يعتبر به على المستوى الوطني في غياب ثقافة التصدير.
- فتور هيكل الصادرات على مجموعة قليلة من السلع والخدمات ذات كميات متواضعة.
- لم تصل المؤسسات بعد إلى مستوى يمكنها من طرح منتوجاتها على السوق.
- محاولة تقييم تدابير دعم الصادرات خارج المحروقات هو أيضا البحث عن مختلف التحديات والرهانات المتعلقة بهذا الشأن والتي تتوزع عبر محورين،الأول هو تنويع وتوسيع الصادرات خارج المحروقات إعتمادا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الثاني فيبحث عن مختلف الرهانات البنيوية والدولية.

التطرق لمفهوم التصدير يخلق رد فعل سلبي فمن جهة تعاني المؤسسات من عدم قدرتها على تغطية الطلب المحلي ومن جهة أخرى يجب عليها تحقيق الربح في الأسواق العالمية ولتحقيق ذلك وجب علينا أولا أن نتخلى عن فكرة راسخة وهي أن الجزائر لا تملك ما تصدره من غير المحروقات ويظهر هذا من خلال العوائد غير الدورية التي يتركز عليها الإقتصاد الجزائري وتجدر الإشارة إلى أن تنمية الصادرات لا يجب أن تكون تابعة بصفة حصرية لتنظيم التجارة الخارجية وعلى هذا فقطاع الإنتاج يعتبر حلقة أساسية لتنمية الصادرات على نفس الأهمية مع الإطار التحفيزي للمحيط العام للصادرات لهذا وجب على الجزائرتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان حقيقي لتحقيق ذلك ففي مجال التوازنات الداخلية ميزانية الدولة مازالت تابعة بصفة كبيرة لسعر البرميل خاصة إذا علمنا أن هذا الأخير يؤول إلى الإنخفاض شيئا فشيئا بسبب إستحواذ الشركات المتعددة الجنسيات على مصادر الطاقة في العالم وحينها لن تجد الجزائر من سبيل إلا العمل منذ الآن على وضع سياسة لترقية الإستثمارات المنتجة وتحقيق إنتقال تكنولوجي عن طريق الشراكة من أجل التقليل إلى أكبر حد ممكن للتبعية وفيما يخص تنويع التراكمات فيجب الإعتماد على سياسات إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات التي لا تحقق الأرباح اللازمة إذ أن إعادة الهيكلة الصناعية تهدف إلى إعادة تشكيل وتجديد الفروع الصناعية والمؤسسات بهدف عقلنتها بشكل يتم فيه إنشاء فروع وقطاعات إنتاجية متناسقة ،متوازنة و مربحة تدر سيولات تمويل ذاتي بالعملة الصعبة من أجل المساهمة في تمويل النمو الإجمالي للإقتصاد، هذا الهدف يجب أن تسعى إلى تحقيقه في غضون العشرية القادمة من أجل المشاركة على الأقل بالثلث فيما يخص إدخال إيرادات بالعملة الصعبة.

الفرع الثالث:آفاق التصدير.

الظاهرة الإقتصادية هي ظاهرة حركية متجددة تعرف التوسع والإنكماش وهذا بالضبط ما ينطبق على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وبالتالي فهناك عدة آفاق للتصدير بالنسبة إلى الجانب البنيوي إستراتيجية تطوير الصادرات وكذا بالنسبة إلى الجانب التسويقي الدخول إلى الأسواق الأجنبية،التنقيب عن المرونة حيث يمكن أن توجد في نسيج الإقتصاد الجزائري والتي تمكنه من ترقية الصادرات خارج المحروقات

*الصادرات الممكنة على المستوى القصير:

عندما نتساءل عن عرض الجزائر للصادرات نلتقي بعدة حقائق سلبية ذلك كون الطلب الوطني لم يلبي بصفة كلية (المواد الكهرومنزلية،أحذية رياضية ..) لذلك يجب إعطاء الأولوية للمؤسسة للولوج في الأسواق الدولية وبهذا الصدد يجب التخلي عن الفكرة القائلة بأنه ليس هناك للجزائر ما تصدره خارج المحروقات وأن الإقتصاد القائم على الريع لا يمكنه تحقيق تدابير للإنتاج وعلى هذا يجب تحديد آلية للمنتوجات والخدمات التي تعطي للمصدرين الجزائريين الواقعيين والمحتملين وضعية تنافسية في السوق الخارجي وبهذا الغرض يجب:

– تأهيل المؤسسات الجزائرية: بخصوص أنظمة المعلومات والعصرنة ووضع وسائل للصناعات التي تسمح بتقليص الربح الرقمي في الجزائر والإندماج في كبريات شركات المعلومات.

– تصدير الخدمات في مجال الإعلام الآلي والأنترنيت: يلاحظ أن الطلب المغاربي،العربي والإفريقي للخدمات الجزائرية والبناء يتم تغطيته أساسا من طرف الشركات الأجنبية والأوروبية خاصة وبهذا يمكن للمتعاملين الجزائريين أخذ جزء من هذه الأسواق بضم أشكال للشراكة الظرفية أو المستديمة مع المجموعات الأوروبية،الأمريكية واليابانية.

– مشاركة مؤسساتنا في المشاريع الضخمة للبنية التحتية المغاربية،العربية والإفريقية (طرق وسكك الحديد) ليس فقط ممكن ولكنه منافس أيضا.

– الخدمات في مجال الطاقة والبتروكيمياء: إستغلال الموارد البترولية،النقل،التكرير ونقل الغاز الطبيعي يمثل مجال واسع لتدخل الشركات الجزائرية للطاقة ويضم أيضا الشراكة مع المؤسسات الأجنبية،المركبات البتروكميائية (أرزيو،سكيكدة) تتطلب لإستغلالها وتطويرها مهارات وكفاءات والتي تعتبر موجودة في الجزائر كما أن وضع أنبوبين للغاز بإتجاه كل من إيطاليا وإسبانيا يعبر عن القدرة الجزائرية في الدراسات والإنجاز،نذكر على سبيل المثال المؤسسة الوطنية للهندسة البترولية التى طورت

خبرات علمية في مجال التوسيع والتكرير في "نواضيبو" في "موريتانيا" وقامت بإنجاز مجموع الدراسات للهندسة وكذلك أنجزت مشاريع حفر آبار "أرتوازية" للبترول في "تنزانيا" وهذا بتمويل من البنك العالمي.

*الصادرات الممكنة على المدى المتوسط:

يعتبر التراكم في القطاع الصناعي جد معتبر وهو ما يقارب 160 مليار دينار من الإستثمارات التي أنجزت من سنة 1967إلى 1991 وهذا ما مكن من وضع قاعدة صناعية متنوعة لها مدلوليتها ويبقى هذا النظام الصناعي شبه مشلول منذ البداية وهذا راجع إلى التوجه الحصري تقريبا لإشباع السوق الداخلية الضيقة وهذا ما يتطلب من الآن فصاعدا التبعية الكبيرة للتموين الخارجي لِقطع التبديل وخاصة الإستهلاكات الوسيطة وهذا ما أدى بنتيجة سلبية وضعف معدل تغطية الواردات بالصادرات في هذا القطاع والذي يقدر ب 16 % ما ترجم أيضا الإستعمال دون الحد الطبيعي للقدرة الإنتاجية الموجودة،هذا ما يستدعي بالضرورة وضع إستراتيجيات وسياسات جديدة لإعادة الهيكلة الصناعية والتي يجب أن تمس القطاع العام والخاص.

ما يمكن إستخلاصه هو أن ***العلاقة طردية بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية.***

المطلب الثاني:الواردات.

بالنسبة للواردات فقد عرفت تراجعا طفيفا مقدر ب 0.95 متأثرة بإنخفاض واردات السيارات وإنخفاض فاتورة الواردات الجزائرية من المنتجات الغذائية التي بلغت 5.8 مليار دولار سنة 2009 مقابل 7.8 مليار دولار سنة 2008 أي إنخفاض بنسبة 25.64 % بسبب تحسن الظروف المناخية غير أنه يلاحظ أن رصيد المبادلات التجارية للجزائر في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر يعد سالبا.

الفرع الأول:تحليل الواردات.

سجلت فاتورة واردات المواد الغذائية للجزائر إنخفاضا "هاما" بأكثر من 36 بالمئة خلال شهر ماي من سنة 2010.

من بين المواد الأساسية الستة لمجموعة المواد الغذائية المستوردة سجلت أربعة منها "إنخفاضا معتبرا" من حيث القيمة ويتعلق الأمر بالحبوب والدقيق والطحين والسكريات والقهوة والشاي واللحوم

إتخذت الجزائر خلال السنوات الأخيرة عدة إجراءات لتأطير عمليات التجارة الخارجية بغرض تطهير هذا النشاط و إحتواء تدفقات واردات السلع التي ما فتئت ترتفع ومن بين هذه الإجراءات تلك التي تضمنها قانون المالية التكميلي 2009 وتعميم إستعمال البطاقة المغناطيسية لرقم التعريف الجمركي الأمر الذي سمح بتبادل المعلومات بشكل أفضل وسهولة في عمليات المراقبة الجبائية وتطهير بطاقة المستوردين.

الفرع الثاني:البنية الجغرافية للواردات.

تكمن الأهمية النسبية للبنية الجغرافية للواردات في تحليل حصص الأسواق المختلفة في تموين السوق الجزائرية بمختلف السلع الإنتاجية،الإستهلاكية والوسيطة إذ تشكل القارة الأوروبية المصدر الرئيسي للواردات الجزائرية خاصة الإتحاد الأوروبي وذلك كون أن حصة الواردات القادمة من أوروبا تمثل حوالي 70**%** من واردات الجزائر من سنة 1995 إلى 2010 تليها بعد ذلك القارة الآسيوية في تموين السوق الجزائرية كما إزدادت أهمية هذا السوق حيث إنتقلت حصتها من 1.78**%** سنة 1997 إلى 13.70**%** سنة 2009 حيث تربعت الصين في هذه السنة على المرتبة الثانية من حيث صادراتها بإتجاه الجزائر بمعدل 4.750 مليار دولار،وقد تراجعت واردات الجزائر من المواد الغذائية والأدوية والمواد المصنعة الأمر الذي جعل كفة الميزان التجاري بين الجزائر وأوروبا التي تعتبر الزبون الوحيد في مجال الإستيراد للمواد الغذائية في صالح الجزائر.

يعود تركز الواردات الجزائرية على القارة الأوروبية والقارة الآسيوية إلى البنية الهيكلية للواردات الجزائرية ذلك أن السلع الإنتاجية تهيمن عليها حيث بلغت حصتها في المتوسط 70**%** من إجمالي الواردات وبما أن هذا النوع من السلع حكر على الدول الصناعية الكبرى المتواجدة بالقارة الأوروبية فمن الطبيعي أن تأخذ هذه القارة حصة الأسد من جهة ومن جهة أخرى قرب القارة الأوروبية شجع على تعاظم دور الدول الأوروبية المجاورة كألمانيا،إيطاليا وإسبانيا وخاصة فرنسا الناجم عن الحقبة الإستعمارية الذي حقق لها أفضلية في التبادل التجاري مع الجزائر.

من خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

*كثافة الواردات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم أما الواردات التي يظهر فيها الأثر الجهوي هي السلع النصف المصنعة،سلع التجهيز وبعض السلع الوسيطة كالمواد الكيمياوية.

*كثافة الصادرات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم في قطاع المواد الأولية والمحروقات.

كخلاصة يمكننا القول أن أكثر تعاملات الجزائر سواءا إستيرادا أو تصديرا فهي مع دول القارة الأوروبية التي أخذت حصة الأسد.

الفرع الثالث:ترشيد السياسة الإستيرادية للجزائر.

تعرف الواردات في الجزائر زيادة مستمرة ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها:

*الحاجة الشديدة إلى السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج والسلع الرأسمالية اللازمة لبرامج الإستثمار.

* عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية الإستهلاكية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع إستهلاكية أساسية كالقمح والحليب أما السلع الإستهلاكية الكمالية فإنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من الواردات.

هذا التصلب في هيكل الواردات يعود بالدرجة الأولى إلى إنتهاج سياسة للتصنيع تعتمد على مكونات الإنتاج المستوردة فلم يقتصر ذلك على فترة محددة بل إستمرت الصناعة الجزائرية تعتمد على تلك المكونات المستوردة في ظل إنخفاض جودة المدخلات المحلية من أجزاء ومكونات أو غيابها في أحيان كثيرة بالإضافة إلى ذلك السياسة الإقتصادية التي أتاحت زيادة الميل إلى الإستهلاك بمعدل يفوق القدرة على الإنتاج وإن كان من الطبيعي زيادة الإستهلاك بزيادة نمو السكان إلا أن هذه الزيادة فاقت الزيادة في حجم الإنتاج مما أدى إلى توسيع الفجوة وبالتالي فقد لجأت الدولة للوفاء بإحتياجات الإستهلاك بالإعتماد على الإستيراد.

بالتالي زيادة الواردات ليست إلا نتيجة لسياسات إقتصادية ساعدت على تزايد الإستيراد وذلك كون أن معالجتها لا تكمن في فرض المزيد من القيود على الواردات بل بإعادة صياغة سياسات إقتصادية تعمل من ناحية على تحقيق عقلانية الإستهلاك والعودة بمعدلاته إلى مجراها الطبيعي حتى يمكن الحد من الإستيراد ومن ناحية أخرى الإهتمام بالمدخلات المحلية للصناعة وتحسين جودتها حتى يمكن ضبط معدل الزيادة في الواردات وهذا مفاده أن الصياغة الجديدة للسياسة الإقتصادية تستدعي الإهتمام بتقليل الواردات وتشجيع الصادرات في آن واحد هذا يعني أنه في حالة توافر مزايا نسبية في صناعات معينة كالصناعات الكيماوية،الحديد والصلب،الصناعات الغذائية لابد أن يتجه التفكير إلى **إحلال الواردات** في السلع الوسيطة وذلك لضمان تشجيع تنافسية الصادرات فيتطلب ذلك القيام بإنتاج محلي بديل للواردات من السلع المستوردة.

المطلب الثالث:الميزان التجاري الجزائري.

إلقاء نظرة على الميزان التجاري الجزائري يفضي إلى حقيقة لا جدال فيها كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي نظرا لإعتماده الأساسي على قطاع واحد هو المحروقات الذي يمثل ثلثي الناتج الداخلي الخام وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الإحتياطات النفطية والثامنة عشر في مجال الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير كما تقدر طاقة التكرير التي تتوفر عليها الجزائر ب 22 مليون طن سنويا.

عرف الميزان التجاري الجزائري عدة تغييرات وذلك بسبب السياسات التجارية المنتهجة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا من إحتكار ورقابة على قطاع التجارة إلى السعي وراء التحرير وتجسيد نظام إقتصاد السوق والمتتبع إلى الوقائع الإقتصادية يلاحظ السياسات الحمائية التي إتبعتها مختلف الدول تجنبا للآثار السلبية للأزمة الإقتصادية الراهنة التي أثرت على النمو الإقتصادي العالمي.

الفرع الأول:تحليل وضعية الميزان التجاري.

الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة بحيث أنها قدرت ب3.2 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات وأكدت الجمارك أن أبرز المنتوجات خارج المحروقات المصدرة تتكون من مجموعة المواد نصف المصنعة بـ887 مليون دولار (+125.7 بالمائة) والمواد الغذائية بـ182 مليون دولار (+102.22 بالمائة).

وإن صادرات المجموعات الأخرى سجلت تراجعات ويتعلق الأمر بالمواد الخام بـ114 مليون دولار (−5 بالمائة) ومواد الإستهلاك غير الغذائية ب18مليون دولار (−43.7 بالمائة) ومواد التجهيزات الصناعية التي قدرت بـ17 مليون دولار (−43.33 بالمائة).

و فيما يتعلق بالواردات تم تسجيل تراجع في السلع الغذائية إلى 3.89 مليار دولار وإنخفاض بنسبة 7.6 بالمائة وتراجع في السلع الإستهلاكية عدا المواد الغذائية ب 3.22 مليار دولار (−29.10 بالمائة) ونصف المنتوجات بقيمة 6.61 مليار دولار (−3.11 بالمائة).

في حين سجلت صادرات المجموعات الأخرى من المنتوجات إرتفاعات لاسيما سلع التجهيزات الفلاحية بقيمة 211 مليون دولار أي بإرتفاع 88.4 بالمائة ومجموعة الطاقة والزيوت ب415 مليون دولار (+ 25 بالمائة) والمواد الخامة ب 906 مليون دولار (+ 14.97 بالمائة).

الفرع الثاني:تكييف السياسات التجارية الخارجية.

الإستراتيجيات التي يجب وضعها من أجل تكييف السياسات التجارية الخارجية تتمثل في:

*سياسة صناعية حركية ومستجدة:

وهذا يتم من خلال:

–التقليل من عوامل التبعية.

– البحث على موارد محلية بديلة.

– تنشيط الإسترجاع وإعادة تأهيل المواد.

إن مسألة التقليل من التبعية إلى الخارج في مجال الصناعة لا تعني الوصول إلى حد الإكتفاء الذاتي والحمائية ولكن لإيصال خطوة لعوامل المنافسة حيث يجب توصيل المنتوج الجزائري إلى السوق العالمي وهذا يمس أيضا مسألة النوعية،تجدر الإشارة هنا إلى مثال اليابان الذي هو تابع كليا في مجال المواد الأولية والطاقوية للخارج ولكن منتوجاته ليست على مستوى عال من المنافسة فقط على مستوى الأسواق الدولية ولكن أيضا إستطاع تكوين قيمة مضافة جد معتبرة.

* الإندماج الوطني والتخصص :

هذا ما يعتبر عامل آخر وهو لا يعود إلى أسباب العولمة فقط ولكن يعتبر خطوة ضرورية قبل طرح الفائض إلى التصدير وبشكل أوضح فمعدات البناء الإسمنت،وسائل التجهيز البترولية والمائية ،الطاقة والبتروكيمياء،الزراعة الغذائية والصناعة الصيدلانية تشكل مجالات فعالة للإندماج ،خاصة على حجم السوق الجزائري المغاربي وبالمقابل هناك قطاعات إنتاج مندمجة منتوجاتها لا تعطي أي عامل للمنافسة مقارنة مع المنتوجات المستوردة وهذا ما يستدعي ضرورة إعادة هيكلتها وتخصيص المنشآت في مكوناتها قابلة للدخول في حلقة صناعية والمتاجرة بها في السوق الدولي ومثال ذلك لو أن منتوج جزائري يكلف إنتاجه محليا بالعملة الصعبة أكثر من المستورد هذا ما يستدعي بالضرورة أن هذا القطاع المنتج للمنتوج محليا يجب أن يخضع لإعادة الهيكلة والتي قد تؤدي إلى تخصص أكثر في الأسواق الدولية.

*التحديد والتخلي:

التخلي عن القطاعات التي هي آيلة إلى الزوال يعني القطاعات التي هي في طريق الزوال يجب أن يتم التخلي عنها بأكبر سرعة لأن هذه القطاعات تستهلك جزء من الإدخار الذي يجب إستعماله أحسن لترقية النشاطات الجديدة للتصدير وفي هذا الإطار لا يجب تقديم حماية المنتوج الوطني كحجة لصيانة تلك النشاطات أو المنتوجات التي لا يستهلكها السوق.

*ترقية صناعات التصدير:

يدخل هذا في إحدى جوانب قانون الإستثمار مع الأخذ بعين الإعتبار :

- ملاءة السوق الداخلية.
- توفر الطاقة .
- القرب من الأسواق الأوروبية.
- تأهيل اليد العاملة .
- خوصصة المؤسسات العمومية وبعض قطاعات التصنيع قد يسمح بإتباع الأهم من قدرات الإستغلال الجزائري.

الفرع الثالث:توصيات.

ونورد هنا بعض التوصيات والإقتراحات:

* تنمية مهنية التصدير.

* وضع مستودعات التصدير.

*إنشاء وحدات تجارية في الخارج قصد البيع بالإيداع.

* التخليص الحقيقي للرسوم الداخلية المدفوعة في إطار المنتوجات الموجهة للتصدير وتحسين دعم الدولة للمشاركة في المعارض الخارجية.

* تطور مستمر مركز على إنتقاء المنتوجات والأسواق وهذا يكون تماشيا مع برنامج يقود التصدير.

* إلغاء التفرقة بين المعارض الرسمية وباقي المعارض الدولية وأيضا التمييز في نسبة الدعم المقدمة (بأن تكون 80 % بالنسبة للمعارض الدولية بصفة عامة) من طرف الصندوق الخاص لترقية الصادرات وأيضا البحث عن إمكانية لإدخال تصدير الخدمات ضمن مجال الدعم الذي يقدمه الصندوق.

* تعزيز حضور المؤسسات في الخارج عن طريق التمثيليات التجارية الدبلوماسية.

* في مجال التمثيل التجاري من الضروري وضع مركزا عمليا قصد توريد وتغذية المعلومات التجارية وهذا في إطار العلاقة المدعمة.

*تخفيف إجراءات إسترجاع الرسم على القيمة المضافة من طرف المصدرين.

* تنظيم أيام دراسية وحلقات دراسية تجمع مختلف الملحقين لعملية التصدير والتركيز على تدعيم روح "الأفضلية للتصدير" على مستوى موظفي الهيئات والمؤسسات التي تتدخل على طول سلسلة الإسناد(الجمارك،المؤسسات المينائية،البنوك،شركات النقل ومصالح الرقابة،الصحة)

وقصد تطوير المؤسسات يجب:

*التوسيع والحمل الإنتقائي لمؤسسات مختارة على قاعدة تقييم لإحتمال أن تقوم بالتصدير.

*تحليل حاجيات التكوين لهذه المؤسسات.

*رفع مستوى تنافسية المؤسسات وحثها على التصدير.

*تعبئة الجالية الجزائرية المتواجدة في العالم والمنتشرة في عدة بلدان والتحفيز والمساعدة على إنشاء وكالات تجارية للبيع،مكاتب ربط وأشكال أخرى للهيئات التجارية أي تتخصص في المتاجرة بالمنتوجات الجزائرية على هذه الأسواق.

غير أنه وعلى المستوى الإستراتيجي يجب على الجزائر إذا أرادت حقا التنصل من التبعية لقطاع المحروقات والإعتماد على صادرات خارج المحروقات لجلب العملة الصعبة أن تخطو خطوات أكثر جرأة ليس نحو إقتصاد السوق فقط ولكن نحو أن تصبح منتمية إلى حظيرة الدول المصنعة الجديدة.

هذا ما يلح على وجوب القيام بإعادة هيكلة البنية الأساسية لقطاع التجارة الخارجية على المستوى الداخلي والخارجي وإعادة النظر في القوانين المنظمة للسوق التصديرية للتعرف على معالم الصورة الحقيقية للصادرات والواردات الجزائرية ووضع الحلول الجذرية للمعوقات حتى يمكننا مواكبة المتغيرات العالمية في مجال التجارة بإستخدام آليات جديدة سواء كانت تجارة إليكترونية تعتمد في الأساس على بنية معلوماتية قوية وكيفية التعامل مع المعلومات المتاحة بما يحقق الأهداف المرجوة أو من خلال تنظيمات قادرة على التعامل مع المتغيرات الدولية والتواجد بالأسواق بالشكل الصحيح متمثلين بذلك بتجربة النمور الآسيوية مما سيكون له آثار إيجابية على الإقتصاد الجزائري وهذا ربما سيسهل الإعتماد بحزم على

نظرية التنمية المستديمة التي تجعل التطور البشري بلا حدود ولا يمكن أن يتوقف عند أهداف معينة مادام أنه سيل متدفق لا ينصب وهو عبارة عن خط مستقيم يرتفع بشكل أفقي وليس بشكل مائل أي التنمية تطال جميع القطاعات والنشاطات وسوف لن يكون مستحيلا تطبيق هذا الأمر إذا أعطيت الأولوية لتنمية وترقية الإنسان بإعتباره محور العملية التنموية ومفتاح الخروج من التخلف في جميع ميادينه.

يتزايد التأكيد على أهمية عملية التصدير من خلال جهود وطنية حثيثة متكاملة تستهدف زيادة الصادرات والحد من الواردات وذلك نظرا للمنافسة الحادة التي يقابلها الإنتاج الوطني وقد إستوجب ذلك تخصيص عدة هيئات وتدابير تعمل على دعم ترقية الصادرات خارج المحروقات حيث أن تبني نظام إقتصادي معين يعني تبني الآليات المسيرة له والقوانين السائدة فيه والقبول بها والعمل على تجسيدها في أرض الواقع.

بالتالي بالنسبة للجزائر فإن سعيها الحثيث لدعم ترقية وتطوير الصادرات خارج المحروقات يجب أن يرتكز على عدة نقاط تتمثل أساسا في ضرورة تكييف منظومة المعلومات إذ أن إقتصاد السوق هو أيضا إقتصاد الإعلام فوضع منظومة فعالة لجمع وتحليل ونشر المعلومات الإقتصادية الدائمة والمستجدة ضروري لبروز وتطور إقبال المتعاملين الإقتصاديين على عملية التصدير ودون هذا ستكون جميع المشاريع الإنمائية حبيسة اللاتطبيق واللافعالية.

المبحث الثالث:إستراتيجية تأهيل قطاع التجارة الخارجية.

المتتبع لأوضاع التجارة الخارجية في الجزائر يلاحظ أنها مرت بنمطين في سياساتها بالتجارة الخارجية بين الحماية والحرية أو بالأحرى بين التقييد والتحرير حيث كان تقييد التجارة الخارجية نتيجة أوضاع إجتماعية وأخرى سياسة وإقتصادية دفعت بالسلطات الجزائرية بعد الإستقلال إلى إنتهاج سياسة شبه تقييدية قصد إنعاش الإقتصاد الوطني المخرب على يد الإستعمار الفرنسي.

لكن هذه السياسة لم تتلاءم والإقتصاد الوطني وإمكانياته من هذا كان لزاما على السلطات الجزائرية إيجاد سياسات أخرى تحقق أكبر نفع للإقتصاد الوطني فكان أن إتخذت سياسة الإحتكار الذي رأت فيه تحقيق مكاسب كثيرة للدولة من خلال السيطرة الكاملة على نشاطات التجارة الخارجية وإبقائها حكا على المؤسسات العمومية وكبح كل نشاط للخواص في مجال التجارة الخارجية ظنا أنها تولد سلطة القرار على المستوى الداخلي والخارجي وتضمن المراقبة الشاملة لتطبيق قرار المخططات التنموية والتحكم في الموارد الوطنية بشكل أمثل لكن لم يحدث من ذلك شيء فلا الموارد أستغلت بشكل جيد ولا أصبح للدولة الجزائرية سلطة القرار داخليا أو خارجيا وبقي الإقتصاد الوطني في تبعية كاملة للسوق الأوروبية وهذا ما بينته المبادلات الخارجية خلال الثمانينات.

بعد هذا الإستعراض للسياسات التجارية في الجزائر نلاحظ أن كلاهما لم يحققا للجزائر نفعا كبيرا ولكن رغم هذه النتيجة السلبية فإنه يلاحظ أن التجارة الخارجية إنتعشت بعض الشيء حيث زادت المعاملات التجارية وتوسعت حيث ظهر عدد كبير من المتعاملين الإقتصاديين وهذا بسبب القوانين الجديدة المشجعة للتصدير والإستيراد والتخفيض من الرسوم الجمركية.

ومن حيث الأهداف نلاحظ أن التجارة الخارجية في ظل سياسة التقييم لم تحقق تطورات كبيرة وحققت نتائج سلبية كبيرة وأن هذه السياسة سمحت للمؤسسات المحتكرة بممارسة أسعار تضخمية

أما في سياسة التحرير لاحظنا أن التجارة الخارجية قد تحسنت لكن رغم هذا فإنه كانت هناك نتائج سلبية ولكنها أحسن من المرحلة السابقة.

المطلب الأول:متطلبات تأهيل القطاع.

العولمة أو الكوكبة أو الكوننة كلها مصطلحات تعني تحويل العالم إلى قرية واحدة بما فيها التطور الكبيرالذي عرفته البشرية في كافة المجالات ومنها التداخلات التي مست جميع القطاعات .فالإندماج العالمي هو حتمية تفرضها القوانين

الفرع الأول:الجزائر ومراجعة السياسات التجارية الخارجية.

من خلال تحليل هيكل كل من الصادرات والواردات يتضح أن الجزائر ليست مستعدة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لأن إنضمامها لهذا الفضاء يجب أن يأخذ بعين الإعتبار مصالحها الإقتصادية والظرف الدولي يخدم حاليا الجزائر كون الأزمة الإقتصادية تثير حركة حمائية عبر العالم وعليه فالجزائر تأمل الإنضمام لهذا الفضاء الإقتصادي العالمي لكن بالشروط التي تناسبها وتحمي مصالحها الإقتصادية ويجمع خبراء إقتصاديون في الجزائر أن السبب الرئيسي في تأخر الجزائر لإنضمامها للمنظمة العالمية للتجارة هو عدم توافر الشروط اللازمة لولوج سوق دولية منفتحة مرتكزة على مؤشر تنافسي وحيد هو الجودة بالإضافة إلى عدم إرتقاء سياسات التسيير إلى المعايير الدولية التي تشترطها المنظمة كذلك بسبب عجز منظومتها على مجاراة التنافسية التي تتسم بها السوق الدولية سواء كان ذلك في تقديم الخدمات أو في ترويج السلع.

عدم توافر الشروط التي تضعها المنظمة في الوقت الحالي مع العلم أن دخول الجزائر هو إختياري لكنها مجبة على التقيد بالقوانين والشروط التي تضعها المنظمة ويلاحظ أن أسباب تأخر إنضمام الجزائر تتلخص:

*في هروب الكفاءات إلى الخارج .

*ضعف النظام البنكي بالجزائر.

*الوضعية السيئة للعقار الصناعي والفلاحي.

*غياب تحليل نظم التسيير المعتمدة.

الفرع الثاني:تدعيم عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية.

من أجل تدعيم عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية التي تحتاج 58 بالمائة منها في الجزائر في حالة تسييرية ومالية حرجة يجب الإستثمار في الجانب البشري والعمل على إعادة إستقطاب الكفاءات والأدمغة التي كلفت هجرتها 100 مليار دولار لا سيما الكفاءات التي تعمل في المجالات الحيوية كالطيران والطب المتخصص والمجال الطاقوي وغير ذلك

الصناعة الجزائرية كانت تضاهي الصناعة الحالية في كوريا والفلاحة كتلك الإسبانية كما أن النشاط السياحي كان سيوازي ذلك المسجل في اليونان أما المستوى التكويني في الجزائر كان ليقارب مستوى التكوين في فرنسا وألمانيا لو ما مرت الجزائر بالأزمة سنة 1986 التي قسمت ظهر الإقتصاد والتجارة وفتحت الباب على مصراعيه للتجارة الموازية والتقليد والمضاربة لتحل محل الإنتاج والإبداع الوطني،إن العائق يكمن في عجز داخلي وتعجيزات خارجية صادرة من المنظمة في حد ذاتها إلا أن الدخول إلى المنظمة يتطلب الإنفتاح على السوق في مجال الخدمات وكذا تغيير الأنظمة القانونية وهو ما يمس المصالح الجزائرية لا سيما المتعلقة بالسيادة الوطنية.

الفرع الثالث: العمل على تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

الهدف الرئيسي من الإستثمار هو القيام بعملية التصدير أي تسويق السلع والخدمات المنتجة خارج البلاد حيث تتمتع الجزائر بكثير من المؤهلات الخاصة والعناصر التنافسية إذ لديها موقع جغرافي متميز يتوسط بلدان المغرب العربي وعلى مقربة من بلدان أوروبا الغربية وتمثل مدخلا لإفريقيا مما يجعلها قطبا مميزا لجلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا العربية البينية.

من خلال تشخيص واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في الفترة2003 -2010 يلاحظ أن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة بما فيها العربية بلغت 634 مليون دولار عام 2003 لتتجاوز قيمة المليار دولار عام 2005 حيث أن الجزائر تمكنت من إستقطاب الإستثمارات الأجنبية الموزعة على عدة قطاعات خارج المحروقات كقطاع تحلية مياه البحر والسياحة كما أن الإستثمارات شملت مشروعي إنشاء مصنعين لتحلية مياه البحر في كل من العاصمة و وهران و مع بداية 2005 دائما تناولت الإستثمارات المسجلة لدى الوكالة إنجاز 36 فندق على مستوى عدة مناطق من شركة جزائرية مختصة وفي الفترة من 2006إلى نهاية2007 إستقطبت الجزائر أكثر من أربعة مليار دولار من إستثمارات أجنبية مباشرة في مجال المحروقات،الإتصالات والسياحة،حيث حصد قطاع الطاقة 23 مشروعا و09 مشاريع لإنشاء محطات كهربائية،إلى جانب مشاريع في مجال الصيدلة بقيمة 700 مليون يورو في إطار برنامج "ميدا" الأورومتوسطي.

المطلب الثاني:الإستراتيجيات.

زيادة الصادرات السلعية لن تحدث بالدرجة المطلوبة وبصورة مستقلة إلا من خلال بناء إستراتيجية واضحة ومحددة المعالم والأهداف بحيث يكون هدفها الرئيسي هو معالجة الإختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات وأساسها هو التحول إلى إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير بكل متطلباتها ومقوماتها.

الفرع الأول:الخطوات الأساسية "المبدئية".

نعني بها البنية الأساسية لأي مشروع إقتصادي وسنوجزها في النقاط التلية:

*بناء قاعدة معلومات وبيانات خاصة بإقتصاد الجزائر ونعني بها المتغيرات الجزئية التي تساعد متخذي القرارات في المشروعات الخاصة وواضعي السياسات في الدولة كذلك الباحثين في الأكاديميات العلمية لتمكين هذه المجموعات وغيرها من بلورة مستهدفاتهم بصورة واقعية ودقيقة ولا نعني بها المتغيرات الكلية التي يمكن إستقاؤها من الإحصائيات الوطنية والإقليمية والدولية.

*برامج التأهيل والتكوين وذلك بإنشاء برامج خاصة بإعداد الكوادر الفنية المتوسطة والعليا والتي ترتبط بإحتياجات سوق العمل ومن الممكن البدء بذلك عن طريق مناهج تعليمة وتدريبية تلحق بالهياكل الوطنية الحالية ثم خلق هياكل إقليمية متخصصة مستقبلا.

*مراكز دراسات تطبيقية تختص بالأنشطة الإقتصادية التي تتميز بها الدولة ففي مجال الطاقة دراسة تطبيق الطاقة الشمسية بصورة معمقة وفي مجال الزراعة والرعي دراسات ترتبط بالثروة الحيوانية المستوطنة بالمنطقة كالإبل والأغنام وكذلك الصيد البحري والصناعات الخاصة به وعلوم الآثار...وهكذا ومن الممكن الإستفادة من المراكز البحثية الوطنية الحالية بعد التنسيق بينها وتحديد المستهدف من الدراسات.

*وضع قواعد عامة للشفافية والمرونة يتم إستقاؤها من ظروف المجتمع ويتم تحديثها بناءا على المتغيرات العالمية والإقليمية ولعلنا نورد أمثلة لذلك مثل قواعد أخلاقيات المهن المختلفة،مراعاة البيئة والمحيط.

*مواكبة الجوانب الإجتماعية والثقافية وإرتباطها بالجوانب الإقتصادية ،الأنشطة الإقتصادية لا يمكن تفعيلها بمعزل عن الميادين العلمية من جهة والإجتماعية والثقافية من جهة أخرى.

الفرع الثاني:السياسات الكلية والجزئية.

السياسات الإقتصادية الكلية التي ينبغي إتباعها لتحقيق نمو عن طريق الصادرات تتركز على أربعة مبادئ هي:

*إقامة إقتصاد مفتوح.

*إقامة سعر صرف حقيقي.

*محاربة عجز الميزانية.

*مواجهة التضخم وتحقيق الإستقرار.

أما السياسات الإقتصادية الجزئية الواجب تدعيمها لتقدم خطوة في مجال الصادرات غالبا ما تتوقف على السياسات الصناعية المتبعة حيث يجب أن تعمل هذه الأخيرة على إلغاء مبدأ التفرقة بين السوق الداخلي والخارجي مما يؤدي إلى كفاءة تخصيص الموارد وإتجاهها نحو القطاعات ذات ميزة تنافسية على الساحة الدولية وقد يتحقق نجاح هذه الإستراتيجية من خلال زيادة معدل الصادرات والقدرة على إختراق الأسواق العالمية.

سياسات تحرير التجارة الخارجية وما ترمي إليه من زيادة الصادرات خارج المحروقات تتوقف على الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد الجزائري وخاصة المتعلقة بهياكل الإنتاج والإستثمار والخوصصة بحيث تؤدي تلك الإصلاحات في النهاية إلى تحقيق هدف إعادة التوازن الخارجي وإكتساب الإقتصاد الجزائري المزيد من القدرات التنافسية.

الفرع الثالث:القطاعات الرائدة وتفعيل القطاع الخاص.

تعتمد التنمية الإقتصادية القطرية على بعث التطور في قطاعات معينة بناءا على الميزات النسبية وتوفر المقومات اللازمة وينطبق نفس المفهوم على إحداث التنمية على المستوى الإقليمي وهو الهدف من التكامل الإقتصادي،ذلك لا يعني عدم التوازن بين القطاعات وإنما هي محاولة تحديد القطاعات الرائدة ومن الممكن إضافة قطاعات أخرى بناءا على تطورات مستقبلية ويمكن إختيار القطاعات الرائدة فيما يلي:

*قطاع الصناعة.

*قطاع السياحة.

*قطاع التكوين والتنمية البشرية.

*قطاع الخدمات المالية.

*قطاع تجارة العبور والمناطق الحرة.

الموقع الجغرافي المتميز للجزائر وإمتداد سواحله وعمق أراضيه وإرتباطه بالمناطق الإنتاجية المتقدمة كذلك المناطق التي تمتلك المواد الخام تجعل إقامة المناطق الحرة وتجارة الترانزيت (العبور) أمرا في الإمكان دراسته،على أنه يجب أن تراعي التميز والخصوصية لهذا النشاط بحيث يمكن إقامة الصناعات الملائمة بالإضافة للخدمات التجارية.

القطاعات السابقة ستكون الأساس لخلق التطور والنمو لقطاعات الزراعة والبنية الأساسية والتجارة الداخلية وغيرها وإذا كان إيرادها كقطاعات رائدة فإن الهدف النهائي هو خلق إقتصاد متوازن يساهم في رفع المستوى المعيشي ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية

المطلب الثالث:دعائم الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي.

من أجل تحقيق إندماج إيجابي للجزائر يستوجب عليها تجسيد مبدأ الرشادة على قطاع التجارة الخارجية بزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وفق نظام مؤسساتي يتلاءم والمستجدات العالمية.

الفرع الأول: دعائم الإندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة.

ملامح الإقتصاد الدولي المعاصر تكشف عن نوايا الدول المتقدمة المتمثلة في بسط نفوذها على إقتصاديات الدول النامية وإجبارها على التكيف طوعا أوكرها مع النظام التجاري العالمي وبغية تثمين إندماجها مطلوب من الدول النامية بما فيها الجزائر الإستناد إلى جملة من الدعائم بيانها كالآتي:

1/. تفعيل دور الدولة:

طبيعة وحجم الضغوطات التي تواجه الجزائر تتطلب إعادة الإعتبار لوظيفة الدولة كمحرك للتنمية الإقتصادية دون عزلها عن محيطها الإقليمي والدولي وفي هذا السياق تعمد الدولة من خلال أجهزتها ومؤسساتها على تبني إصلاحات إقتصادية إلى جانب إصلاحات إجتماعية وسياسية رشيدة ومجدية تتمحور أساسا حول:

*إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص مع فسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص.

*التخفيف من الأعباء التي تتكبدها الدولة بدعمها للمنشآت الخاسرة وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم،البحث العلمي والصحة والإهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الإقتصادية ذات الأهمية الإستراتيجية.

* توفير مناخ إستثماري مناسب وتشجيع الإستثمار المحلي بغية إجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

* توفير إطار قانوني وتجاري يتسم بالشفافية والعمل على تبسيط إجراءات التقاضي لفض المنازعات من خلال نظام قضائي متخصص في المعاملات التجارية والمالية.

* تبسيط العلاقات السائدة بين الحكومة والقطاع الخاص خاصة إذا كان الهدف تشجيع نشاط مؤسسات الأعمال مع الإعتماد على سياسات إقتصادية أكثر مرونة تحقق بيئة مناسبة لتصحيح الإختلالات مع ترشيد عمليات الإستيراد والعمل على زيادة القدرة التصديرية.

*تطوير النواحي الإجرائية في سوق المال وتوفير عنصري الشفافية والإفصاح في البيانات مع ضرورة إتباع القواعد المالية المحلية والدولية التي تكون أكثر إستجابة لمتغيرات السوق.

*إعتماد الحكم الراشد وزيادة الشفافية ودمقرطة الحياة السياسية ومحاربة الفساد الإداري والسياسي.

2/. الشروع في تشكيل تحالفات سياسية وأمنية:

أي مشروع تكاملي يتوقف أساسا على توفير الشروط الضرورية للتكامل مع الإرادة السياسية للنخب الحاكمة بالإضافة إلى التعجيل بإعتماد منظومة أمنية إقليمية (مغاربية،عربية) وذلك بغية صيانة أمن الأفراد والدول من داخل الإقليم بدلا من إستيرادها من الدول صاحبة الهيمنة مثل أمريكا وبريطانيا لقاء تكلفة سياسية وإقتصادية وإجتماعية جد باهضة.

الفرع الثاني:تثمين دور التكتلات الإقليمية والقارية.

كان العالم وسيظل تتجاذبه أقطاب متعددة إذ أن فرضية القوة الإقتصادية الوحيدة والمهيمنة لا تلبث وأن تتلاشى ولذلك تعد إستراتيجية تشكيل تكتلات إقتصادية بالنسبة للدول النامية (الجزائر) ذات أهمية قصوى وجب تثمينها فبالنسبة للجزائر يعد مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إطارا مواتيا يؤدي إلى زيادة تبادل المنافع والمكاسب فيما بين الدول العربية وهو أمر يعزز من إمكانات الإندماج الإيجابي في المنظومة التجارية العالمية.

تكمن الأهمية النسبية للدول الأعضاء في أنها تمثل180 مليون نسمة أي 66 % من مجموع العالم العربي والبالغ عددهم حوالي 260 مليون نسمة وبالتالي فإن فرص الإستثمار والنفاذ إلى سوق كهذه سوف يزيد من التجارة البينية وفقا لإقتصاديات الحجم والوفرات التي تنتج عن إقامة الوحدات الإنتاجية ووفقا لمقتضيات السوق الكبير الذي تستهدفه الشركات العربية والشركات الدولية في إطار العولمة وإندماج الأسواق العربية في السوق العالمي.

خيار الجزائر للإندماج الإيجابي ضمن النظام التجاري العالمي الجديد مرهون بمدى إستعدادها لإعتماد تدابير **فعالة ورشيدة** في المجال السياسي والإقتصادي وما يتصل بهما إذ تقود إلى بناء إقتصاد تنافسي والمنظمة العالمية للتجارة مدعوة بكل ما تملك من أجهزة ولوائح تنظيمية للمساهمة الجادة في إحداث تنمية مستديمة في الجزائر.

الفرع الثالث:الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي.

إذا كانت العولمة هي السمة المميزة لعالم اليوم فإن ذلك تحقق بفعل إنتشار وتوسع الشبكة العالمية للأنترنيت التي ساهمت في تسهيل التجارة في السلع والخدمات وتوسيع نطاق التجارة في الخدمات وساهمت من جهة أخرى في تسريع حركة رؤوس الأموال وتقليل الفجوة بين المشتري والبائع.

تعتبر الجزائر حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية والتقرير الإقتصادي العربي من أضعف الدول العربية إستخداما للأنترنيت لإرتفاع تكلفة إستخدامها وضعف البنية التحتية للإتصالات وهذا ما يتطلب من الجزائر الإهتمام بالجوانب التالية:

*الإهتمام بالمسألة اللغوية بإعتبار اللغة هي العنصر الأساسي للتحكم في التكنولوجيا الحديثة لأن هناك لغات مسيطرة على إنتاج المعلومات الآلية بما يجعل التحكم فيها أمرا ضروريا إلا أن الواقع يظهر أن موقع اللغات الأجنبية لم يتحدد بشكل دقيق ضمن المناهج والبرامج المدرسية والجامعية.

*توفير الإطار القانوني الملائم بإعتبار التجارة الإلكترونية عبارة عن ثورة في مجال المعاملات تختلف جذريا عن المعاملات التقليدية مما يؤدي إلى ضرورة مراجعة القوانين بشكل ينسجم ومتطلبات المحيط الجديد.

*إعادة هيكلة قطاع المواصلات بتحويله على مؤسسات تنافسية والتقليص من حجم القطاع العام وتحرير القطاع وهذا في إطار سياسة وطنية هادفة تستجيب لمتطلبات قطاع الأعمال وتؤدي إلى زيادة إستخدام الأنترنيت والحصول على الحواسيب.

*تحديث النظام المصرفي بإعتباره أحد العوائق لنمو التجارة الإلكترونية وهذا من خلال تحسين أدائه وإدخال نظام بطاقات الدفع والمعاملات المالية التي تسهل عمليات التسديد والدفع المباشر والعمل على إقناع التجار بقبول الدفع عن طريق البطاقات وتمكينهم من الأجهزة التي تسمح بذلك وتوفير مختلف أشكال الحماية والمن بالنسبة لحاملي هذه البطاقات مع تمكين البنوك من شبكة إتصال متخصصة تربط بين البنوك حتى تتمكن من إنشاء وسائل دفع إلكترونية وتقليص مدة الإتصال بين البنوك.

هذه بعض الأفكار والمعالم التي يمكن الإسترشاد بها في تحسين مناخ الأعمال الملائم لممارسة التجارة الإلكترونية بإعتبارها واقعا عصريا جديدا وعاملا من عوامل تنافسية الإقتصاد الوطني.

الإعتماد الكلي على الدولة أثبت عدم جدواه في إحداث النمو لدى فإن دور الدولة بالإضافة إلى الوظائف التقليدية المتعارف عليها ينبغي أن يكون في خلق المناخ الملائم لتفعيل دور القطاع الخاص وإذا كانت الجزائر تتبنى الإقتصاد الحر مع الأخد بمعالجة الآثار الإجتماعية السلبية فإن القطاع الخاص يجب أن يكون مؤهلا للقيام بدوره في التخطيط والتنفيذ والمبادلة والمشاركة في إحداث عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومن الضروري في هذه الحالة قيام الهياكل والآليات اللازمة بالإضافة إلى توفر المعلومات والبيانات على المستوى الوطني وما يستدعي ذلك من تشريعات مناسبة حتى يتمكن القطاع الخاص من حرية التحرك والمساهمة الفعالة في عملية التكامل.

خاتمة الفصل الثالث:

ما تزال الجزائر ومنذ الإستقلال تبحث عن الطريق السليم لبناء منظومة إقتصادية سلمية قادرة على الإرتقاء بالأمة إلى المستويات التي تطمح لها،إن هذا البحث المستمر وما يتبعه من بناء وهدم يعتبر مظهر من مظاهر حيوية المجتمع والنتيجة السلبية الكبرى التي أسفرت عنها طريقة التنمية المستوردة هي التبعية الغذائية والتكنولوجية فأصبح من الصعب على الجزائر أن تقطع علاقتها الإقتصادية مع الدول المصنعة فقد إختارت إقتصاد مزدوج لكن هذا الإختيار لم تجمع فيه بين الخصال الطيبة في النظام الإشتراكي والنظام الرأسمالي.

إستراتيجية الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الثمانينات أصبحت واقعا ينبغي التعامل معه في ضل أزمة نفطية خانقة زادت من تعقيد الوضع الإقتصادي في البلاد وفي خضم هذه الصعوبات سارعت الجزائر في بذل مجهودات للخروج من أحلك الوضعيات الإقتصادية حيث تتالت الإصلاحات الإقتصادية على شتى القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية وكانت نتائجها مختلفة المستويات.

خاتمـــة

لم تكن الجزائر في منأى عن التحولات الإقتصادية الدولية الجارية في العالم التي كان لها أشد الأثر على الإقتصاد الجزائري وسائر الدول النامية ومنذ الثمانينات شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات إقتصادية لكنها تميزت بالتثاقل أحيانا والتردد أحيانا أخرى فقد ركزت في المراحل الأولى على القطاعات الإستراتيجية كالتجارة الخارجية والجهاز المصرفي بإعتبارهما العربة التي تجر القاطرة من ذلك أن هذين القطاعين يلعبان الأدوار الأساسية والحاسمة في كل الإصلاحات التي تتم في مراحل لاحقة وكانت تسعى لإقامة إقتصاد خالي من القيود الإدارية ذات توجه تنافسي يحقق شروط النمو ويقلص حجم التضخم ويوفر الشروط اللازمة لإستثمار المنتج المحلي والأجنبي.

المتتبع للأحداث يلاحظ أن الإصلاحات الإقتصادية لم تكن تجري بمنأى عن التحولات الجارية في العالم بل كانت دوما تتفاعل معها خاصة تلك القادمة من أوروبا إعتبارا للتقارب الجغرافي والروابط التاريخية التي تجسدت على أرض الواقع على مر العصور من خلال شراكة أريد لها أن تكون فعالة في خدمة شعوب المنطقة ترسخ ثقافة السلم والتعاون بين شعوب ضفتي البحر الأبيض المتوسط،تكرس فلسفة التكامل في إطار العولمة الإقتصادية وتزيح سياسة الإنطواء والحماية وتفسح المجال واسعا أمام الشعوب.

ودخلت إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق في 2005 في مجالات واسعة شملت محاور إستراتيجية ومالية وتقنية وضريبية شكلت جيلا جديدا من العلاقات الإقتصادية الجزائرية الأوروبية على غرار ما تم في العقود الثلاثة التي تلت إستقلال الجزائر والتي تمحورت في مجملها حول القضايا التجارية البحتة.

ويرى بعض المحللون الإقتصاديون في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وجه آخر من التبعية الإقتصادية بالنظر إلى التفاوت في المستوى الإقتصادي بين الدول الأوروبية والجزائر الذي سوف يحدث تفككا جمركيا لصالح دول الشمال الذي تستغله للإستيلاء على أسواقها التي لا تملك مقومات المنافسة التجارية إذ تتميز بتصدير مادة واحدة.

يعاني الإقتصاد الجزائري من تباطأ شديد في النمو ونقص ملحوظ في الديناميكية المطلوبة من أجل إسراع الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة في ظل عدم إستغلال كل مزايا برنامج الدعم المالي المقدم في إطار برامج التمويل MEDA.

وتيرة النمو الإقتصادي الضعيفة لن تكون في صالح الجزائر وسوف تنعكس سلبا على كل القطاعات لأن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يعد بموضع القبول أو الرفض فالمسألة تتطلب

النهوض بالإقتصاد الوطني حتى يواجه التكتلات الدولية العملاقة والتحولات في القارات الخمس في إطار عولمة جارفة سماتها السرعة والتوسع في إنشاء مجالات إقتصادية متكاملة.

يعتبر التأخر المسجل من أجل الإنضمام وقتا ثمينا لترتيب شؤون التجارة الجزائرية والحد من الفوضى التي تعيشها الموانئ الجزائرية وتنظيم جهاز الجمارك وفق المعايير التي تطالب بها المنظمة العالمية للتجارة وذلك ناتج عن عدم الإستقرار المؤسساتي والمبالغة في تدخل الدولة في دواليب الإقتصاد والنزعة الحمائية والوصايا على القطاع ككل مع ضعف القدرة على المراقبة والضبط خاصة مع تنامي دور القطاع الموازي.

وفي خضم كل هذه النقائص لا يمكن الإغفال عن المجهودات المبذولة في المجال الإقتصادي ويعكس ذلك آخر الأرقام المسجلة ،إن المرحلة الإنتقالية الراهنة التي تعيشها الجزائر تقضي المزيد من اليقظة من أجل تحضير شروط الإنتقال إلى إقتصاد السوق والعمل على توفير مقومات إنتاج وطني خارج المحروقات من أجل تحضير الوطن إلى مرحلة ما بعد البترول وتقليص التبعية للمحروقات ومن بين الأهداف التي ينبغي بلوغها هو توفير الغذاء الكافي من أجل الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي والإستيراد العقلاني وينبغي أن توفر الجزائر كل مقومات النجاح للآلة الإقتصادية من أجل تكثيف الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية العمومية والخاصة وإدماج التكنولوجيات الحديثة حتى تكسب معركة الإقتصاد وتتمكن فيما بعد من الولوج في الإقتصاد العالمي دون ضرر.

عملية الإصلاح الإقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر منذ الثمانينات ضرورة حتمية إقتضتها التحولات الدولية بغض النظر عن الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أو عدمه فالآثار الإقتصادية الدولية السلبية سوف تتلقاها الجزائر بأقل الضرر.

الجدول رقم 01:الميزان التجاري الجزائري لسنة 2011 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	%النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	356	0,49	9 755	21,00	-9 399
2	طاقة ومحروقات	71 241	97,07	1 097	2,36	70 144
3	مواد خام	160	0,22	1 761	3,79	-1 601
5	سلع نصف مصنعة	1 583	2,16	10 480	22,56	-8 897
6	تجهيزات فلاحية			382	0,82	-382
7	تجهيزات صناعية	35	0,05	15 708	33,81	-15 673
8	مواد أخرى	15	0,02	7 270	15,65	-7 255
	المجموع	**73 390**	**100**	**46 453**	**100**	**26 937**

2012/02/02

المصدر:المديرية العامة للجمارك

الجدول رقم 02 : الميزان التجاري الجزائري لسنة 2010 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	%النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	315	0,55	6 058	15	-5743
2	طاقة ومحروقات	55527	97,33	955	2	54572
3	مواد خام	94	0,16	1 409	3	-1315
5	سلع نصف مصنعة	1056	1,85	10 098	25	-9042
6	تجهيزات فلاحية	1	0,002	341	1	-340
7	تجهيزات صناعية	30	0,05	15 776	39	-15746
8	مواد أخرى	30	0,05	5 836	14	-5806
المجموع		**57 053**	**100**	**40 473**	**100**	16580

09/05/2011

المصدر :المديرية العامة للجمارك.

الجدول رقم 03:الميزان التجاري الجزائري لسنة 2009 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	113	0,25	5 863	14,92	-5 750
2	طاقة ومحروقات	44128	97,64	549	1,40	43 579
3	مواد خام	170	0,38	1 200	3,05	-1 030
5	سلع نصف مصنعة	692	1,53	10 165	25,87	-9 473
6	تجهيزات فلاحية			233	0,59	-233
7	تجهيزات صناعية	42	0,09	15 139	38,53	-15 097
8	مواد أخرى	49	0,11	6 145	15,64	-6 096
المجموع		**المجموع**	**100**	**39 294**	**100**	5 900

04/08/2010

المصدر:المديرية العامة للجمارك.

الجدول رقم 04:الميزان التجاري الجزائري لسنة 2008 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	118,58	0,15	7 812,63	19,79	-7 694,05
2	طاقة ومحروقات	77 361,43	97,56	594,46	1,51	76 766,97
3	مواد خام	333,61	0,42	1 393,63	3,53	-1 060,02
5	سلع نصف مصنعة	1 384,31	1,75	10 014,69	25,37	-8 630,38
6	تجهيزات فلاحية	1,05	0,001	173,70	0,44	-172,65
7	تجهيزات صناعية	67,12	0,08	15 142,33	38,36	-15 075,20
8	مواد أخرى	16,52	0,02	4 345,76	11,01	-4 329,24
9	**مواد غير صناعية**	15,76	0,02	2,08	0,01	13,68
المجموع		**79 298,39**	**100**	**39 479,27**	**100**	**39 819,11**

28/04/2009

المصدر:المديرية العامة للجمارك.

الجدول رقم 05: الميزان التجاري الجزائري لسنة 2007 (القيمة بالدولار الأمريكي)

		الصادرات		الواردات		
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	88.47	0.15	4 953.90	17.93	-4 865.42
2	طاقة ومحروقات	58 831.31	97.79	324.26	1.17	58 507.05
3	مواد خام	169.52	0.28	1 324.66	4.79	-1 155.14
5	سلع نصف مصنعة	992.58	1.65	7 104.82	25.71	-6 112.23
6	تجهيزات فلاحية	0.61	0.001	146.12	0.53	-145.52
7	تجهيزات صناعية	45.98	0.08	10 025.93	36.28	-9 979.95
8	مواد أخرى	33.23	0.06	3 751.50	13.58	-3 718.27
9	**مواد غير صناعية**	1.61	0.003	0.01	0.00003	1.60
المجموع		**60 163.32**	**100**	**27 631.20**	**100**	**32 532.11**

2008/03/09

المصدر:المديرية العامة للجمارك.

الجدول رقم 06:الميزان التجاري الجزائري لسنة 2006 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	73,34	0,13	3 800,03	17,71	-3 726,69
2	طاقة ومحروقات	53 455,81	97,88	244,34	1,14	53 211,47
3	مواد خام	194,99	0,36	842,92	3,93	-647,93
5	سلع نصف مصنعة	801,34	1,47	4 933,89	23,00	-4 132,54
6	تجهيزات فلاحية	0,89	0,002	91,93	0,45	-95,04
7	تجهيزات صناعية	43,54	0,08	8 527,80	39,75	-8 484,26
8	مواد أخرى	39,86	0,07	3 009,13	14,02	-2 969,27
9	**مواد غير صناعية**	3,67	0,01	2,20	0,01	1,47
المجموع		54 613,44	100	21 456,23	100	33 157,21

المصدر:المديرية العامة للجمارك **17/04/2007**

الجدول رقم 07:الميزان التجاري الجزائري لسنة 2005 (القيمة بالدولار الأمريكي).

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	67,37	0,15	3 587,34	17,62	-3 519,97
2	طاقة ومحروقات	45 004,49	98,03	211,75	1,04	44 882,74
3	مواد خام	133,66	0,29	751,01	3,69	-617,35
5	سلع نصف مصنعة	655,68	1,43	4 087,82	20,08	-3 432,14
6	تجهيزات فلاحية	0,47	0,001	159,78	0,79	-159,31
7	تجهيزات صناعية	36,03	0,08	8 425,43	41,52	-8 416,41
8	مواد أخرى	14,04	0,03	3 103,44	15,25	-3 089,4
9	**مواد غير صناعية**	0,01	0,00003	3,54	0,02	-3,53
المجموع		**46 001,74**	**100**	**20 357,09**	**100**	**25 644,64**

:17/03/2007

المصدر:المديرية العامة للجمارك.

الجدول رقم 08: الميزان التجاري الجزائري لسنة 2004 (القيمة بالدولار الأمريكي)

	المجموعة	الصادرات		الواردات		الرصيد
		القيمة	% النسبة	القيمة	% النسبة	
1	مواد غذائية	58,83	0,18	3 604,54	19,7	-3 545,71
2	طاقة ومحروقات	31 389,74	97,64	173,33	0,95	31 216,41
3	مواد خام	91,63	0,29	783,84	4,28	-692,21
5	سلع نصف مصنعة	548,55	1,71	3 645,44	19,93	-3 096,9
6	تجهيزات فلاحية	0,3	0	172,86	0,94	-172,56
7	تجهيزات صناعية	46,85	0,15	7 124,14	38,94	-7 077,28
8	مواد أخرى	12,61	0,04	2 783,38	15,22	-2 770,78
9	**مواد غير صناعية**			6,14	0,03	-6,14
	المجموع	**32 148,49**	**100**	**18 293,66**	**100**	**13 854,83**

17/03/2007

المصدر:المديرية العامة للجمارك.

قائمة المراجع:

الكتب:

-حسين عمر،المدخل إلى دراسة علم الإقتصاد،دار الكتاب الحديث،سلسلة مبادئ المعرفة الإقتصادية،الطبعة 3.

- د.محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة،دار المنهل اللبناني،بيروت،2010.

- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، التبادل التجاري،دار الحامد للطباعة والنشر،الطبعة 1،2004.

- عبد الخالق عبد الرحمان مظهر،الإتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية،دار الكتب القانونية،مصر،2002.

- نداء محمد الصوص،التجارة الخارجية،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2008.

- رشاد العصار،حسام داوود،عليان شريف،مصطفى سليمان،التجارة الخارجية ،دارالمسيرةللنشروالتوزيع والطباعة،2000.

- د.سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية،دار الثقافة،عمان،2009.

- فؤاد محمد الصقار،جغرافية التجارة الدولية،منشأة المعارف بالإسكندرية،الطبعة 1997،3.

- محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2009/2008.

- خالد محمد السواعي،التجارة والتنمية،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة 2006،1.

- حسين عمر،الجات والخصخصة،دار الكتاب الحديث،القاهرة ،[د.ت].

- الشاذلي العياري،العرب والنظام العالمي الجديد في الشؤون العربية،العدد 1993،74.

- د.نهال فريد مصطفى، د. نبيلة عباس، أساسيات الأعمال في ظل العولمة،الدار الجامعية،الإسكندرية ،2005.

- محمد صالح تركي القريشي،علم اقتصاد التنمية،إثراء للنشر،الأردن،2010 .

- رمزي زكي،التاريخ النقدي للتخلف،سلسلة عالم المعرفة،الكويت،1987.

- أحمد بديع بليح،الإقتصاد الدولي،منشأة المعارف بالإسكندرية،1994.

- جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية،دار هومة للطباعة والنشر،الجزائر.

- صبحي تادرس قريصة،مدحت محمد العقاد،النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983.

- محمود يونس،مقدمة في نظرية التجارة الدولية،الدار الجامعية،بيروت،1986.

- حازم البدوي، نظرية التجارة الدولية،منشأة المعارف بالإسكندرية،1986.

- محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد السياسي،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان،(د.ت).

- اشرف أحمد العدلي ، التجارة الدولية ، مؤسسة رؤية ، مصر ، 2006.

- محمود يونس ،الاقتصاد الدولي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999.

- مصطفى رشدي ، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 1999.

- مجدي محمود شهاب ، الوجيز في التشريعات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999.

- محمد حشماوي ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات،رسالة ماجستير،معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر ، 1993.

- سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم،الدار المصرية اللبنانية، لبنان، الطبعة الثالثة ، 1993.

- محمود يوسف ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1993.

- محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010.

- عبد النعيم ، محمد مبارك ، محمد يوسف : اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية،الإسكندرية ، 1993.
- زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية ، بيروت ، [د.ت] .
- السيد عبد المولى ، الوجيز في التشريعات الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1999.
- مجدي محمود شهاب ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر ، 1997.
- محمد عبد العزيز عجيمة ، الاقتصاد الدولي ، دون دار نشر ، 2000.
- د. محمد الفيومي ، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية ، مصر ، 1990.
- سمير عيد العزيز ، التجارة العالمية وجات 94 ، سلسلة اقتصاديات وإدارة الأعمال القرن 21 ، ك1996/1.
- عبد الناصر نزال العبادي ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية ، دار صفاء ، عمان، 1999.
- محمد والي عبد الهادي،الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر [د.ت].
- أحمد عبد الخالق،تحرير التجارة العالمية في دول العالم المتنامي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،مصر، 2003.
- شيحة مصطفى رشدي،اتفاقية التجارة االعالمية في عصر العولمة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2004 .
- نيفين حسين شمت،التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2010.
- خليل الشحماني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية ، دار النفائس ، لبنان ، 2003.
- أيمن النحرواي، لوجستيات التجارة الدولية ، دار الفكر العربي ، الإسكندرية ، 2009 ،
- أسامة المجذوب، الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2002.
- سعد حسوم حاسم الحبالي، التكامل الاقتصادي العربي ، العربي والآفاق ، بغداد 1984.
- فضل علي مثنى،الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية ، مكتبة مديولي، مصر، 2000.
- محمد محمود الإمام ،منظمة التجارة الحرة العربية،التحديات وضرورات التحقيق،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2005.
- برنامج طرابلس ، نشرة وزارة الإعلام والثقافة.
- د. عجة الجيلالي ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007.
- حزب جبهة التحرير الوطني، دستور 1963.
- لعشب محفوظ،سلسلة القانون الاقتصادي،المنظمة العالمية للتجارة، م.ع.ت، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2006.
- الميثاق الوطني 1964،مجموعة نصوص مصادق عليها من طرف المؤتمر الأوّل لحزب جبهة التحرير الوطني، 16-21 افريل 1964 ، الطبعة الوطنية الجزائرية.
- سليم سعداوي،الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2002.
- الميثاق الوطني 1986.
- دستور 1989 ، كتابة نص المادة 19 : "تنظيم التجارة الخارجية من اختصاص الدولة ، يحدّد القانون شروط ممارسة التجارة الخارجية وممارستها".
- عليوش كمال ، قانون الاستثمارات في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1999.

– عبد الوهاب كيرمان،الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار والإصلاح الهيكلي ، الملحق الأوّل ، تطور الديون الخارجية ، بنك الجزائر ، 1998.
– طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001.
– مدني بن شهرة ،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) . دار الحامد ، عمان ، 2009.
– سليم سعداوي ، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية ، معوقات الانضمام وآفاقه ، دار الخلدونية ، الجزائر، 2008.
– لعشب محفوظ ، المظمة العالمية للتجارة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006.
– أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1993.
أيهم أسد،نقد إندماج الإقتصادات العربية ،التكوين للتأليف والترجمة والنشر،دمشق 2009.

الدوريات والأطروحات :

– دربالي بغداد ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 08 ، 2005.
– محمد بلقاسم حسن بهلول،سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة،.1991
– عبد اللطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق ، فيفري 2004.
– أحمد هني ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1993 .
– مقدّم عبيرات،التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة ، أكروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2001.
– كلثوم كياني،التنافسية وإشكالية الاندماج في الاقتصاد العالمي ، دار حالة : الجزائر ، المغرب ، تونس ، مذكرة ماجستير ، باتنة ، 2007.
– مفتاح حكيم ، السياسة التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي ، أطروحة ماجستير.
– قصاب سعدية،الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي،مداخلة،الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية ونجاعة الأداء...، الجزائر، 2003.
– د. صالح صالحي،آثار المنظمة العالمية للتجارة الخارجية للجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ، العدد 1 ، سنة 2002.
– خالدي خديجة، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 2، ماي 2005.
– هواري خيثر، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أطروحة ماجستير ، الجزائر ، 2009.
–عبد الله بلوناس،الإقتصاد الجزائري،الإنتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية،أطروحة-دكتوراه دولة 2005–2006.
–رشيد بن الذيب،تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر،أطروحة دكتوراة 2002–2003–.

المراجع الأجنبية :

- Youcef Debboub : le nouveau mécanisme économique en Algérie, O.P.U, Alger, 1995.
- Abdelhamid Ibrahimi : l'économie Algérienne, O.P.U, Alger, 1991.
- Hocine Benissad : l'économie du developement d'Algérie, O.P.U, Alger, 1982.
- Mustaph Mukidech : l'Algérie entre économie de rente et économie émergente (1986-1999), Dehleb, Alger, 2000.
- Louloud Hedir: l'économie Algérienne à l'épreuve de l'OMC, ANEP, Alger.
- Combe Emmanuel: organisation mondial du commerce, Armand Colin, Paris, 1999.
- Banque centrale Européenne, Francfort.

المواقع الإلكترونية :

- http://www.wikipedia.org/w/index.php?title

- http://www.wikipedia.org

-http://www.wikipedia.org

-www.wto.org

- موقع المنظمة العالمية للتجارة

الفهرس:

مقدمــة.....04
الفصل الأول: أبعاد التنظيم التجاري الدولي.....09
المبحث الأول: تطور العلاقات الإقتصادية الدولية.....09
المطلب الأول: التجارة الدولية. 09
الفرع الأول: ماهية التجارة الدولية.....10
الفرع الثاني: تطور التجارة الدولية.....13
الفرع الثالث: التجارة الدولية في إطار الإقتصاد العالمي.....15
المطلب الثاني: خصائص التجارة الدولية.....16
الفرع الأول: خصائص التجارة الأوروبية.....17
الفرع الثاني: بلدان آسيا.....17
الفرع الثالث: التجارة الخارجية للبلدان النامية.....18
المطلب الثالث: نظريات التجارة الدولية.....19
الفرع الأول: الفكر الكلاسيكي.....20
الفرع الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية.....28
الفرع الثالث: الإتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية.....32
المبحث الثاني: السياسات التجارية والتجارة الدولية.....38
المطلب الأول: حماية التجارة الخارجية.....39
الفرع الأول: الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية.....39
الفرع الثاني: أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية.....39
الفرع الثالث: مشاكل إعتماد السياسة الحمائية.....41
المطلب الثاني: حرية التجارة التجارية.....42
الفرع الأول: تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية.....42
الفرع الثاني: الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية.....42
الفرع الثالث: أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية.....43
المطلب الثالث:العلاقة بين الحماية وتحرير التجارة الدولية.....44
الفرع الأول: جدلية العلاقة بين نزعتي حماية وتحرير التجارة الدولية.....44
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.....45
الفرع الثالث: مخاطر التجارة الخارجية.....47

المبحث الثالث: المنظمة العالمية للتجارة.....49
المطلب الأول: الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة.....49
الفرع الأول:أهداف ومبادئ "GATT ".....50
الفرع الثاني: الطريق إلى الأورغواي.....56
الفرع الثالث : جولة الأوروجواي.....62
المطلب الثاني: المنظمة العالمية للتجارة.....69
الفرع الأول: البنية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية.....69
الفرع الثاني: الدول الأعضاء.....74
الفرع الثالث: أهداف ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....75
المطلب الثالث: آثار الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.....78
الفرع الأول: منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية.....79
الفرع الثاني: الدول العربية وآثار دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.....80
الفرع الثالث: آثار عدم الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.....83
الفصل الثاني: آفاق وتحديات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة......86
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية.....87
المطلب الأول: إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.....87
الفرع الأول: الرقابة على التجارة الخارجية.....88
الفرع الثاني: سيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية.....89
الفرع الثالث: تقنين مجدد لإحتكار الدولة.....91
المطلب الثاني: إحلال الإحتكار الخاص محل إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية.....93
الفرع الأول: إستقلالية التجارة الخارجية.....94
الفرع الثاني: التصحيحات الهيكلية.....94
الفرع الثالث: تحرير التجارة الخارجية.....96
المطلب الثالث: التجارة الخارجية في ظل إقتصاد السوق.....97
الفرع الأول: تعريف إقتصاد السوق.....97
الفرع الثاني: دوافع التحول إلى إقتصاد السوق.....97
الفرع الثالث: الإصلاحات الإقتصادية بعد 1994.....99
المبحث الثاني: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة.....101
المطلب الأول: خصائص الإقتصاد الجزائري.....101
الفرع الأول: إقتصاد المديونية.....101

الفرع الثاني: إقتصاد ريعي.....102
الفرع الثالث: إقتصاد لا يكاد يخلو من الفساد.....102
المطلب الثاني: إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....102
الفرع الأول: دوافع وأهداف الإنضمام.....103
الفرع الثاني: إجراءات إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....107
الفرع الثالث: الآثار المتوقعة لإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....110
المطلب الثالث: سبل مواجهة تحديات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....121
الفرع الأول: تأهيل الإقتصاد على المستوى الداخلي.....121
الفرع الثاني: التأهيل الإقتصادي على المستوى العربي.....127
الفرع الثالث: التأهيل الإقتصادي على المستوى الدولي.....128
المبحث الثالث: إندماج الجزائر في الإقتصاد العالمي.....132
المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية.....132
الفرع الأول: الإطار النظري للمسار الأورومتوسطي.....132
الفرع الثاني: إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.....134
الفرع الثالث: تقييم مستوى المبادلات بين الطرفين.....138
المطلب الثاني: الجزائر والإندماج المغاربي.....138
الفرع الأول: ميلاد إتحاد المغرب العربي.....139
الفرع الثاني: مميزات إقتصاد الدول المغاربية.....140
الفرع الثالث: تقييم مستوى المبادلات.....141
المطلب الثالث: الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي.....144
الفرع الأول: شروط الإندماج على المستوى الكلي.....145
الفرع الثاني: الشروط على المستوى الجزئي.....146
الفرع الثالث: تأهيل المؤسسات الإقتصادية وفق المقاربات الدولية.....147
الفصل الثالث :تجسيد مبدأ الرشادة على قطاع التجارة الخارجية.....151
المبحث الأول:أدبيات الإندماج الإقتصادي.....152
المطلب الأول:مفاهيم حول الإندماج الإقتصادي والرشادة.....152
الفرع الأول:تعريف الإندماج الإقتصادي 152
الفرع الثاني :مفهوم الرشادة.....153
الفرع الثالث:معايير الحكم الراشد.....155

المطلب الثاني:خطوات الإندماج.....155
الفرع الأول:إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي للتكتل الإقليمي.....156
الفرع الثاني:دعوات للتنسيق وإنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر.....157
الفرع الثالث:مبادرة شراكة إقتصادية بين دول المغرب العربي وواشنطن.....159
المطلب الثالث:أشكال الإندماج الإقتصادي.....160
الفرع الأول:الجزائر والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحرGZALE.....160
الفرع الثاني :الجزائر والإتحاد الأوروبيUE.....161
الفرع الثالث: الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة في ظل الظروف الراهنة.....161
المبحث الثاني:تطور التجارة الخارجية في الجزائر.....163
المطلب الأول:الصادرات.....164
الفرع الأول:تحليل الصادرات.....164
الفرع الثاني :العراقيل ذات الطابع القانوني والتأطيري.....164
الفرع الثالث:آفاق التصدير 166
المطلب الثاني:الواردات.....167
الفرع الأول: تحليل الواردات 167
الفرع الثاني :البنية الجغرافية للواردات.....168
الفرع الثاالث:ترشيد السياسة الإستيرادية للجزائر.....168
المطلب الثالث:الميزان التجاري الجزائري.....169
الفرع الأول:تحليل وضعية الميزان التجاري.....170
الفرع الثاني :تكييف السياسات التجارية الخارجية.....170
الفرع الثالث:توصيات.....171
المبحث الثالث:إستراتيجية تأهيل قطاع التجارة الخارجية.....174
المطلب الأول:متطلبات تأهيل القطاع.....175
الفرع الأول:الجزائر ومراجعة السياسات التجارية الخارجية 175
الفرع الثاني:تدعيم عملية تأهيل المؤسسات الإقتصادية.....176
الفرع الثالث:العمل على تشجيع الإستثمار الأجنبي.المباشر.....176
المطلب الثاني: الإستراتيجيات.....177
الفرع الأول:الخطوات الأساسية "المبدئية".....177
الفرع الثاني :السياسات الكلية والجزئية.....178
الفرع الثالث:القطاعات الرائدة وتفعيل القطاع الخاص.....178

المطلب الثالث:دعائم الإندماج الإيجابي للجزائر في الإقتصاد العالمي.....179
الفرع الأول:دعائم الإندماج الإيجابي في المنظمة العالمية للتجارة.....179
الفرع الثاني:تثمين دور التكتلاتالإقليمية والقارية.....180
الفرع الثالث:الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الإقتصاد العالمي.....181
خاتمة.....185

الملخص

تهتم هذه المذكرة بدراسة آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية ودراسة تطور كل من الصادرات والواردات منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بالتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وإلى النظام التجاري العالمي ومختلف السياسات المنتهجة ومدى فعاليتها على تنمية الإقتصاد الوطني،إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة لا يحمل في حد ذاته دفعا للإقتصاد الوطني ولا هو إختيار إستراتيجي للدولة بل هو حتمية تمليها الأوضاع العالمية السائدة ومن خلال موضوعنا هذا حاولنا تسليط الضوء أكثر على خطوات الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي بترشيد الجزائر لسياساتها التجارية وتأهيل إقتصادها على المستوى المحلي،الجهوي والدولي كونه شرط لا مناص منه لإيجابية إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

Résumé

Dans ce mémoire on se préoccupe d'étudier les implications d'adhésion d'Algérie à l'organisation mondiale du commerce sur le secteur du commerce extérieur et aussi d'étudier le développement des exportations et importations depuis l'indépendance à nos jours aussi on a abordé les différentes théories du commerce extérieur et les différents politiques appliquer et sa efficacité pour le développer l'économie national, l'accession de l'Algérie à cette organisation ne porte pas en soi même l'impulsion de l'économie nationale et non plus un choix stratégique pour l'état mais une nécessité a dicté par les conditions globales régnantes et par notre thème ceci on a essayé de jeter plus de lumière sur les étapes de l'intégration positif à l'économie mondiale par la bonne gouvernance de la politique commerciale de l'Algérie et le développement de son économie sur le niveau locale ,régionale et mondiale ceci et une condition principale pour la positivité d'accession à l'organisation mondiale du commerce.

Abstract

This thesis examines the implications of the accession of Algeria to the World Trade Organization on Foreign Trade and the study of exports and imports First we examine the traditional theories of foreign trade as well as the international commercial system. the accession of Algeria to this organization does not carry in oneself even the impulse of the national economy and either a strategic choice for the state howevery it is a necessity dictated by the prevailing global conditions this theme we try to highlight these repercussions as a forecast to foreign trade of this study is to show the action of the foreign trade liberalization on the Algerian economy whereas Algeria is on the way of its accession to the organization of world trade. the positive integration on the wold is principal condition .

الملخــص

تهتم هذه المذكرة بدراسة آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على قطاع التجارة الخارجية ودراسة تطور كل من الصادرات والواردات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للتجارة الخارجية وإلى النظام التجاري العالمي ومختلف السياسات المنتهجة ومدى فعاليتها على تنمية الإقتصاد الوطني،إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة لا يحمل في حد ذاته دفعا للإقتصاد الوطني ولا هو اختيار إستراتيجي للدولة بل هو حتمية تمليها الأوضاع العالمية السائدة ومن خلال موضوعنا هذا حاولنا تسليط الضوء أكثر على خطوات الإندماج الإيجابي في الإقتصاد العالمي بترشيد الجزائر لسياساتها التجارية وتأهيل اقتصادها على المستوى المحلي، الجهوي والدولي كونه شرط لا مناص منه لإيجابية إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الكلمات المفتاحية:

التجارة الدولية؛ المنظمة العالمية للتجارة؛ التجارة الخارجية الجزائرية؛ النظام التجاري العالمي؛ السياسات التجارية الدولية؛ الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ تحرير التجارة الخارجية؛ الصادرات والواردات؛ ترشيد الاندماج في الاقتصاد العالمي؛ الميزان التجاري الجزائري.